

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

الأمن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالب:

د. تسعديت مسيح الدين

حشاني أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب:	الصفة:	الجامعة:
د. غريب حكيم	رئيساً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مسيح الدين تسعديت	مقرراً ومشرفاً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ. بلقرشي إيمان	مصححاً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2014-2015

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

الأمن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات
الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

د. تسعديت مسيح الدين

إعداد الطالب:

حشاني أحمد

السنة الجامعية:

2015-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ

قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾

الكهف: ١٠٩- ١١٠

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين منبع الحب والحنان

إلى روح جدتي الطاهرة

إلى أخي الوحيد حمزة وكل شقيقاتي والبرعمة رتاج

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

شكر

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى الذي قدّرني

على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة

"تسعديت مسيح الدين" التي أشرفت على هذا العمل

كما أشكر كل من الأساتذة "

"قندوز عبد القادر"

"غول حمزة" "حسام حمزة"

أحمد

ملخص الدراسة:

ستعالج هذه الدراسة المتعلقة بالأمن الوطني الجزائري أهم التعاريف لمفهومي الأمن والأمن الوطني؛ إذ شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا حاسما ونقطة تحول محورية في حقل الدراسات الأمنية التي سمحت بتوسيع مفاهيم الأمن لتشمل عدة قطاعات، وذلك لاختلاف طبيعة ومصادر التهديدات وتحولها من النمط التقليدي إلى النمط الجديد، فيما يسمى بالتهديدات الأمنية الجديدة المعقدة والزاحفة التي زعزعت استقرار الكثير من مناطق العالم بما فيها الجزائر التي تعيش اليوم ضمن جوار إقليمي ناري، خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي صارت ملاذا آمناً لكافة أشكال التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للأوطان.

ولهذا تسعى الجزائر إلى تعبئة وحشد مختلف وسائلها السياسية، والعسكرية والاقتصادية من أجل صياغة مقارنة أمنية تتراوح بين الأمن والتنمية لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل. وتحاول الدراسة تبيان أهم التأثيرات الناجمة عن نشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة وشبكات الجريمة المنظمة على الأبعاد المختلفة للأمن الوطني الجزائري، وإبراز العلاقة بين متلازمين رئيسيين هما استقرار منطقة الساحل الإفريقي والأمن الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، التهديدات الأمنية، الفشل الدولتي، الساحل الإفريقي، المقاربة الجزائرية.

Résumé :

Dans cette étude, qui a pour sujet la sécurité nationale algérienne, nous allons en premier lieu nous atteler sur les différentes définitions des concepts de sécurité et de sécurité nationale, car la fin de la guerre froide a constitué un tournant décisif et un point de changement majeur dans le champ des études stratégiques. Il est désormais sujet de l'élargissement du concept de sécurité pour inclure plusieurs secteurs, et cela à cause de la pluralité de la nature et des sources de menaces.

Les nouvelles menaces ont déstabilisées beaucoup de régions dans le monde notamment l'Algérie, qui vit aujourd'hui au milieu d'un voisinage régionale chaud et alourdi par des menaces sur tous les fronts. La région du Sahel Africain est considérée comme un nid pour toutes les menaces sécuritaires nouvelles et transnationales, ce qui a poussé l'Algérie à regrouper et à mobiliser toutes ses capacités politique, militaire et économique, afin d'élaborer une approche sécuritaire combinant la sécurité et le développement, pour restituer la paix et la stabilité au Sahel.

Dans cette perspective nous allons essayer de démontrer les répercussions de l'activité des groupes terroristes et des réseaux du crime organisé sur les différentes dimensions de la sécurité nationale algérienne, en confirmant que la stabilité du Sahel africain est indispensable pour la sécurité nationale algérienne.

Mots clés : sécurité nationale, menaces sécuritaires, état failli, Sahel africain, approche sécuritaire algérienne.

Abstract :

This Study deals with the Algerian National Security starting by listing the different definitions of security generally and national security specially . In fact the end of the cold war was a turning point in the International Studies field, in the sense that it led to the widening of the Concept of security, to include many sectors because of the difference in the nature and sources of the so called new threats.

The new security threats which destabilize many areas in the world, especially Algeria which lives today Within a region full of threats from many sides, as the African Sahel area has become a safe escape for many of new them, this is what pushed Algeria to mobilize its mediations in order to build a secure region, basing on Security and development to achieve stability.

The current study tries to know the most important effects of the different crime organizations activities in the area that have affected the different dimensions of the Algerian national Security explaining the relationship between two major variables : the Stability of the African Sahel Region and the Algerian National Security.

Key Words : Algerian Security, Security threats, State failure, African Sahel, Algerian approach to security and peace, mediation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر واهداء.

ملخص الدراسة.

فهرس المحتويات.

فهرس الأشكال.

مقدمة أ.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة01.

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومسار تطوره عبر التاريخ.....03.

المطلب الأول: تعريف الأمن.....03.

1. التعريف اللغوي.....03.

2. التعريف الاصطلاحي.....04.

المطلب الثاني: المنظور التاريخي لتطور مفهوم الأمن.....06.

1.تطوره عبر الحضارات ومكانته في الإسلام.....06.

2.تطور الأمن عبر المدارس الفكرية.....09.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الوطني.....15.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني.....15.

1.لغة.....15.

16.....اصطلاحا.2

20.....المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الوطني.

21.....1.ميلاد الدولة الوطنية وتبلور مفهوم الأمن الوطني

25.....2.مستويات الأمن الوطني.

27.....المبحث الثالث: مفهوم منطقة الساحل والتهديدات الأمنية.

27.....المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي.

27.....1.المفهوم اللغوي.

28.....2.المفهوم الجيوسياسي.

31.....المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية.

31.....1.مفهوم التهديد.

32.....2.طبيعة التهديدات الأمنية.

الفصل الثاني: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن

37.....الوطني الجزائري.

39.....المبحث الأول: الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاساتها على الجزائر.

39.....المطلب الأول: انعكاسات الوضع الأمني في ليبيا.

42.....المطلب الثاني: التحديات الأمنية لأزمة مالي.

المبحث الثاني: الفواعل المهددة للأمن الوطني الجزائري.....46

المطلب الأول: الإرهاب في الساحل الإفريقي.....48

1.التعريف الجزائري للإرهاب48

2.الحركات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي.....50

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.....54

1.تعريف الجريمة المنظمة وأوجه نشاطها.....55

2.الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل: تكامل الأدوار.....60

المبحث الثالث: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن الوطني

الجزائري.....63

المطلب الأول: تأثير الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري.....63

1.تأثير الإرهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري.....63

2.تأثير الإرهاب في الساحل على البعد السياسي للأمن الوطني الجزائري.....68

3. تأثير الإرهاب في الساحل على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري.....69

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة في الساحل على الأمن الوطني الجزائري...70

1.تأثير الجريمة المنظمة على المجتمع الجزائري70

2.تأثير الجريمة المنظمة على الاقتصاد الوطني72

الفصل الثالث: الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل

- الإفريقي75.
- المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية.....77.
- المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.....77.
- 1.تعريف العقيدة الأمنية.....77.
- 2.مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....79.
- المطلب الثاني: مكونات وأبعاد المقاربة الجزائرية.....81.
- 1.مكونات المقاربة الجزائرية: متلازمة الأمن والتنمية.....81.
- 2.أبعاد المقاربة الجزائرية.....87.
- المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل
- الإفريقي.....89.
- المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية.....89.
- 1.الوساطات والجهود الدبلوماسية الجزائرية92.
- 2.المساعدات الاقتصادية.....97.
- المطلب الثاني: الآليات السياسية.....101.
- 1.سياسة الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.....101.
- 2.السياسة الجزائرية لتجريم دفع الفدية.....109.
- الخاتمة.....112.
- قائمة المراجع والمصادر.....117.

فهرس الخرائط والأشكال

- 30..... خريطة توضح دول الساحل الإفريقي.
- 52..... خريطة توضح مجال نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- خريطة توضح إعادة انتشار قوات الجيش الوطني الشعبي تماشيا مع التهديدات
الأمنية في منطقة الساحل من الجهة الغربية.....67.
- شكل يوضح علاقة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمختلف التنظيمات
الإرهابية.....54.
- 65..... شكل يوضح تطور ميزانية الدفاع في الجزائر.

مقدمة

في خضم التحولات التي شهدتها البيئة الدولية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال القطبية الثنائية، وما صاحبها من تحول في مفاهيم ومضامين ومستويات الأمن بانتقاله من الجانب الضيق القائم على البعد العسكري إلى مستوى أشمل قائم على الأبعاد المختلفة للأمن.

مع تنوع طبيعة ومصادر التهديدات التي أخذت طابعا غير دولتي وظهور فواعل جديدة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبرز شبكات الإجرام المنظم والإرهاب، وانتقال التهديدات من الطابع التقليدي إلى طابع متجدد غير تماثلي يُهدد الاستقرار والسلم الدوليين، وجدت الجماعة الدولية نفسها مُلزَمة بتبني استراتيجية تعاونية لمواجهة هذا المعطى الجديد، إذ تلتقي هذه التحديات في خاصية العبر وطنية نظراً لتجاوز تداعياتها حدود الإطار الجغرافي الواحد.

وتُعتبر دول الساحل الإفريقي من المناطق التي تشهد بؤر توتر بالغة الحساسية والتعقيد مُستعصية على الحل تلقي بتداعياتها على استقرار المنطقة، حيث ارتبطت بنية هذه التهديدات بالوضع الهش والمُتأزم لدولها، بذلك أضحت هذه التهديدات الأمنية واقع المنطقة ولا أدلّ على ذلك من تسميتها ساحل الأزمات.

فقد شهدت دول الساحل الإفريقي في الآونة الأخيرة بروز موجات متصاعدة من العنف جراء نشاط الشبكات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، التي وجدت البيئة الملائمة لتوسيع نشاطاتها التي تفتك بالمنطقة، نتيجة هشاشة الأمن الوطني والإقليمي للدول الإفريقية عامة ودول الساحل على وجه الخصوص، مما أدخل المنطقة في حالة من العنف وانعدام الأمن والاستقرار، التي عززت بدورها من تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مُتجاوزة الحدود التي تحوّلت من أطر مانعة إلى أطر مائعة جراء ظهور العولمة وتآكل مفاهيم السيادة وانحسار دور الدولة، خصوصا وأن جميع المؤشرات

والمعطيات تدل على تصاعد حدة الخطر القادم من نشاط هذه التنظيمات، التي وجدت في الساحل الصحراوي الحاضنة لتفريخ شبكاتها.

مع تطور الأوضاع وتفاقم تأثيرات الأزمة لتطال دول الجوار سارعت الدول المنتمية للإقليم وعلى رأسها الجزائر إلى انتهاج استراتيجية وقائية للحد من نشاط هذه التهديدات، التي أضحت سرعة الانتشار من أهم سماتها ساعية لحماية أمنها الوطني في ظل الانكشاف الأمني للحدود، والتي تشكل دولا غير مستقرة حزامها الأمني والتي تُعد بمثابة البطن الرخو للأمن الجزائري.

إن إدراك الجزائر لدوائر انتمائها الإفريقي- الساحلي وإمكانية تأثير الأوضاع الأمنية السائدة فيه على أمنها صار أهم هاجس وانشغال أمني بالنسبة لصانع القرار في الجزائر، باعتبار أن ما يحصل في دول الجوار يشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل مظاهر الانكشاف الأمني للحدود الجزائرية، وارتباطها بدول غير مستقرة أمنياً مما شكّل رهاناً حقيقياً لها، في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.*

* هنا نتحدث عن الأمن الوطني وليس الأمن القومي ذلك أننا ندرس الأمن داخل الإقليم الجغرافي للجزائر، وكيفية ضمان الأمن داخل الدولة باعتباره وظيفة من وظائفها، انطلاقاً من ادراك مصادر التهديدات الخارجية المحيطة بالجزائر، حيث أصبح تحقيق الأمن الوطني مرتبط بهذه التهديدات، خاصة تلك العابرة للأوطان والحدود، متجاوزة حدود الرقعة الجغرافية لتوسع نشاطاتها لدول الجوار الجغرافي.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: يعد مفهوم الأمن من بين المواضيع الأكثر استقطاباً للبحث، إذ أصبحت القضايا الأمنية في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية قصوى لدى كل من الباحثين وصناع القرار في الدول، ولم يقتصر الاهتمام بقضايا الأمن المفهوم التقليدي له والذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل تجاوزه إلى مفاهيم ومستويات متعددة كأمن المجتمع وأمن الفرد، جراء ظهور تهديدات من نوع جديد.

يستمد الموضوع أهميته أيضاً من كون التهديدات الأمنية الجديدة التي تشهدها منطقة الساحل أضحت محل اهتمام العالم وجذب القوى الدولية الكبرى للتدخل باسم حقوق الإنسان ومسؤولية الحماية نظراً لعالمية هذه التهديدات والتي أصبحت تُهدد مصالح أطراف معينة، على غرار تهديد السلم والأمن الدوليين.

لذلك على الجزائر إعادة ترتيب أولوياتها ووضع استراتيجية وقائية تستجيب للمعطيات الإقليمية الجديدة، لتحقيق هدف الأمن الوطني والحفاظ على كيان الدولة.

الأهمية العملية: تزداد أهمية الموضوع نظراً لعدة عوامل:

- تبيين الانعكاسات السلبية والخطيرة التي تشكلها مجموعة التهديدات الأمنية المتمثلة في الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، التي تعتبر من الأهداف التي تحرك السلوك الدبلوماسي الجزائري، جراء ما تخلفه من انعكاسات تمس بتأثيراتها السلبية جميع الأبعاد المرجعية للأمن، والتي تورق استقرار الجزائر، ولا أدل على ذلك الانتشار الموسع لظاهرة نشاط وتجارة المخدرات داخل المجتمع الجزائري وكثرة مدمنيها.
- كون الدراسة تتعلق بالجزائر والأمن الوطني واستقرار الدولة على مختلف الأصعدة والمستويات.

أسباب اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيار موضوع: "الأمن الوطني الجزائري في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، عدة عوامل متضافرة تتراوح بين الأسباب الموضوعية للدراسة وأخرى ذاتية. فمن الدوافع الموضوعية، يرجع البحث في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية ذات الطبيعة اللاتماثلية التي ميزت دول الساحل الإفريقي من بين مواضيع الساعة التي تحمل مستجدات حديثة. محاولة إبراز تداعيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل على الأمن الجزائري بمختلف مستوياته مجتمعاً ودولة وأفراداً، في ظل وجود مطامع الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة والتي تحتم على صانع القرار الجزائري إعادة ترتيب أولوياته لتحقيق "استراتيجية الأمن الوطني"*. أما عن الأسباب الذاتية فتتمثل في عامل الرغبة الشخصية والاهتمام بالمواضيع التي ترتبط مباشرة بمصلحة الجزائر.

- انتماء الباحث لمنطقة الجنوب التي أصبحت مهددة بعوامل عدم الاستقرار.

* بغض النظر عن حجم الدولة ومواردها وعدد سكانها ومكانتها داخل الجماعة الدولية، فحاليا لا دولة تستطيع التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية من دون استراتيجية محددة المعالم، وإدراك التحديات التي تواجهها لبلوغ الأهداف المسطرة وهي العناصر الرئيسية لتحديد الاستراتيجية الوطنية. ويقصد بـ: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري تحديداً: السياسات والتدابير الوطنية والحكومية التي تهدف إلى تعزيز الأمن ومجابهة التهديدات والتحديات، والمخاطر الأمنية بمختلف درجاتها التي تؤثر على الأمن الجزائري، وهذه التدابير والآليات تتمثل في: حماية الإقليم والسيادة الوطنية، التصدي للنشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة وتوفير الحماية والأمن، الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

ننطلق في مسارنا البحثي من الإشكالية التالية:

- ماهي انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

✓ ماهي أبرز التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي؟ وما الحركات المسببة

لتناميها؟

✓ كيف أثر كل من الإرهاب والجريمة المنظمة على الأمن الوطني؟

✓ ماهي الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للتصدي لمختلف هذه التهديدات؟

الفرضيات:

✓ يعتمد تحقيق الأمن الوطني الجزائري على استقرار منطقة الساحل الإفريقي.

✓ تنوع التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي دفع بالجزائر لتبني استراتيجية استباقية-

وقائية لحماية أمنها الوطني.

✓ يرتبط نجاح الاستراتيجية الجزائرية بمدى قدرتها على التصدي للتهديدات القادمة من

الساحل.

حدود الدراسة:

• المجال المكاني:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في منطقة الساحل الإفريقي التي تشكل بعض دولها حزاماً أمنياً للجزائر، وما تطرحه هذه الدائرة من تهديدات صلبة ولينة.

• المجال الزمني:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2011 إلى غاية 2015، كمجال زمني حيوي ذلك أن هذه الفترة مثلت منعطفا حاسما لدول المنطقة التي عرفت تحولات سياسية وأمنية، خاصة بعد الأزمة الليبية والمالية، واللتان وفرتا البيئة الملائمة لنشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

الإطار المنهجي:

اقتضت هذه الدراسة استخدام المناهج التالية:

• الاقتراب التاريخي:

يتطلب موضوع الدراسة الاعتماد على بيانات ومحطات تاريخية هامة، خاصة في تحديد مراحل تطور الأمن الوطني وظهور مفهوم التهديدات الجديدة، وتحديد الخلفية التاريخية لها، وفي تحليل المسار التاريخي للعقيدة الأمنية الجزائرية، ومن هذا المنطلق تم توظيف الاقتراب التاريخي.

• المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات ووصفها وتعريفها من خلال تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة، وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعالجة عدة نقاط مثل تعريف الأمن والأمن الوطني، تعريف منطقة الساحل الإفريقي والتهديدات الأمنية.

• المنهج التحليلي:

تم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبارها أرضية خصبة لنمو وانتشار تجارة المخدرات والسلاح والإتجار بالبشر والهجرة السرية، وتغلغل الإرهاب، وذلك لتحليل وتفسير العلاقة بين هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وتداعياتها على الأمن الجزائري.

الإطار النظري:

تبعاً لمتطلبات الدراسة اعتمدنا على المقاربات التالية:

❖ المقاربة الواقعية:

ترتكز هذه المقاربة أساساً على محورية دور الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، التي تميل لاستخدام القوة من أجل تحقيق مصالحها القومية باعتبارها المحرك الأساسي لسلوك الدولة الخارجي. أما فيما يخص موضوع الأمن فهي تقر بأن الدولة هي المسؤولة عن تحقيق الأمن وحماية مصالحها القومية، ويعتقد منظروها أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها هي قضايا السياسة الدنيا.¹

تعتمد الجزائر على الطرح الواقعي الذي يقر بمركزية دور الدولة، في حماية أمنها الوطني من مختلف التهديدات التي يتعرض لها، فهي ترى بأن الأمن هو من الاختصاصات السيادية للدولة، منتهجة بذلك استراتيجية أمنية قائمة على أساس عقلاني لتحقيق الأمن والمصلحة الوطنية.

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته، دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19 (صيف 2008)، ص.15.

❖ المقاربة الموسعة للأمن:

أحدثت هذه المقاربة ثورة علمية ومعرفية جديدة في حقل الدراسات الأمنية، وذلك بفضل اسهامات الباحث "باري بوزان" الذي قدم تعريفاً موسعاً للأمن؛ الذي لم يعد يقتصر على المعنى الضيق المتمثل في الجانب العسكري ليشمل التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.¹ تم الاعتماد على هذه المقاربة لإيضاح كيف يتأثر كل بعد من أبعاد الأمن الوطني جراء نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل، التي تمس بتأثيراتها جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري.

❖ اقتراب الدور الإقليمي:

يُعرف الدور بأنه: « أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة... وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والالتزامات والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به...».² بذلك يعد دور الجزائر ضمن حدود فضاءها الإفريقي -الساحلي خصوصاً مع تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل دوراً أساسياً كطرف محوري في المنطقة لاستتباب الأمن، مما يجعلنا بحاجة إلى استدراك هذا الدور.

¹ عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص. 267.

² بوحنية قوي "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، (29 جانفي 2014)، ص. 3.

الدراسات السابقة:

في محاولتنا لتذليل بعض الصعوبات أثناء الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدبيات السابقة، التي كان لها السبق في معالجة الموضوع وهي:

➤ لخضاري منصور. استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه

في العلوم، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.

➤ حسام حمزة. الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

➤ دراسة لـ: قوي بوحنية. "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية

الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 29 جانفي 2014.

➤ قوي بوحنية. "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"،

تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر: جوان 2012.

الإطار المفاهيمي:

تشمل الدراسة المفاهيم والمصطلحات التالية:

• الأمن القومي: ارتبط هذا المصطلح في البداية على القدرة العسكرية للدولة مثل قضايا السيادة

والدفاع والمصلحة الوطنية، حيث قدم المفكر "والتر ليبمان" تعريف الأمن القومي قائلا:

« إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية،

إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب... وصون هذه القيم».¹

¹ الحربي، مرجع سبق ذكره، ص.14.

- **الأمن الإقليمي:** في أبسط معانيه هو أمن مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم معين، وأن تحقيق أمن أي طرف لا يتم بمعزل عن الجماعة المنتمية للإقليم، وهو ما نادى به المفكر "باري بوزان" في طرحه لمفهوم "المجمع الأمني".¹
- **الهجرة السرية:** تعني انتقال مجموعة من الأفراد من مكان لآخر بطرق ووسائل غير مشروعة مخالفة للقانون، تعمل وفقها جماعات محكمة التنظيم، عبر قوارب الموت، عقود عمل مزورة، الزواج الأبيض، شاحنات النقل، سياحة دون عودة.²
- **الجريمة المنظمة:** اصطلاحاً الجرم هو التعدي والاعتداء على العلاقات الإنسانية، ويطلق مصطلح الجريمة المنظمة على الأفعال والتصرفات الناتجة عن التنظيم الهرمي المنظم، لارتكاب جرائم غير مشروعة باستخدام العنف والتهديد.³
- **الإرهاب:** أدى الاختلاف الحاصل بين المفكرين حول المفهوم، إلى عدم وجود تعريف جامع مانع للإرهاب، إذ يعني في مفهومه العام الاستعمال غير الشرعي للعنف،⁴ وهو كل الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد الأفراد داخل الدولة وضدها، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية.⁵
- **الدولة الفاشلة:** هي الدولة غير القادرة على توفير حاجيات مواطنيها الأساسية، ولا تمارس أي سلطة أو شكل من أشكال السيادة على إقليمها وتعد مصدراً لكافة أنواع الحروب.

¹ المرجع نفسه، ص.20.

² "الهجرة غير الشرعية من أحلام النراء إلى الهلاك" متوفر على:

<http://www.alwatan.com/data/200801404/index.asp>. (27/04/2015).

³ نبيل صقر، عز الدين قمرأوي، الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري (الجزائر: دار الهدى للنشر، 2008)، ص.7.

⁴ محمد صالح ربيع العجيلي، مثلث الرعب العالمي، الإرهاب (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص.15.

⁵ أحمد محمود خليل، الجريمة المنظمة، الإرهاب وغسيل الأموال (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008)، ص.57.

تقسيم الدراسة:

تماشياً مع موضوع البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ففي الفصل الأول المعنون بـ: **الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة** حاولنا تقديم لمحة عامة حول أهم التعاريف اللغوية والاصطلاحية لمفهوم كل من الأمن والأمن الوطني، وتبيان صيغته ومستوياته ومختلف التهديدات التي يتعرض لها، مع التطرق لتعريف منطقة الساحل الإفريقي والتهديدات الأمنية، إذ تُشكّل منطقة الساحل الإفريقي المصدر الرئيسي لتنامي كافة أشكال التهديدات اللاتماثلية.

أما في الفصل الثاني المعنون بـ: **واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري** ركزنا فيه على أهم التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد الانفلات الأمني الخطير، وغياب منظومة الأمن جراء الأزمة الأمنية والسياسية التي شهدتها كل من مالي وليبيا، وما نتج عنها من حالة الفوضى واللااستقرار التي هيأت الأرضية الخصبة لانتشار الجماعات الإرهابية وتنامي نشاط الجريمة المنظمة، محاولين إبراز مدى خطورة ذلك وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده.

وفي الفصل الثالث المعنون بـ: **الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي** تمّ التطرق إلى العقيدة الأمنية والمقاربة الأمنية الجزائرية للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود التي تؤثر على الأمن الوطني، بالتركيز على المبادرات والآليات التي انتهجتها الجزائر وكانت طرفاً فاعلاً فيها.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

يُعدُّ الأمن من بين المفاهيم الأكثر تطوراً في الوقت الراهن نظراً لما له من أهمية بالغة في حياة الشعوب وازدهار المجتمعات، كما يعتبر من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير وله عدة أبعاد ومستويات يتعرض لتحديات وتهديدات، تختلف درجتها باختلاف طبيعتها ومصدرها.

إن أي دراسة للأمن لا يمكن فهمها أو تفسيرها إلا بتوضيح هذا المفهوم، ومحاولة تسليط الضوء على المفهوم العام للأمن، وتبيان صيغته وتهديداته وطرق التصدي لها للحفاظ على الأمن والاستقرار، وهذا ما هو مجسد في الفصل الأول من خلال مبحثين يتمحور الأول حول أهم التعاريف المقدمة للمفهوم.

أما في المبحث الثاني سنسلط الضوء على مجموعة من التعاريف التي وردت بخصوص مفهوم الأمن الوطني. وفي المبحث الثالث محاولة ضبط مفهوم منطقة الساحل الإفريقي، والتهديدات الأمنية التي عرفتها المنطقة وشكلت تحدياً حقيقياً لها.

المبحث الأول: مفهوم الأمن ومسار تطوره عبر التاريخ

يُعتبر الأمن من القضايا البارزة والبالغة الأهمية في حقل العلاقات الدولية نظراً لصلته الوثيقة بحياة الأفراد والشعوب، إذ يشكل العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان، ومحور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة.

المطلب الأول: تعريف الأمن

إن كثافة وغنى حقل الدراسات الأمنية بإسهامات المفكرين، أدت إلى تبلور عدة تعاريف لمفهوم الأمن وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب بتسليط الضوء على أبرز التعاريف اللغوية والاصطلاحية:

(1) التعريف اللغوي:

الأمن لغةً: مصدر للفعل أمنَ أماناً وأماناً وأمنةً، أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال: أمنَ الشر أي سلم منه، وكذلك يقال أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أميناً عليه، وهنا معاني دالة على الاطمئنان بأن الشيء في حماية من الخطر¹.

الأمن هو نقيض الخوف وهو يفيد الطمأنينة والأمان وزوال الخوف²، وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "أمن" فعدته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر³، وكذلك يعني زوال التهديد، ولقد ارتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان منذ وجوده على البسيطة.

¹ موسى ذياب البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة (عمان: الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 21.

² محسن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 13.

³ ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص ص.

نجد في بعض التعاريف اللغوية مصطلح الأمن يدلُّ على قيمة التصديق وأداء الأمانة وقيم الإحساس بالطمأنينة، فمفهوم الأمن يدل على بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم الذي قوامه الأمن، وهو لا يقتصر على أداء الحقوق فقط بل أيضا أداء الواجبات، وبالأمن يتحقق صالح الأمة والمجتمع.¹

مما تقدّم يمكن أن نستنتج أن معنى ومفهوم الأمن يدل على حالة ذهنية تعطي الشعور بالثقة والأمان للشخص بعدم وجود خطر، والاحساس بالطمأنينة والراحة، وكلها معاني دالة على قيم تهم حياة الإنسان.

(2) التعريف الاصطلاحي:

إنّ الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، فهو يمثّل مفهوماً من نوع خاصّ على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات، لكن يكاد يكون هناك إجماع بين الباحثين في حقل الدراسات الأمنية على أنه مفهوم غامض ومعقد إذ هو: « ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصّعب إعطاؤه تعريفاً محدداً لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريفٍ محدّدٍ لها يمكن تقديره بشكل قاطع». ²

ومن جملة التعاريف التي يمكن بسطها في هذا الشأن ما جاء في دائرة المعارف البريطانية التي أوردت تعريف الأمن على أنه: « حماية الأمة من خطر القهر على يد دولة أجنبية » ³.

من بين التعاريف الموجودة هو ما طرحه وزير الدفاع الأمريكي السابق: روبرت ماكنمارا " robert macknamara"، الذي قدّم مقارنة جديدة في تعريف الأمن تقوم على ربطه بمحدّدات جديدة بعيدة عن المحددات التقليدية القائمة أساساً على حفظ البقاء وردع التهديد والاعتداء، كونه مفهوم الأمن لا يقتصر

¹ العجمي، مرجع سبق ذكره، ص.13.

² سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته، دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19 (صيف 2008)، ص.9.

³ هايل طشطوش عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.18.

على البعد العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا يمكن إهمالها لتحقيق الأمن، حيث ربط تحقيق الأمن بضرورة تحقيق التنمية وهذا ما طرحه في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: «الأمن هو التنمية، فالأمن هو ليس تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ... إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا مجال للحديث عنه...فهو يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسية في ظل حماية مضمونه...»¹.

ووفقاً لذلك فقد ربط "روبرت مكنامارا" بين الأمن والتنمية، واستحالة تحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وإن شكَّلت أحد أهم دعائمه.²

ومن بين المفكرين الذين اهتموا بمفهوم الأمن الباحث: باري بوزان "barry buzan" باعتبار الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة، وهو الذي أحاط في تعريفه بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، مروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.³

مما تقدم نلاحظ أن مختلف التعاريف التي قُدمت لمصطلح الأمن، من قبل المفكرين كلها تُجمع على أنّ تحقيق الأمن يتطلب غياب الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها، وضرورة تحقيق الاستقرار إذ يرتبط تحقيق الأمن بغياب التهديد ضد القيم المركزية، كما يمكن تقديم تعريف الباحث: "آلان كولين - Alan Collins" فالأمن يعني: « انعدام الإحساس بوجود تهديدات وعدم الخوف من وجود ما من شأنه

¹ روبرت مكنامارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص. 125.

² الحربي، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

³ Barry Buzan ، « Is International Security Possible ?» paper presented at : New thinking about strategy International Security (conference), edited by Ken Both (London : Harper Collins Academic , 1991). P. 31.

أن يهدد قيم ومقومات الدولة، وعدم الخوف من أن تكون هذه القيم محل تهديد ومحل تشكيك هدف لهجوم ... يعرف الأمن بوجود نقاط ضعف يمكن تهديدها أن تتسبب في إسقاط أو إضعاف هياكل الدولة سواء الإقليمية أو المؤسساتية أو حتى على مستوى نظام الحكم»¹.

المطلب الثاني: المنظور التاريخي لتطور مفهوم الأمن

1) تطوره عبر الحضارات:

إن الحاجة إلى الأمن والطمأنينة تعتبر من أهم الحاجات الفطرية لدى الإنسان منذ ولادته، ومنذ وجوده على البسيطة فهو يبحث عن الأمن، لأنه في حاجة ماسة ودائمة إلى الأمن في ذاته وفي كسبه، ناشداً الاستقرار، ولعل هذا كان من أهم العوامل التي ساهمت في رقي وازدهار المجتمعات البشرية وتطورها إلى مجتمعات كبرى ثم ظهور الدولة سعياً لتوفير الأمن وتحقيق الطمأنينة وجلب الاستقرار. لقد عالجت الأفكار السياسية الأولى للفلاسفة والفقهاء ضرورة توفر الأمن وتحقيقه ليعيش الإنسان بسلام واستقرار، فالأمن ظاهرة إنسانية ارتبط ظهورها بأبسط التجمعات البشرية الأولى، والدليل على ذلك ما طرحه فلاسفة العقد الاجتماعي، أمثال: توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، الذين نادوا بضرورة الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة السلطة المركزية والمجتمع المنظم، وذلك تفادياً للعنف واللااستقرار من خلال فرض الإرادة العامة للجماعة بهدف تنظيم المجتمع البشري. وأيضاً من بين الفلاسفة القدامى: الفيلسوف الصيني "سان زو" في مؤلفه الشهير "فن الحرب" الذي ذكر فيه ضرورة

¹ Alan Collins , Comtempoary security studies . Great Britain : Oxford University Press, 2007 , p.3.

تحقيق الأمن مركزاً في ذلك على الاستراتيجية العسكرية، باعتبار القوة العسكرية هي ما تطمح الدول لتحقيقها¹.

✓ الأمن عند اليونان :

تحدث فلاسفة الحضارة اليونانية أمثال: أفلاطون وأرسطو، عن ضرورة وجود المدينة الفاضلة كغاية ووسيلة لتحقيق السلم والاستقرار لخلق مجتمع متحضر وآمن، فعرف اليونانيون القديماً نظاماً سياسياً يركز هذا النظام على وجود اتحاد مجموعة من المدن اليونانية، المتجاورة والمنشرة في جبال اليونان وسواحلها ووديانها، وكان يطلق عليها "دول المدينة" حيث قامت هذه الدويلات بتحديد الأمن بالاحتكام إلى القواعد السياسية المبنية على فكرة الديمقراطية والأخلاق والمثل العليا والقيم الإنسانية لحل المشاكل التي تواجه حركة التفاعل فيما بينها، تفادياً للصراع والنزاع وتحقيقاً للتعاون مع جيرانها من الشعوب الأخرى، فكان يُنظر للأمن وكيفية تحقيقه تبعاً لمدى التزام المدينة الدولة بالمبادئ التي تقوم عليها الممارسة السياسية، حيث تعتبر الضامن لتحقيق الاستقرار وتوفير الأمن. وبذلك قامت الحضارة اليونانية على اعتبار الأخلاق والفضيلة القواعد الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار.²

✓ الأمن عند الرومان :

تعتبر الحضارة الرومانية حضارة مترامية الأطراف حيث كانت ممتدة عبر الساحل الشمالي لإفريقيا حتى وصلت جنوبي آسيا، وما كان ليتحقق هذا التوسع لولا الاعتماد على القوة العسكرية كأسلوب في تعاملاتها مع الدول المجاورة، واستراتيجية فرض الهيمنة وضمّ الأقاليم بالقوة³، وهو ما جعل مفهوم الأمن في تلك الفترة مرتبطاً بالقوة العسكرية، فالأمن عند الرومان كان أساساً يتمثل في قوة الإمبراطورية

¹ عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي (بنغازي: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص ص 17-18.

² زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية (لبنان: دار الجيل، ط.2، 2001)، ص.42.

³ المرجع نفسه، ص ص 43-44.

الرومانية التي قامت على تأمين وحماية الحدود وهذا من خلال فرض الهيمنة والسيطرة على جيرانها باستعمال القوة العسكرية في تحقيق ذلك.

✓ مكانة الأمن في الإسلام :

الإسلام دين الأمن والسلام، ويعدُّ الحديثُ عن الأمن في الإسلام حديثاً عن الحياة بأكملها وذلك لأنه أساس الحياة، ومصدر الطمأنينة والاستقرار وتوازن الحياة البشرية، حيث بين لنا الله عزَّ وجلَّ فضل الأمن في العديد من السُّورِ القرآنية وأظهر مزاياه وانعكاساته على البيئة المظلمة بالأمن، وبين لنا أيضاً مؤشِّرات فقدان الأمن وارتباطه بالازدهار الاقتصادي، ومما يدلُّ على أهمية الأمن في التشريع الإسلامي زخور القرآن الكريم بالآيات الدالة على قيم ومعاني الأمن فضلا عن ذكر كلمة الأمن في العديد من المواطن والآيات القرآنية منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُسْتَبَدُونَ} ¹، وقوله تعالى: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَخَذُوا بِهِ} ²، وقوله تعالى: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَانْتَخَذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُطَمَّئِنًّا وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ} ³.

إذ يعبرُ الأمن عن الحالة النفسية المطمئنة الراضية بقضاء الله والناجمة عن الوثوق والإيمان بالله،

مصدقا لقوله تعالى: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطَعْتُم مِّن جُوعٍ وَأَمْنٍ مِّن خَوْفٍ} ⁴.

¹ سورة الأنعام، الآية (82).

² سورة النساء، الآية (83).

³ سورة البقرة، الآية (125-126).

⁴ سورة قريش، الآية (2-3-4).

مما سبق يمكن القول أن الأمن في التشريع الإسلامي يتسم بالشمولية والتكامل في جميع مقوماته التي تركز على إزالة أسباب الخوف وتحقيق الأمان والاستقرار، لينعم المجتمع المسلم الذي يتبع تعاليم الدين الإسلامي بالاستقرار والطمأنينة والمجتمع المخالف يفقد هذه القيم التي وردت في القرآن الكريم.

(2) تطور الأمن عبر المدارس الفكرية:

لقد تناولت العديد من المدارس الفكرية موضوع الأمن، وحاولت إعطاءه تفسيراً مناسباً داخل حقل الدراسات الأمنية بما يتوافق ويتمشى مع مُسلمات كل نظرية اهتمت بموضوع الأمن، باعتباره الأولوية القصوى لأي دولة وضرورة توفر مطلب الأمن للحفاظ على الاستقرار والوجود المادي للدولة، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها النظام الدولي إثر انهيار المعسكر الشرقي وهيمنة المعسكر الغربي ومحاولاته لبسط نفوذه وسيطرته على العالم. وهذا ما يتمشى مع الطرح الواقعي الذي يُقَرُّ بأنّ الدولة تسعى للحفاظ على القوة وزيادة القوة، وبعدها تسعى لإظهارها، وبالتالي تبرز أهمية الأمن في بقاء الدول وقدرتها على درء التهديدات التي تواجهها، لذلك نجد العديد من المدارس الفكرية التي اهتمت بموضوع الأمن وأولئها تفسيرات مختلفة خاصة فيما يتعلق بمفهومه ومستوياته، ومن بين المدارس الفكرية إلى جانب المدرسة الواقعية نجد المقاربة المثالية والليبيرالية، وسنتناول فيما يلي أهم الأفكار التي طرحتها كل نظرية كالتالي:

• المدرسة المثالية:

تعود جذور المدرسة المثالية إلى الفلسفة الأولى التي سعت لإقامة الحياة الفاضلة والمدينة الفاضلة في المجتمع الإنساني¹، وذلك باعتبار الأخلاق متغيراً أساسياً في العلاقات الدولية، كما تقوم على هدف أساسي وهو حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، حيث تعود نشأتها إلى معاهدة "واستفاليا" 1648، التي كرّست مبادئ القانون وأنهت حرب 300 سنة²، ومن أهم مفكريها: ويليام بان، بنتام،

¹ عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية (بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص.47.

² المكان نفسه.

سولاي، وقد تطورت مع مطلع القرن العشرين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لتعرف بروزاً كبيراً مع قيام عصبة الأمم. ومن بين أهداف المدرسة المثالية:¹

✓ محاولة إحلال السلم من خلال القانون والمؤسسات الدولية.

✓ تطوير القانون الدولي عن طريق خلق المحاكم الدولية وتطوير العدالة.

تقر المدرسة المثالية بأن فكرة الأمن ترتبط بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا. وهي تدعوا لإقامة تنظيم أفضل للعالم ونبذ الحروب ونزع السلاح والدعوة إلى السلام والحوار والتعاون، وتقوم هذه النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي العام ودوره في تحقيق الأمن والسلام العالمي. واعتمدت على مفاهيم الخير والسلم العالمي.

من بين المبادئ التي تقوم عليها:²

✓ مبدأ عدم الاعتداء على الغير.

✓ مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

✓ المساواة بين دول العالم.

ينطلق المثاليون في تأسيس أفكارهم من أولوية الأخلاق ودورها في تحسين العلاقات بين الأفراد، حيث نادوا بوجوب خضوع الأفراد للقوانين التي صيغت خدمة للمجتمع وتنظيماً له³. وشكّلت المثالية مقاربة أخلاقية قانونية، ركزت فيها على بناء عالم خالٍ من النزاعات وانطلقت من مُسَلِّمات فلسفية وركّزت في طرحها على الفرد.

في هذا السياق وتجسيداَ لأفكار المدرسة المثالية يعتبر ميلاد عُصبة الأمم سنة 1920م من بنات أفكار المثالية التي قامت على رفض الحروب وضرورة إقامة مجتمع يخلو من النزاعات يسوده الاستقرار

¹ العجمي، مرجع سبق ذكره، ص.22.

² سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.3، 2006)، ص ص. 84-85.

³ العجمي، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

والسلام العالميين. وكان هدفها الأساسي قيام مجتمع دولي أفضل يقوم على أساس المبادئ الأخلاقية وإنشاء حكومة عالمية غايتها تجسيد مبادئ المساواة بين أطراف المجتمع الدولي.

إن انكفاء المدرسة المثالية ساهم في ظهور المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

• المدرسة الواقعية:

على نقيض المثالية ظهرت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية كردة فعل عن المثالية، حيث نادى الواقعية بضرورة فصل الأخلاق عن السياسة. وقد تجلّت أولى أفكار الطرح الواقعي مع الفيلسوف والمفكر الهندي "كوتيليا" الذي بحث في الطرق التي تساهم في تقوية الدولة على المستوى الداخلي والخارجي وذلك من خلال استراتيجية توسيع أراضيها أو تدمير خصومها أو التحالف مع غيرها، وينبغي لأية دولة أن تعتبر كل الدول المجاورة لها جغرافياً أعداء وبالتالي هي ملزمة بالتسلح بالقوة الكافية التي تُمكنها من غزو جيرانها أو إضعاف خصومها.

من بين أهم مفكريها: نيكولاس سيكمان، هانس مورغانثو، ريمون آرون، كينيث طومبسون...¹

تعتبر أفكار المدرسة الواقعية الأكثر سيطرة خاصة في فترة الحرب الباردة ووفق المنظور الواقعي، الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على كيانه المادي،² إذ تنطلق الواقعية من دراسة وفهم سلوكيات الدول بدءاً من قاعدة مفادها أنّ السياسة لا تتحدد بالأخلاق بل بالقوة، ومنه ركزت على الدولة كعنصر أساسي ووحيد في التحليل، حيث اعتُبر الأمن المحور الرئيسي والأهم في سياسة الدول الخارجية واعتمد عليه كمحدد أساسي لفهم طبيعة العلاقات الدولية، فالدولة تبذل كل جهدها للحفاظ على أمنها وسلامتها وتحقيق مصلحتها القومية.³

¹ السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص.54.

² حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص.18.

³ سمير خيري، الأمن القومي العربي (بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983)، ص.18.

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الواقعية:¹

- الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مردها غياب السلطة المركزية .
- الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.
- بقاء الدول مرهون بقوتها العسكرية.
- سعي الدول لتحقيق المصلحة الوطنية من خلال اكتساب القوة.
- اعتبار العالم عالم صراع وحرب، والسياسة الدولية صراع من أجل القوة.

من المؤكد أن المقاربة الواقعية قد سيطرت بشكل أو بآخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية، وعلى تصور صانعي السياسات العامة. فقد اعتُبر الطرح الواقعي الطرح السائد في حقل العلاقات الدولية، وذلك لمنحها أقوى تفسير لحالة الحرب التي مثلت الطرف الأساسي والحتمي للمجتمع الدولي.² عموماً يمكن القول أن الفكر الواقعي يركز على الدولة كفاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية وهدفها الأساسي، هو السعي لتعزيز قوتها من خلال المصلحة والقوة³، لمواجهة التهديدات تبعا لما تملكه الدولة من عناصر القوة العسكرية والمادية والاقتصادية وبالتالي كل هذه العوامل مجتمعة يتحدد من خلالها موقع الدولة.

• المدرسة الليبرالية:

ترجع المنطلقات الفكرية للمدرسة الليبرالية من نقد المدرسة الواقعية، ومحدودية الطرح الذي قدمته باعتبار الأمن لا يتحقق إلا بالقوة العسكرية، وبذلك نادى الليبرالية بإعادة النظر في محددات الأمن، وإعادة صياغة جديدة لمفهومه، نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي شهدتها الساحة الدولية خاصة بعد

¹ العجمي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 24- 25.

² السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 54-55.

³ حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

زوال المعسكر الشرقي، ونهاية التهديدات العسكرية لتظهر إلى الوجود التهديدات ذات طبيعة لينة وما اصطلح عليه بـ: "التهديدات اللاتمائية".

نادت بمفهوم السلم وأن الحرب غير محتملة وللتغلب عليها لا بد من البحث عن سبل تحقيق السلام، كما نادى بإدخال مفاهيم جديدة وتوسيع مضامين الأمن ليشمل عدة أبعاد ومستويات غير البعد العسكري، منها البعد الاقتصادي والسياسي¹، الأمن الإنساني، محاولة إخراج المفهوم من نطاقه الضيق، الذي حددته له المدرسة الواقعية، انطلاقاً من محورية دور الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية.²

انطلقت المدرسة الليبرالية من مفهوم تعدد الفواعل من غير الدول، الأمر الذي شكل مرحلة جديدة في مفهوم الأمن باعتبار هذا الأخير يتأثر بظهور فواعل جديدة كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، المؤسسات المالية والشركات عابرة للقوميات. وأن الحاجة لتحقيق السلم تتطلب العمل الجماعي ما أسمته "العقد الفدرالي"³، فمن خلال ذلك سعت الليبرالية لتوسيع مضامين الأمن، لتشمل جميع المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية الدولية، انطلاقاً من اعتبار الأمن يشمل جميع الفواعل الاقتصادية والديمقراطية وهو لا يتحدد فقط بالفواعل العسكرية -حسب التنظير الواقعي.

يعتبر التنظير الليبرالي تنظيراً فلسفياً قائماً على أساس الحرية وتقديس الفرد باعتباره القيمة الأساسية في الكون، ذلك أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصلحتهم الخاصة، إنما يسعون لتحقيق الصالح العام دون شعور، وهو ما نادى به المفكر "آدم سميث" اليد الخفية/السحرية في المجتمع، على أساس أن الأفراد في سعيهم الحثيث لتحقيق منافعهم فهم بذلك يحققون المصلحة العامة. وفي هذا تكامل للأدوار.

¹ عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص.81.

² حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص.93.

³ مصباح، نفس المرجع، ص.82.

أما فيما يخص الليبراليون المعاصرون فهم أكثر تفاؤلاً، لبناء عالم السلام وتحقيق الأمن والسلم الدوليين في ظل ظهور فواعل جديدة مهددة للاستقرار، الأمر الذي يدفع الدول لتعاون والتحالف والتكامل لتحقيق المصالح المشتركة، ولا أدل على ذلك عدد المنظمات والهيئات الدولية التي تعمل في إطار المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في العالم¹، من جهة أخرى يقر التحليل الليبرالي بأن مستويات الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول تجعلها بحاجة لبعضها البعض واستحالة التقاتل فيما بينها، بالتالي فإن الاستقرار في العالم نتيجة زيادة التعاون في المجال الاقتصادي الذي بدوره يدعم السلم، وأن الدولة التي تعيش رفاه اقتصادي هي بغنى عن شن الحروب للبحث عن مصادر الطاقة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة السلام الديمقراطي التي نادى بها المدرسة الليبرالية، باعتبار أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها.

من أهم مبادئها:²

- ✓ الأمن الجماعي.
- ✓ النموذج العالمي للديمقراطية.
- ✓ تشجيع الديمقراطية.
- ✓ التكامل والاعتماد المتبادل.

عموماً يمكن القول أن التركيز على المدارس الفكرية السالفة الذكر، كان توضيحاً لأهم الأفكار التي نادى بها وما أولته من اهتمام خاص بمفهوم الأمن، ولعلها من بين المدارس الفكرية الأولى في حقل العلاقات الدولية، مع ذلك لا يمكن نفي إسهامات مدارس أخرى ظهرت بعدها اهتمت بالتنظير لمفهوم الأمن وتحديد مضامينه وطبيعة التهديدات التي يتعرض لها.

¹ مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

² المرجع نفسه، ص ص. 88-89.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الوطني

يتفق العديد من الباحثين على حداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كمفهوم علمي ومستوى في التحليل، غير أنه لا يوجد إجماع حول معرفة متى ظهر أول استخدام فعلي للمفهوم بشكل جلي وواضح.

ووفقاً لـ " هلغاهفتندون-Helga Haftendon " فالأمن الوطني هو نتاج مباشر لتأسيس الدولة المتطورة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر¹.

اختلفت المفاهيم النظرية المقدمة للأمن الوطني تبعاً للظروف المحيطة بكل دولة، ويرجع هذا الاختلاف إلى ارتباط الأمن الوطني بمجموعة من المحددات التي تساهم في صياغته وتحديد معالمه، وقد عرف المفهوم نفسه توسعاً فدخل موضوع الأمن الوطني حقبة جديدة عقب نهاية الحرب الباردة، حيث صحت هذه الفترة التحول في مفهوم الأمن من مفهوم الأمن الصلب إلى اللين، ويقصد بهذا الأخير منظومة الأمن الشامل التي تتحدد من خلال عدة مستويات وعدة أبعاد بدءاً بالأمن الإنساني، الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن المجتمعي... إلخ من الأبعاد والمستويات التي تشكل المنظومة القيمية للأمن وهذا ما طرحه تقرير التنمية البشرية لعام 1947 المقدم من قبل هيئة الأمم المتحدة (UNPD)*.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني:

1. لغة:

يتمثل المفهوم اللغوي للفظ: "وطني وقومي" لدى بعض الدول فيطلق مفهوم الأمن القومي على أمن مجموعة من الدول، بينما هناك من الباحثين والمفكرين من يفضل التفرقة والتمييز بين المصطلحين،

¹Helga Haftndorn, " The security puzzle : theory building and discipline bulding in international security , "International Studies Quarterly (March 1991), p. 3- 17.

* UNPD : United Nations Devlopment Programme.

فيُقصد بالأمن الوطني* مفهوم مطابق لأمن الدولة نفسها وإجراءات الحفاظ على كيانها واستقرارها ومصالحها الوطنية في حدود إمكاناتها وقدراتها. في حين يقصد بالأمن القومي أمن مجموعة من الدول التي لها مصالح واحدة مشتركة وما تُبرمهُ من معاهدات واتفاقيات وتحالفات عسكرية لحماية مصالحها المشتركة، وأن أمن أي طرف لا يتم بمعزل عن الجماعة.¹

2. اصطلاحاً:

يفيد الأمن الوطني الحفاظ على الأمة وكرامتها ومواردها الطبيعية واقتصادها ضد الاعتداءات الخارجية وهو: « شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، بما في ذلك احتياجات ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية». ²

في هذا الصدد يُعتبر الأمن الوطني هو الأمن على مستوى الدولة وهو يخص دولة بعينها وما تقوم به من إجراءات وترتيبات لحماية أمنها الوطني، باعتباره من وظائفها الأساسية. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، اقتبست الدراسات العربية مصطلح الأمن القومي من اللغتين الانجليزية (National Security) والفرنسية (Sécurité Nationale)، فترجمته مرّة بصيغة "الأمن الوطني" ليناسب حالة الدولة، ومرّة بصيغة "الأمن القومي" ليناسب حالة الأمة العربية.³ (الأمن القومي العربي).

اختلفت التعاريف المقدّمة لمفهوم الأمن الوطني وذلك حسب رؤية المفكرين وزوايا النظر التي يُنظر من خلالها إلى الموضوع، فقد رأى علماء الاجتماع أن الأمن الوطني يتمثل في قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي، بينما اتجه العسكريون إلى اعتبار القوة العسكرية والدفاع هي

* الأمن الوطني لغة: سلامة المكان الذي يستقر فيه جماعة من الأفراد يعيشون بسلام دون خوف، فهو كل ما يبعد الأخطار عن مكان الاستقرار والعيش. أما الوطن لغة يعني: المقر والمكان الذي يعيش فيه الإنسان ويستقر فيه بشكل دائم ويتخذة موطناً له. أما كلمة وطني فتدل على : صفة الأمن الذي يوفرها الوطن.

¹ علي عباس مراد، "مشكلات الأمن القومي، نموذج تحليلي مقترح"، مجلة دراسات استراتيجية، ع. 105 (مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص. 26.

² العجمي، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

³ المكان نفسه.

العوامل التي يستند عليها الأمن الوطني، واتجه السياسيون اتجاهاً آخرًا في تعريف الأمن الوطني حيث يتمثل هذا الأخير في مجموعة المبادئ التي تفرضها ضرورة التعاون الوطني في نطاق التحرك الخارجي¹.

والبعض يرى أن الأمن الوطني للدولة :

« يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار»².

يعود أول استخدام لمفهوم الأمن الوطني "National Security Concept" لسنة 1947، بهذا الصدد حاول العديد من الكتاب والمفكرين إعطاء تعريفٍ محدّدٍ لما يعنيه مفهوم الأمن الوطني منذ بروزه على الساحة السياسية، ومن بين جملة هذه التعريفات سنحاول بسط مجموعة منها لمحاولة الإلمام بمفهوم الأمن الوطني الذي يُعتبر محور الدراسة، ومن بين هذه التعريفات نذكر تعريف "والتر ليبمان":

« الأمن الوطني يتمثل في عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية»³

القصد من وراء هذا التعريف أن الدولة تسعى جاهدة للمحافظة على القيم المركزية التي تشكل النواة الأساسية في بقاء كيان الدولة وعدم زعزعة استقرارها.

وتُعرّف دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة خارجية، بينما يقدم "هنري كسنجر" تعريفه للأمن الوطني بأنه: « أي إجراءات يتخذها المجتمع ويسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء »⁴.

¹ طشطوش، مرجع سبق ذكره ص ص. 17-23.

² مكنمارا، مرجع سبق ذكره، ص. 47.

³ عبد الرحمن يوسف بن حارب، العولمة وأثرها على الأمن القومي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة (دون مكان نشر: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص. 17.

⁴ فايز محمد الدويري، الأمن الوطني (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 67.

القصْد من هذا التعريف أن للمجتمع دور كبير في المحافظة على الأمن الوطني لأنه بالأساس موجه لحماية الأفراد والمواطنين داخل الدولة.

يفيد الأمن الوطني المحافظة على كيان الأمة، وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية من أي اعتداء خارجي والقدرة على التصرف في شؤونها الداخلية بحرية تامة، إنَّ الأمن الوطني لا يخرج في معناه عن مفهومين: الأول ضيق والثاني شامل، فالمفهوم الضيق يدلُّ على معنى سلبي وهو أنه يتحقق عندما تتحرر الدولة والإنسان من مشاعر الخوف والقلق والتهديد،¹ أمَّا المفهوم الشامل للأمن الوطني فيتمثل في المعنى الإيجابي، الذي هو شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء أفرادها جميع احتياجاتهم بما فيها متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وصولاً إلى تحقيق العدالة والمساواة في شتى المجالات، وبذلك يتحقق مطلب الأمن الوطني.²

يعني الأمن الوطني أيضاً مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها ومواردها الطبيعية وحماية قيمها المركزية وحرية التصرف فيها، كما يرتبط بقدرة الدولة في المحافظة على كيانها وحماية مواطنيها ضد أي تهديد داخلي أو خارجي قد تتعرض له. هذا ويعتبر الأمن الوطني أولى أولويات النظام، لأنه من خلال تحقيقه، يتحقق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والتحصين والمنعة للدولة ويتم تحقيق الاستقرار الداخلي الذي من خلاله تستطيع رسم معالم سياستها الخارجية.³

أما المفكر "هولستي" يُعرّف الأمن الوطني على أن الدولة مسموح لها بالتدخل في شؤون الدول الأخرى بغرض توسيع النفوذ.⁴

¹ فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 15.

² العجمي، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

³ نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات (عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 14.

⁴ عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري، رؤية سيبيولوجية (مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1992)، ص. 8-9.

وفي نفس الصدد عرّف "صباح محمود محمد" الأمن الوطني أنه: «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية»¹

بذلك يعني مفهوم الأمن الوطني الخطوات التي تقوم الدولة بإتباعها للحفاظ على مصالحها القومية مع مراعاة إمكانياتها، أو هو تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيداً عن التهديدات.

كما يُمكن تقديم تعريف جامعة الدول العربية لمفهوم الأمن القومي أنه: «قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي».²

يُعرّف "حامد ربيع" الأمن الوطني بأنه: مجموعة القواعد الحيوية والاستراتيجية التي يجب على الدولة أن تحافظ عليها، وضرورة مراعاة حمايتها مع الدول التي تتعامل معها، لتضمن لنفسها الحماية الإقليمية التي تقيها من التهديدات الخارجية.³

إجمالاً لما سبق ومن خلال إلقاء نظرة عامة على المفاهيم المتعددة الواردة لمفهوم الأمن الوطني، أن نخلّص إلى القول أنه رغم تعدد المفاهيم والمصطلحات، إلا أن الأمن الوطني يعني: أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني. و يقصد به القدرة على تأمين

¹ عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص.9.

² هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996)، ص.72.

³ الدويري، مرجع سبق ذكره، ص.68.

الدولة داخليا وخارجياً وقدرتها على التصدي للتهديدات التي تنعكس سلباً على أمنها واستقرارها وذلك سعياً منها لتحقيق حياة آمنة لمواطنيها داخل الدولة وخارجها، وبذلك يشكل الأمن الوطني المستوى الرئيسي للأمن، الذي تسعى كل الدول لتحقيقه على المستوى الداخلي والخارجي مُنتهجةً بذلك كل الوسائل والسبل لتحقيقه وحماية حدود الدولة واستقرار أراضيها، في ظل التحولات الدولية الراهنة.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الوطني

إنَّ شعور الإنسان بالاستقرار والطمأنينة في ظلّ توفّر حاجات العيش الضرورية له من مأكلٍ ومشربٍ وملبسٍ ومسكن هو ذلك الشعور الذي يُعرّف بالأمن، فالأمن تعبير يدلُّ على حالة نفسية يكون عليها الإنسان أو الفرد في حالة تمكُّنه من إشباع حاجاته، وبذلك نهتدي إلى ضرورة الحاجة إلى الأمن حيث يُعتبر الأمن من الناحية الفردية ظاهرة أساسية وحاجة من حاجات البشر التي يصعب العيش بدونها، ومن خلالهما وبفضلهما تتطور المجتمعات، ابتداءً من الفرد إلى الأسرة فالعشيرة ثم القبيلة مروراً بالدولة وصولاً إلى الأمة. وبذلك وُجدت الدولة لتوفير الأمن للأفراد وتوفير الاستقرار لهم والحماية اللازمة والسّلام في ربوع الدولة، ومع تعدُّ وتزايد احتياجات المواطن وطلباته، والتي منها ضرورة تحقيق الأمن على المستوى الداخلي والخارجي، وضرورة تأمين الدولة من الاعتداءات الخارجية وتأمين الأفراد والمواطنين داخلها، التي تعتبر من مهامها الأساسية، والتي هي بحاجة إلى تحصين نفسها وحماية أمنها الوطني من كافة أنواع التهديدات العابرة للحدود والأوطان، فالأمن الوطني بالدرجة الأولى يعني أمن الدولة.¹

من خلال ما تقدّم يمكن القول أن مفهوم الأمن الوطني تطوّر تبعاً لتطورات الزمان والمكان وتطور الجماعات البشرية، وتعاضم حاجياتها وضرورة توفير مطلب الأمن والاستقرار داخل الدولة وخارجها وقدرتها في الحفاظ على كيانها، لذلك وُجد مفهوم الأمن الوطني، (مفهوم السيادة، الريادة،

¹ طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص.20.

الدفاع)، كتعبيرات مختلفة من أقدم الأزمنة وعلى مرّ العصور، خاصة في البلدان التي ظهرت فيها حضارات عريقة وكبيرة مثل الحضارة المصرية وحضارة بلاد الرافدين سابقاً، وفي عصر الدولة الإسلامية. ارتبط ظهور مُصطلح ومفهوم الأمن الوطني بميلاد الدولة الوطنية وتبلور مع بداياتها، فما المقصود بالدولة الوطنية؟ وكيف تبلور مفهوم الأمن الوطني؟

1) ميلاد الدولة الوطنية وتبلور مفهوم الأمن الوطني:

ارتبط تاريخ الدولة الوطنية بصفةٍ رئيسيةٍ بما شهدته أوروبا من تحولات محورية خلال القرن السادس عشر والقرن السابع عشر¹، رافقت فترة الاكتشافات الجغرافية وزوال النظام الإقطاعي مع ظهور الرأسمالية، وتراجع دور البابا وتقلص نفوذ الكنيسة مما أدى إلى انقسام الدويلات التي كانت منطوية تحت لواء الإمبراطوريات آنذاك فاسحة المجال لظهور دول جديدة² قائمة بذاتها لها الحق في ممارسة السيادة والسلطة السياسية على إقليم معين، سرعان ما انتقل هذا الظهور لباقي قارات العالم وبذلك شهدت الخارطة السياسية للعالم نوعاً جديداً من التنظيمات السياسية ألا وهو ظهور الدولة. ويتغيّر طبيعة الحكم في أوروبا إثر التحولات التي طرأت عليها كما ذكرنا سابقاً وانهاؤها لسلطة البابا، وبداية الدولة الحديثة، مُتخذة بذلك طابع "الدولة الأمة"، ومميزاتها بموجب هذا طراً على مفهوم الأمن تغييراً يوازي تلك التحولات رافقها من مُتطلبات تحقيق الأمن بكل مستوياته.³

فمفهوم الدولة الوطنية هي أحدث في الظهور من مفهومي الدولة والأمة، والتي تستند الأولى على البعد السياسي والثانية على البعد القومي والانتساب الجغرافي وما يعبر عنه في الفرنسية (L'ETAT NATION) أي الدولة الأمة، وبهذا كانت بدايات تبلورها في أوروبا بعد سقوط الأنظمة الملكية.

¹ سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص. 12.

² الحربي، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

³ الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

فحين امتزجت في هذه الدولة عناصر الجماعة القومية + الإقليم + السلطة السياسية القومية نتج عن ذلك الدولة الوطنية¹، وبما أنّ الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد التي يستند عليها النظام الدولي، فإنّ ظاهرة الأمن الوطني مرتبطة ارتباطاً كلياً بالدولة كوظيفة من وظائفها، وعليه فالاهتمام المتزايد من قبل صنّاع القرار بموضوع الأمن الوطني * قديمٌ قديم نشأة الدولة بحدّ ذاتها.²

فالدولة الوطنية هي وحدة سياسية تقوم على الوعي والشعور القومي الذي يربط أبناءها ويجعلهم يتعصبون لوطنهم وهو ما يدعى الروح الوطنية، ومن هنا يمكن القول أن بروز الدولة الوطنية يعبر عن اكتساب مفهوم الدولة لصفة جديدة وهي صفة الوطنية المرتبطة أساساً بالعنصر البشري.³

وفقاً لذلك يرى "أرنست ماي Ernest May" أن استخدام مصطلح الأمن الوطني جاء كردّة فعلٍ على حماية السيادة الوطنية، المصلحة الوطنية والدفاع الوطني، من الاختراق المتمثل في التهديدات والتحدّيات التي يواجهها أمن الدولة.⁴

« فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي». ⁵

¹ حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984)، ص. 64.

* اختلاف التسميات نتيجة الترجمة من اللغة الانجليزية والفرنسية، فتستعمل الدراسات المشرقية كلمة قومي لما يحمله من ايديولوجية تتعلق بكيان الأمة العربية خاصة فترة أحلام القومية العربية.

² عبد الرحمن بن شريط، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة (الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 8-9.

³ المرجع نفسه، ص. 10.

⁴ عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

⁵ الحربي، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

ترجع بداية تبلور مصطلح الأمن الوطني إلى معاهدة واستقاليا 1648، كما ورد مصطلح الأمن الوطني في فرنسا في أواخر عهد الملك "لويس الرابع عشر" حيث استهدف في معناه منع الجار من أن يكون قوياً جداً لالتقاء شره.

مع أن انتشار الأمن الوطني يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لمنع الحروب التي شهدتها العالم وما نجم عنها من ويلات عانت منها البشرية، بذلك تم إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947.¹

وفي هذا الشأن يرى "تيري بلازاك" في أبحاثه حول الأمن: أن هناك ثلاثة عوامل أدت إلى تغيير معنى الأمن وهذه العوامل هي:²

✓ تراجع سيادة الدولة الوطنية وانحسار دورها.

✓ تزايد عدد النزاعات والصراعات في العالم.

✓ تأثير الأوضاع الخارجية على الوضع الداخلي للدول.

هكذا فقد برز مفهوم الأمن الوطني بعد الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها الدول الأوروبية في فترة حرمانها من الأمن والاستقرار، فجاء ميلاد الدولة القومية كما ذكرنا سابقاً، الذي أدى بدوره إلى بحث كل دولة عن أمنها الخاص وحماية مواردها الاقتصادية وحماية حدودها وضرورة توفير الأمن والاستقرار لشعبها، وبهذا اتجهت الدول لتعزيز أمنها الوطني ومنع الاعتداء عليها من قبل جيرانها،³ ليكون الأمن

¹ عباس مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 19-22.

² Thierry Balzacq , "La Sécurité :Définition, Secteurs et Niveaux d'analyse" :

<http://.ulg.ac.be/federalisme/document.php ?=216> (28/03/2015).

³ طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

بالنسبة للدولة، موازيًا لوجودها واستمرارها، أو كما يقول أحد المفكرين: «إن أمن الدولة، ليس قضية حماية الاستقلال أو الأراضي أو الحدود أو السيادة، إنما هو قضية البقاء والوجود».¹

من بين الأحداث العالمية التي كان لها دور أساسي في بلورة مفهوم الأمن الوطني والمساهمة في تطويره، حقبة الاستعمار التي عاشتها مختلف شعوب العالم والمعاناة التي واجهتها بسبب فقدان الأمن والاستقرار والاضطهاد الذي كان يُمارَس من قِبَل قُوَّات الاستعمار، هذا ما دفع بهذه الشعوب إلى القيام بحركات التحرر بهدف تحقيق الاستقلال والأمن الذاتي للدولة وتحقيق الاستقرار وتحقيق مطلب الأمن الوطني.

بذلك يكون مفهوم الأمن الوطني شهد تطورًا هو الآخر كغيره من مفاهيم العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، إلّا أنّ هذا التطور كان من خلال عدّة مراحل مرّ بها ، ولعلّ أبرزها تطور الوعي الإنساني من خلال ضرورة البحث عن متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار الذي من خلاله يتحقق الازدهار والرُّقي الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، وذلك بعدما كان سائدًا من مفهوم أمن الدولة، الذي كان مقتصرًا على تحقيق القوة العسكرية من خلال السعي لزيادة القوة ، وذلك للحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها لذا كان الأمن لفترات زمنية طويلة مقتصرًا على الجانب العسكري، أي المفهوم الصّلب للأمن كما يطلق عليه بعض الباحثين.²

إلّا أنّ مفهوم الأمن الوطني أخذ بالتّوسع والتطور والتغير تبعًا للتطورات التي شهدها العالم من خلال ظهور مصادر تحديات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وانحسار دور الدولة الوطنية بفضل دور الفواعل من غير الدول، ومن بين أهم ملامح النظام الدولي الجديد هو ظهور مفهوم العولمة كقيمة عالمية لإنتاج نمط جماعي عالمي مُوحّد وفرض نمط معين من العيش، هذا ما أدّى بدوره إلى ضرورة إعادة النظر في مفاهيم السّيادة الوطنية، وخاصة الأمن الوطني الذي شهد هو الآخر جملة من التحديات

¹ أمين هويدي، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط (القاهرة: دار الشروق، 1991)، ص. 55.

² المرجع نفسه، ص. 57.

والتهديدات، التي فرضت على الدول ضرورة انتهاج استراتيجية دفاع شاملة للتصدي لما يَخترق ويُهدد أمنها الوطني.

من كل ما تقدّم نخلص إلى القول أن مفهوم الأمن الوطني شهد تطورًا بالغ الأهمية، وهذا التطور كان مُصاحبًا لتطور الوعي الإنساني، على مختلف مراحل تطور البشرية، بضرورة والحاجة الماسة للأمن الأمن الفردي الذي لا يتشكل إلا بتحقيق الأمن الوطني للدولة، وتحصينها من الاعتداءات الخارجية والتهديدات التي قد تشكل خطرًا على الأمن الوطني. وبذلك إن مفهوم الأمن الوطني أن يكون القطر الدولة بعيدا عن المخاطر والتهديد وقد يتحقق في الحالات التالية:¹

غياب التهديد، امتلاك القوة الكافية لصد التهديد والابتعاد بالوطن عن مصادر الخطر والتهديد، فالأمن الوطني للدولة يهدف لتأمين الدولة من التهديد الخارجي وضمان الأمن والحماية للمواطنين، فالأمن بهذا المعنى هو أمن الدولة ومن فيها.

(2) مستويات الأمن الوطني:

يوجد للأمن الوطني عدة مستويات والتي يقع في جوهرها الأمن الفردي، حيث يمكن تصور هذه المستويات كالتالي:²

أ. الأمن الفردي/الشخصي: الذي هو من اختصاصات الدولة الوطنية، يقصد به تأمين

الأفراد ضد ما يهدد أمنهم وسلامتهم وحياتهم الأساسية باعتبارهم مواطنين الدولة.

¹ طشوش، مرجع سبق ذكره، ص.30.

² هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي، سياسي (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.63.

ب. الأمن الوطني: يعني أمن الدول على الصعيد الداخلي والخارجي الذي يتمثل في قدرتها

على الدفاع* عن قيمها المركزية وتحسين حدودها، وتحقيق المصلحة الوطنية للدولة.¹

ت. الأمن الإقليمي: إن التمييز بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي ضرورة باعتبار أن الأمن

الوطني هو خاص بالدولة ومن وظائفها الأساسية، أما الأمن الإقليمي فهو خاص

بمجموعة من الدول تنتمي إلى نفس الحيز الجغرافي، وأن أمنها يتطلب تحقيق الاعتماد

الأمني المتبادل.

ث. الأمن الجماعي: وهو من اختصاص المنظمات الدولية والهيئات الأممية، التي تقع عليها

مسؤولية الأمن الجماعي/الدولي، بهدف استتباب السلم والأمن الدوليين.²

مما سبق يمكن القول أن كل المستويات التي تم ذكرها، تتكامل فيما بينها باعتبار أن الأمن

الفردى + الأمن الوطني + الأمن الإقليمي = الأمن الدولي، وأن تكامل الأدوار بين المستويات الثلاثة للأمن

تؤدي لتحقيق الأمن الدولي الذي هو غاية وهدف الجميع.²

* رغم تعدد المفاهيم فما زال الأمن الوطني يمارس في مجالات السيادة والدفاع وإجراءات الحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة الوطنية، ذلك أن الواقع السياسي والثقافي على الصعيد الداخلي والعوامل الخارجية والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني بحاجة لأخذها بعين الاعتبار ضمن مفهوم أشمل للأمن .

¹ طشطورش، مرجع سبق ذكره، ص.20.

² ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2005)، ص.331.

المبحث الثالث: مفهوم منطقة الساحل والتهديدات الأمنية

اختلفت التعاريف المقدمة لمنطقة الساحل الإفريقي وذلك لصعوبة تحديد وحصر دول المنطقة باختلاف الفواعل المتدخلة فيها، فكثرة التعاريف المقدمة راجع إلى تباين وجهات النظر وحتى المصالح. سيتناول هذا المبحث أبرزها ومحاولة ضبط دولها في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سوف نتطرق لمفهوم التهديدات الأمنية.

المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل

بداية يجب الإشارة إلى وجود اختلاف في تحديد الحيز الجغرافي التي تشغله منطقة الساحل، حيث برزت مفاهيم وتعريفات مختلفة لمنطقة الساحل الإفريقي، وهذا حسب طبيعة حدود المنطقة، التي تشهد هي الأخرى تضاربا واختلافا في تحديدها لذلك يمكن ابراز المفاهيم الأساسية كالتالي:

(1) المفهوم اللغوي:*

تعددت المصطلحات والمسميات والمفاهيم التي أطلقت على منطقة الساحل إذ تُعد بمثابة مفتاح دلالي للمهتمين بشؤونه المنطقة، فالمتتبع لتاريخها يجد لها عدة تسميات منها: بلاد السودان، بلاد السببية، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي.

بلاد السودان تعني: المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء، وما تشمله من المغرب العربي وإفريقيا السوداء التي بها مملكة "غانا" إبان الفتوحات الإسلامية لغرب إفريقيا، وهي تسمية عربية قديمة أطلقها الجغرافيون العرب الأوائل على المنطقة.¹

* لغة: الساحل "Sahel" ويقصد به في العربية شاطئ البحر جمع سواحل. أضيف لها مصطلحين تابعين والذي أصبح يفهم منها: الساحل الإفريقي والصحراوي، للدلالة على التسمية الكاملة للمنطقة، والساحل الصحراوي كمزج بين الساحل والصحراء الكبرى، وهي منطقة شبه جافة إذ تُعد أكبر صحاري العالم.

¹ امر عمورة، التهديدات اللاتمائية في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة جيو أمنية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011)، ص.13.

أما بلاد السببية فهي تعني: المناطق الصحراوية الجنوبية الخارجة عن السلطان، أو حدود الممالك التي كانت قائمة في شمال إفريقيا خلال العهد الإسلامي ويقصد من تسمية الصحراء الكبرى في إفريقيا اعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم الواقعة في شمال القارة الإفريقية، الممتدة من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، وهي منطقة قاحلة تغطي أجزاء واسعة من وسط وشمال إفريقيا.

أما مصطلح الساحل: فيدل على شاطئ البحر أضيف لها مصطلحان تابعان، الإفريقي

والصحراوي، لدلالة على مصطلح الساحل الإفريقي والساحل الصحراوي.¹

(2) المفهوم الجيوسياسي:

ارتبط المفهوم الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي بمحاولة رسم معالم وحدود المنطقة، بداية من الأوضاع والتطورات الحاصلة فيها، لذلك يوجد اختلاف كبير حول امكانية تحديد وحصر حدودها باختلاف تصور الفواعل الإقليمية والدولية المهتمة بشؤون المنطقة الساحلية فمثلا: حددت لجنة ما بين الحكومات لمكافحة التصحر Cliss، اطارا تنظيميا لإبراز حدود المنطقة بناءً على تصور بيئي، فتم حصر دولها في: تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو، غامبيا، السنغال وجزر الرأس الأخضر.

يتحدد على حسب دول المنطقة التي تشير إلى ساحل كبير "Un Grand Sahel"، وهي الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وبيئية منها: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد وغينيا الاستوائية.²

ويشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا تشمل: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا

¹ عمورة، مرجع سبق ذكره، ص.14.

² شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الراهات- التحديات"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (27-28 فيفري 2013)، ص.20.

والسنغال.¹ والساحل هو ذلك الجزء من القارة الإفريقية الذي يشكل منطقة عبور بري، من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء الممتد على شكل حزام، يُقصد به القوس الذي يضم

السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، ليمتد إلى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا.²

تشهد دول الساحل الإفريقي مجموعة من الأزمات والتوترات التي من خلالها تم تسميتها بـ: ساحل

الأزمات/قوس الأزمات، نتيجة الصراعات وموجات العنف التي تمر بها معظم دولها، وتعدد

الحركات الأزمومية التي ترجع لعدة عوامل منها:³

✓ الطبيعة الاجتماعية المفككة (الإثنية-العرقية)* مما أدى إلى غياب التجانس المجتمعي.

✓ فشل وعجز الدولة جراء الحدود الموروثة عن الاستعمار، وانتشار الظواهر المرضية من

خلال تفاقم الإرهاب وكافة أنواع الإجرام المنظم.

✓ عدم التوزيع العادل للثروات، الذي أنتج حالات التهميش والعزلة والاقصاء، ما سبب بدوره

حركات التمرد والعصيان.

من خلال ما سبق نستنتج، أنه لا يوجد اجماع بين الباحثين حول تحديد الدول المنتمة والمشكلة

لمنطقة الساحل الإفريقي، فعملية الضبط بقيت صعبة وتحكمها عدة عوامل. إلا أنه يمكن القول أن هناك

دول مركزية في قلب منطقة الساحل الإفريقي وهي: النيجر، مالي، تشاد، بوركينا فاسو. ودول أخرى تسمى

¹ امحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، ع.7 (نوفمبر 2008)، ص.8.

² حمزة، مرجع سبق ذكره، ص.71.

³ مخلوف ساحل، "اشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي"، المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات - التحديات"، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (27-28 فيفري 2013)، ص.108.

* تتميز التوليفة الاجتماعية لدول منطقة الساحل الإفريقي بتنوعها إذ تحوي تعددية لغوية، إثنية، دينية، وهي أحد المشاكل الأمنية في المنطقة والتي تكمن في الصراعات المتزايدة بين الإثنيات الموجودة بالمنطقة، التي تعود جذورها لفترة المستعمر، برزت هذه النزاعات بشدة في مالي والنيجر (الأزواد).

دول المركز، أو دول الطوق/المحور وهي: الجزائر، ليبيا، موريتانيا شمالا وإذا ما تم توسعتها فإنها تشمل دول غرب إفريقيا، وهذا التعريف الذي ستعتمده الدراسة. والذي يتضح من خلال الشكل التالي:

الخريطة رقم 01: دول الساحل الإفريقي.*



المصدر: <https://www.google.dz/search?hl=fr&site=img&tbm=isch&source=hp&biw&q>

وعموما يمكن القول أن دول الساحل الإفريقي من أفقر البلدان في العالم بالرغم مما تتوفر عليه من احتياطات نفطية هائلة بالإضافة إلى اليورانيوم والحديد، وهذا ما يوضح تنافس القوى الكبرى للسيطرة

* تعد منطقة الساحل الإفريقي أكثر اتساعا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة شاسعة تقدر بحوالي: 9 ملايين كلم² تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر إلى سواحل المحيط الأطلسي، بامتداد يقدر بـ: 4830 كلم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا. وتكمن أهمية المنطقة بأنها تقع بين منطقتين جيوبوليتيكيتين، وتتميز بموقع حيوي هام.

على المنطقة، إذ تعتبر هذه الموارد الطبيعية محل أطماع ومنافسة بين القوى التقليدية* والجديدة (الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي).

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية:

برزت تهديدات وتحديات أمنية جديدة على غرار ما كان سابقاً أي قبل زوال نظام الثنائية القطبية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر بالتحديد، إذ عرف العالم ظهور فئة جديدة من التهديدات ولعل سرعة الانتشار من أهم سماتها وتفاقم تأثيرها، ذلك أنها ليست بالجديدة كلياً فقد كانت موجودة سابقاً.

1. مفهوم التهديد:

- مفهوم التهديد: هو حالة من القلق تجاه مجموعة من المشاكل المباشرة، التي تمس أمن واستقرار المجتمع وكيان الدولة. في اللغة الانجليزية (threat).¹
- التهديد بالمعنى الاستراتيجي: « بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري... فالدراسة التهديدات ينبغي التمييز بين عدد من العناصر بدءاً بمستوى التحليل

* تتمثل هذه القوى في فرنسا لكونها جزء من مستعمراتها السابقة وهي تسعى لحماية مصالحها الاستراتيجية، وضمان السيطرة الفعلية على مناجم اليورانيوم التي توفر احتياطات فرنسا، أيضاً حماية مواقع نشاط شركة أريفا الفرنسية، فاهتمامها بالساحل هو لتعويض خسارة دارفور لصالح القوى الصينية، لذلك تسعى فرنسا لضمان مصالحها المتمثلة في مصادر الطاقة، إذ تمثل موريتانيا مخزوناً هاماً من الحديد لصناعة الصلب في أوروبا وتحلّ النيجر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج اليورانيوم ما نسبته 8.7% من الانتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي. كما تشير الدراسات أن باطن الساحل (موريتانيا، النيجر والتشاد)، يمثل ثروة بترولية هائلة، إذ تعتمد السياسة الفرنسية في السيطرة على الموارد المنجمية والطاقوية، بربط علاقات مع زعماء القبائل للضغط على السلطة المركزية.

¹ عادل جارش، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي، دون مكان نشر، (2015/04/23)، ص.4.

للتهديد، فردي وجماعي وإقليمي، مروراً بمصادر التهديد (داخلي، خارجي)... وطبيعة مصادر التهديدات».¹

• مفهوم التحدي: لغة مصطلح التحدي يقال، تحدى فلان حول شيء معين أي طلب مباراته ويقابله رد فعل، وفي اللغة الانجليزية (challenge)، ويقصد به مجموعة من الصعوبات التي تواجه الدولة مستقبلاً، والتي تحول دون تحقيق الأمن على الصعيد الداخلي والخارجي.²

2. طبيعة التهديدات الأمنية:

هناك صعوبة كبيرة في تحديد طبيعة مصادر التهديدات فهناك تهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية، فالأولى يمكن حصرها في التهديدات العسكرية، السياسية والاقتصادية، أما التهديدات غير التقليدية والتي أضحت ميزة العالم الحديث تتعلق بتهديدات عابرة للحدود ذات طابع متجدد تتمثل في الأمراض المزمنة، المجاعة، أخطرها ما تعلق بالتهديد الإرهابي والجريمة المنظمة، التي لا يقتصر نشاطها على رقعة جغرافية معينة بل تأخذ صفة عبر الوطنية، منتشرة في مختلف مناطق العالم خاصة ذات الطابع الهش.³ إن العولمة مثلما وفرت فرصة لتحقيق الازدهار والتطور والتقدم التكنولوجي على مختلف الأصعدة والمستويات، فقد خلقت أيضاً تحديات جديدة ما اصطلح عليه بالتهديدات الدولية المعولمة* ذات الطابع المتجدد كالأوبئة والأمراض المزمنة، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالمخدرات والإرهاب، وكلها يمكن أن توجد في الدول الفاشلة أو الدول المنهارة. حيث تبرز دول الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى نموذج يستحق البحث نظراً لحالة اللاأمن والفوضى، وما تشهده من بؤر التوتر.

¹ الحربي، مرجع سبق ذكره، ص.28.

² جارش، مرجع سبق ذكره، ص.4.

³ المكان نفسه.

* تحول التهديدات الأمنية في عصر العولمة. ففي العصر الراهن شاع استخدام مفهوم عولمة التهديدات الأمنية، التي استفادت هي الأخرى من مزايا التكنولوجيا المعلوماتية، وصنفت بذلك إلى تهديدات أمنية تقليدية وأخرى جديدة وفي نطاق التهديد والمخاطر، وتهديدات تماثلية التي يمكن التصدي لها عسكرياً، وتهديدات لا تماثلية.

« من المتفق عليه أن الأمن الوطني يدرس ضمن ثنائية التهديدات والانكشافات، فالدول في سبيل

تحقيق أمنها تقوم بتقويم دائم لهذين العاملين .. »¹

لقد أدى التوسع في مضامين الأمن إلى ظهور مجموعة من "التهديدات الجديدة" أو "التهديدات العابرة" و"تهديدات غير عسكرية" التي تشترك في قاسم واحد وهو صفة عبر الوطنية، حيث تلتقي التهديدات الجديدة والتقليدية في صفة "التهديد" الذي يشير إلى مفهوم أفعال تحمل خطراً تُهدد القيم المركزية وتُحتم العقاب.²

إلا أن مصطلح "الجديدة" -التهديدات الجديدة،* والذي درج في الدراسة لا يتعلق بتاريخ ظهورها كتحدّيات في مواجهة الدول، فغالبيتها أو جلها كالإرهاب والجريمة المنظمة ظواهر قديمة ممتدة عبر الزمان، وما يضيف عليها طابع الجدة هو سماتها وسرعة انتشارها ونشاطاتها التي تميزها عن التهديدات التقليدية ومن أهم صفاتها:³

- أنها عابرة للحدود متجاوزة الإطار الجغرافي في نشاطها.
- أنها من طبيعة غير عسكرية في غالبيتها.
- صادرة عن فواعل غير دولائيه، مع صعوبة تحديد مصادرها.
- تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات الأساسية للأمن من دولة وأفراد ومجتمع.

¹ حمزة، مرجع سبق ذكره، ص.52.

² المكان نفسه.

* يمكن أن تصنف التهديدات الأمنية الجديدة لعدة أنواع:

- حسب الحيز الجغرافي: تهديدات محلية/ تهديدات عبر وطنية أو عالمية.
- حسب درجة الخطر: أقل تهديد/ تهديد خطير/ تهديد محدد.
- حسب النشاط: تهديدات نشطة/ تهديدات كامنة.
- حسب التنظيم: منظمة/ عشوائية.
- حسب العنف: تهديدات عنيفة/ لا عنيفة.
- حسب العقلانية: تهديدات عقلانية كالدول/ تهديدات غير عقلانية كالإرهاب.

³ المرجع نفسه، ص.53.

وفي ذات السياق يمكن التمييز بين نوعين من التهديدات الجديدة كالتالي:¹

▪ التهديدات الكامنة (حسب عامل الشدة والظهور بتقديرنا):

تضم النمو الديمغرافي، الهجرة والتهديدات البيئية، الأمراض المزمنة والفتاكة.

▪ التهديدات الفعلية :

بدورها تصنف ضمن أربعة "تهديدات جديدة" تتمثل في: الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة

المخدرات والأسلحة، وهذا ما هي عليه غالبية دول الساحل الإفريقي.

بصفة عامة توجد عدة عوامل تحدد طبيعة التهديدات وهي:²

- طبيعة ومصدر التهديد: نوعه وأبعاده.
- مكان التهديد: مدى قربه وبعده واحتمال انتشاره.
- زمان التهديد: تأثيره الحالى والمستقبلي.
- درجة التهديد: قوته وخطورته.
- تعبئة الموارد: القدرات والوسائل المتاحة لمواجهة هذه التهديدات.

وتعتبر هذه التهديدات ذات التأثير المباشر، مهددة للسلم والاستقرار وتعصف بكيان الدول.*

¹ الحربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

² المرجع نفسه، 30.

* تصنف التهديدات التي تمس بكيان الدولة إلى:

- التهديدات الفردية: مثل تعرض عدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض المزمنة والمعدية.
- التهديدات المجتمعية: تشمل عدد كبير من الضحايا جراء انتشار الأوبئة داخل الدولة.
- تهديدات عابرة للحدود: تتمثل في مشكلات الهجرة السرية، اللاجئين، الإرهاب.

- مما سبق يمكن القول أن زيادة نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات ذات طابع متجدد نظراً ل:¹
- الإرهاب الجديد بدأت ملامحه تتشكل مع بداية التسعينات مع تغيير الجماعات الإرهابية لمنطقها، بعد ما كانت سابقاً تتغذى بدافع الحوافز السياسية وكانت عشوائية التنظيم، فإنها اليوم أكثر تنظيماً وهرمية واحترافية من السابق منظمة في شبكات وخلايا إرهابية تنتشر في كل مناطق العالم.
 - تطور الإرهاب الجديد باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
 - نفس الشأن بالنسبة للجريمة المنظمة (الجديدة)، فمثل الإرهاب الجديد عرفت هي الأخرى تطوراً هائلاً وذلك أنها توسعت خارج حدود الدولة بعد ما كانت داخلها فهي تتحرك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
 - وكأهم عامل يطرح صفة التجدد على نشاط كل من الإرهاب والجريمة المنظمة هو العلاقات التي قامت بين الجريمتين لخدمة المصالح المشتركة.
 - إن التهديدات الصادرة اليوم عن هذه التنظيمات أخذت منحاً تصاعدياً، خاصة مع ظهور العولمة التي وفرت فرصة مناسبة لها، فالصراعات المستقبلية استناداً لهذا الواقع ستكون خارج إطارها التقليدي (الحروب)، وستكون حروباً ذات أبعاد إرهابية وإجرامية أو جامعة لكليهما.

¹ شاكر ظريف، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2010)، ص.91.

خلاصة

من خلال عرضنا لمختلف التعاريف اللغوية والاصطلاحية لمفهومي الأمن والأمن الوطني يمكن القول أن تعدد المفاهيم وعدم وجود إجماع بين الباحثين راجع إلى اختلاف زوايا النظر التي ينظر منها كل باحث. فالأمن هو التحرر من التهديد والخوف وهو من الأولويات التي تسعى الدولة لتحقيقها، وغاية كل دولة ناشدة التطور والازدهار والاستقرار على المستوى الداخلي والخارجي، لذلك شهد المفهوم بصفة عامة تطورات عبر التاريخ وعُرف عدة مستويات أبرزها الأمن الوطني الذي يُقصد به قدرة الدولة على حماية حدودها ومواردها من كل مصادر التهديدات الخارجية، وهو يُبنى على المصالح الحيوية والإمكانيات التي تتمتع بها، وبهذا يعتبر من بين أهم الركائز والدعائم التي تقوم عليها الدولة.

ويُعد مفهوم الأمن الوطني مفهوم شامل ومركّب باعتباره خاص بكل دولة على حدى لدرء الأخطار والتهديدات التي قد تتعرض لها، خاصة في ظل ظهور مصادر تهديدات جديدة لم تكن معروفة في السابق وتندرج ضمن خانة التهديدات اللاتماثلية، التي ظهرت كتحدّيات في مواجهة العالم خاصة الدول الهشة والضعيفة والتي من بينها دول الساحل الإفريقي التي تعاني مختلف أشكال الفشل الدولّاتي.

وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل القادم من خلال عرض أهم التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي التي تؤثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري.

الفصل الثاني:

واقع التهديدات الأمنية الجريفة في الساحل
وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

تمهيد

يتطلب مواجهة التهديدات المتعددة للأمن الوطني لمختلف الدول، تنسيق الاستراتيجيات الأمنية التي تُوظف كلّ العناصر الوطنية لتحقيق الاستقرار وتدعم التعاون بين مختلف القطاعات والشرائح في المجتمع.

إذ أنه لا توجد أداة واحدة تستطيع التصدي للنشاطات غير المشروعة المُستهدفة لكيان الدولة وزعزعة استقرارها من قِبَل جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة أو غيرها من التهديدات عبر الحدود الوطنية، والذي أصبح يعرف عنها بالتهديدات اللاتماثلية.

تُعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من عدم الاستقرار على مستوى حدودها الأمنية، خاصة في ظل تأزم الوضع في منطقة الساحل الإفريقي في الفترة الأخيرة إثر انفلات الأوضاع في كل من مالي وليبيا، الأمر الذي قد ينجر عنه تداعيات على أمنها وسلامة حدودها، لذلك سيتناول هذا الفصل تحديد الفواعل المهددة للأمن الجزائري في ثلاثة مباحث يعالج الأول: الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاساتها على الجزائر، أما في المبحث الثاني فسوف تُسلط الضوء على أهمّ التهديدات التي يُواجهها الأمن الوطني، ويعالج المبحث الثالث الآثار المترتبة عن التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني.

المبحث الأول: الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاساتها على الجزائر

يعالج هذا المبحث تأثير الأمن الجزائري بالتهديدات الأمنية التي تعاني منها على دول حزامها الأمني، خاصة في ظل انفلات الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، ذلك أن استقرار الجزائر وضمان أمنها وسلامة إقليمها مرتبط بطبيعة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار الجغرافي.

إن التخوف الجزائري من كيان دول فاشلة* أو منهاره*، مجاورة وانتقال آثارها عبر الحدود في ظل التطورات الأخيرة، بدءا بالحراك التونسي ثم سقوط نظام القذافي، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتها "مالي" في ظل الانقلاب العسكري، ومشكلة الأزواد، والتدخل الفرنسي. كلها عوامل قد تشكل تحديًا حقيقيًا للأمن الوطني، حيث وفرت الأرضية الخصبة لنمو كافة أشكال الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: انعكاسات الوضع الأمني في ليبيا

تعاني دول منطقة الساحل من العجز في أداء وظائفها وهذا ما يجعلها دولًا فاشلة*، وتعتبر الحالة الليبية خير دليل على ذلك، حيث أدت إلى ظهور فواعل غير دولتيه متمثلة أساسًا في الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، موسعة نشاطها لدول الجوار بالأخص الجزائر، تمثل هذه

* الدولة الفاشلة: هي الدولة التي لا تمارس أي سلطة أو شكل من أشكال السيادة على إقليمها وهي الدولة التي لا تمارس حكومتها المركزية سيطرة فعلية على أراضيها، ومن خصائصها حسب ما حدده "باري بوزان": انعدام مصادر الشرعية، عدم القدرة في السيطرة على الإقليم، ضعف الهياكل المؤسسية لها. وهي هذه الدولة هي دولة راعية للإرهاب، لتطرح معضلة أمنية جديدة مصدرها لهذه الظاهرة.

* الدولة المنهاره: هي أخطر حالة تصل إليها الدولة الفاشلة، حيث تنهار الدولة في حالة عجزها عن أداء الوظائف الضرورية، فهي تعبر عن حال فشل وظيفي حيث تتوقف فيها الهياكل الوظيفية عن أداء وظائفها تجاه مواطنيها، وهي أيضا غير قادرة على فرض الأمن، عاجزة عن توزيع الخدمات الاجتماعية، لا تسيطر على جزء كبير من أراضيها.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

التحديات تهديدا مباشرا عابرا للأوطان مما ينجر عنه آثار سلبية على الأمن الإقليمي، وعلى الأمن الجزائري بصفة خاصة. فالجزائر في هذه الحالة وجدت نفسها أمام كيان دول هشة، قد تؤدي إلى زعزعة استقرارها وسلامة حدودها¹ مُخلفة حالة من الفوضى والأمن، مما ينقلها عبر الحدود التي تتحول من أطر مانعة إلى أطر مائعة، مشكلة أكبر تحدي للأمن الوطني، خاصة مع جماعات الجريمة المنظمة التي تنتشط على الحدود الجزائرية - الليبية، بعد حصولها على السلاح المنهوب من مخازن النظام الليبي السابق، والذي بدوره يعد أكبر مهدد لأمن دول المنطقة.

يعد الملف الأمني الليبي من الانشغالات الأمنية المطروحة على الجزائر باعتبارها من التحديات التي تواجه الأمن الجزائري، في ظل انهيار الدولة في ليبيا وعجز هذه الأخيرة عن السيطرة على مجريات الأحداث، منذ 13 فيفري 2011، تاريخ بداية الاحتجاجات المطالبة بزوال نظام الحكم.

خاصة وأن طبيعة المجتمع الليبي ليست كغيره من المجتمعات، باعتباره مجتمعا يحتكم إلى نظام القبيلة والعشيرة ويفتقر إلى المؤسسات السياسية، مما دفع بمسار الأحداث نحو الاقتتال والمشاحنة، بدل الاحتكام إلى البدائل والخيارات السياسية. مما عجل تدخل حلف الأطلسي لاعتبارات عدة وبحجة توفير الحماية للمدنيين من المجازر المرتكبة في حقهم، بعد قرار هيئة الأمم المتحدة 1970 في 26/02/2011 والذي نص على فرض الحظر على الأسلحة وتجميد الأصول القذافية.²

فبذلك كان الحل العسكري هو الحل المرجح والوحيد الذي تم اللجوء إليه في حالة ليبيا، حيث توالى القوات الغربية الأمريكية والفرنسية، البريطانية والإيطالية تطبيقا للحظر الجوي الذي تحول إلى عمليات

¹ قوي بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (4 جوان 2012)، ص.8.

² بدر شافعي، "اشكالية التدخل الدولي في ليبيا"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (11 مارس 2015)، ص.5.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

عسكرية منذ 19 مارس 2011 بقيادة حلف " الناتو"، باستغلال القرار الأممي 1973، الصادر بتاريخ 17 مارس 2011. والقاضي بفرض منطقة حظر الطيران على ليبيا.¹

لقد أدى انهيار النظام القائم إلى مزيد من الفوضى والعنف، بعد أن أصبح الاحتكام إلى لغة السلاح ونداء القبيلة التي خلفت حرباً أهلية على إثر تدفق السلاح، وفي هذا الصدد يرى المحللين السياسيين أن ما سيقع في ليبيا مستقبلاً ليس فقط انهيار النظام ولكن انهيار تام لمنظومة الاستقرار في المنطقة، مما يجعل ليبيا تغرق في دوامة الفوضى والعنف المنظم وحالة اللااستقرار، في ظل الانتشار الرهيب للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وسرقة مخازن السلاح.²

هذا ما دفع الجزائر إلى إدراك حدة الخطر المحدق بأمنها الوطني وسلامة واستقرار أراضيها، وأن ما يحدث في ليبيا ستكون له آثار وتداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها والدول المجاورة ليس فقط الجزائر.³

وعموماً يمكن القول أن الآثار المترتبة عن الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري تتمثل في وجهين: الأول ذو تأثير مباشر والثاني غير مباشر، فالتأثير المباشر يتضح من خلال الخروقات والنشاطات غير المشروعة على الحدود الجزائرية - الليبية، التي تقوم بها شبكات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، من تهريب للأسلحة والمخدرات والوقود⁴، التي تشكل تحدياً حقيقياً لاستقرار الجزائر، خاصة في ظل الانفاق الأمني الواسع النطاق على تأمين الحدود وتضييق الخناق على مناطق عبور السلع المهربة، التي بدورها تضر بالاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية للجزائر، فضلاً عن إرباك

¹ عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (2013)، ص.2.

² مقابلة مع السيد: كريم بوشريط، مدير مكتب بلدان الساحل المجاورة، وزارة الشؤون الخارجية، 12/02/2015، 10:50.

³ نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011)، ص.80.

⁴ شهرزاد أدمام، "الطبيعة اللاتماتلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع.2 (2013)، ص.48.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

الخزينة العمومية في ظل الاتفاق المتزايد على القطاع العسكري، هذا ما يفرض على الجزائر ضرورة انتهاز إجراءات أمنية وعسكرية مشددة لمراقبة الحدود.¹

أما التأثير غير المباشر فيظهر في حالة الفوضى واللااستقرار التي تسود المنطقة بكاملها، بالإضافة إلى التهديدات الناتجة عن عدم الاستقرار في ليبيا وانتشار الميليشيات العسكرية خاصة في ظل الانتشار الواسع للأسلحة المنهوبة من مخازن النظام السابق، خاصة عند وقوعها في يد الجماعات الإرهابية، وتحالف هذه الأخيرة مع جماعات الجريمة المنظمة لخدمة المصالح المشتركة من اتجار غير شرعي بالأسلحة والأعمال غير القانونية، التي تعد من التهديدات البالغة الأهمية التي تواجه أمن دول المنطقة بصفة عامة والأمن الجزائري خاصة.²

المطلب الثاني: التحديات الأمنية لأزمة مالي

تشير معظم التقارير والدراسات الاستراتيجية أن الجزائر وجدت نفسها أمام كيان دولة فاشلة مجسدة في حالة مالي وذلك إثر انقلاب 2012، الذي أعلن لاحقا عن قيام "كيان الأزواد" الذي يضم شمال مالي وما ينجر عن هذا الفشل الدولاتي من أزمات تؤدي إلى زيادة التهديدات الأمنية اللينة والصلبة من جريمة منظمة، واتجار بالبشر، تجارة المخدرات، تهريب السلاح والهجرة غير الشرعية، وهي من بين المعضلات الأمنية التي تنتظر إليها الجزائر بعين الحيطة والتخوف نظرا لما تشكله من تهديد على وحدة وسلامة الأراضي الجزائرية.³

¹ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2013)، ص.436.

² المرجع نفسه، ص.437.

³ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.8.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

لفهم حقيقة الأوضاع الأمنية في دولة مالي سوف يتم تسليط الضوء على "مشكلة الطوارق" في شمال مالي "حركة الأزواد" والتي تعتبر من البؤر ذات الحساسية البالغة والمشاكل المستعصية، وكأقدم التحديات التي تواجه الأمن الوطني.

يشير التاريخ أن مالي مرت بالعديد من الأزمات منذ الاستقلال، أولها كان التمرد الذي حدث في عام 1963، الثاني تمرد عام 1990 وثالثها تمرد عام 2006. على غرار الأزمة التي انطلقت شراراتها في مدينة ميناكا يوم 17 جانفي 2012.¹

كان إقليم أزواد أيام الاستقلال 1960 يشكل 70 بالمائة من المساحة الإجمالية لمالي يقع بين خمس دول هي: الجزائر، مالي، بوركينا فاسو والنيجر موريتانيا، وعندما قامت فرنسا بوضع الحدود تجاهلت التركيبة السكانية للمنطقة والخاصية الأنثروبولوجيا لها فقد ضمت السنغال والسودان الفرنسي وصحراء أزواد في اتحاد فدرالي أطلقت عليه اسم "اتحاد مالي". وبذلك ظلت أزواد تابعة لمالي وهو الأمر الذي نتج عنه موجات انفصالية رغبة في الاستقلال.²

ويتضح التاريخ النضالي للأزواد من خلال عدة محطات يمكن ذكرها كالتالي:³

- الأولى: سنة 1963 ضد نظام "موديبو كايثا".
- الثانية: 1990 - 1996، والتي انتهت باتفاقية تمناست بالجزائر.
- الثالثة: ماي 2006، ضد الرئيس "أما دو توماني توري".
- الرابعة: منذ سنة 2010.

¹ كمال محمد جاه الله الخضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية" مجلة قراءات إفريقية، ع.16 (جوان 2013)، ص.14.

² أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها" مجلة قراءات إفريقية، ع.16 (جوان 2013)، ص.21.

³ محمد الأمين الواعر، "إقليم أزواد"، في:

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

الجدير بالذكر أن اخفاق الحكومة الماليّة في توفير التنمية وتحسين ظروف المعيشة لسكان الشمال يُعتبر العامل الذي أدى لتكون جماعات إرهابية ساخطة على النظام متحالفة مع شبكات الجريمة المنظمة، مُشكلةً أرضية خصبة لنمو ونشاط الشبكات الاجرامية.

وتشمل حركات تحرير الأزواد من:¹

- حركة تحرير أزواد.
- جماعة أنصار الدين.
- جماعة التوحيد والجهاد.
- الجماعة العربية لتحرير أزواد.

تعتبر هذه التحالفات جميعها مُطالبه بتحرير إقليم أزواد وتحقيق الاستقلال، إلا أن الحكومة المركزية في " باماكو" كانت رافضة لهاته المطالب كما لم تلتزم بتحقيق التنمية، مما أدى باستياء الطوارق وأجج الرغبة في الانفصال، إلا أن الانقلاب الذي حدث في مالي سنة 2012 عجل بدوره في ظهور كيان أزواد المستقل في 06 أبريل 2012.²

بذلك تُعتبر مشكلة الطوارق في شمال مالي وشمال غرب النيجر من بين جملة المشاكل المستعصية والأزمات المجمدة التي تتصاعد تدريجيا، كما وصفها الباحث "مصطفى صايح"، كونها موروث استعماري دفين، وما لها من انعكاسات على الأمنين الجزائري والليبي، في ظل نزوح الطوارق شمالا إلى الجزائر وليبيا.³

¹ جاه الله الخضر، مرجع سبق ذكره، ص.23.

² سيدي المختار محمد الصالح ديالو، "الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي"، مجلة قراءات إفريقية، ع.16 (جوان 2013)، ص ص.26-27.

³ مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.2 (ديسمبر 2014)، ص.12.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

إن إدراك تمرد الطوارق على الحكومة المركزية في مالي والنيجر من أهم الشواغل الأمنية التي تسيطر على تصور صانع القرار الجزائري، وذلك من أجل التسريع لإيجاد حل للأزمة وأن ما يدور على الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه التأثير على الأمن الجزائري وزعزعة الاستقرار في المنطقة وما قد ينجر عليه من أزمات إنسانية، خاصة بعد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة مالي.

مع العلم أن الطوارق يمثلون فئة من المجتمع الجزائري المنتشرين في المناطق الصحراوية الجزائرية في كل من جانت، تمنراست، أدرار والهقار، وأن أي زعزعة لاستقرار الطوارق المنتشرين في الصحراء والساحل من شأنه أن يثير حفيظة طوارق الجزائر، فإن ذلك يشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني، لارتباط هذا الأخير بأمن منطقة الساحل تحديداً وعلى وجه الخصوص مالي، باعتبار أن استقرار مالي هو استقرار الجزائر، وهذا ما يمكن من خلاله فهم مسار ونشاط الدبلوماسية الجزائرية في احتواء النزاعات الموجودة على الساحل وأهمها مشكل الطوارق، وسعيها المكثف لجمع الفرقاء الماليين.¹

إن تأثير أزمة مالي هو إعادة إحياء نشاط الإرهاب التي تحولت لنقطة ارتكاز أساسية لمختلف الجماعات الإرهابية باعتبارها ملاذاً آمناً للإرهابيين لانطلاق عملياتهم. والتأثير الثاني يتضح من خلال تفاقم نشاط الجريمة المنظمة، فقد اتسح المجال نتيجة انعدام الاستقرار في مالي لتحرك مهربي المخدرات والسلاح والبضائع بحرية تامة، خصوصاً تهريب المهاجرين من ليبيا والجزائر والمغرب.

مما سبق حول الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، وما لها من آثار واضحة على الوضع السياسي والأمني في مالي، إثر انفلات الوضع بحلول سنة 2012، لامتلاك الحركات الأزوادية المسلحة أسلحة حربية جد متطورة تم الحصول عليها جراء سرقة مخازن السلاح الليبي، كما شكلت عودة المرتزقة المجندين في صفوف النظام الليبي سابقاً أكبر تحدياً لزعزعة الأمن الإقليمي.²

¹ ظريف، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

² لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص. 439.

المبحث الثاني: الفواعل المهددة للأمن الوطني الجزائري

صارت الأخطار اللاتماثلية ذات أثر مباشر على الدول دون تمييز وهي هاجس أمني يؤرق صانعي القرار في الدولة. ومن بين هذه التهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها، والتي تُعد من الفواعل عبر الوطنية المهددة للأمن الجزائري، بل لأمن العالم أجمع لما ينجر عنها من تداعيات خطيرة على أمن الدولة.

إذ يمكن إجمال أهم التحدّيات التي تواجه الأمن الجزائري في النقاط التالية:

■ التهديدات الاقتصادية:

حيث تتمثل في الاقتصاد الريعي القائم على أساس الصادرات من البترول والغاز بالدرجة الأولى، أي عائدات البترول، وعدم التنويع في مصادر الطاقة ما يُشكل خطرا على الاقتصاد الوطني. ولعل ما شهدته الجزائر في المرحلة الأخيرة من انخفاض مفاجئ لأسعار البترول خير دليل إذ أدى إلى وقوع الجزائر في حالة من التخوف الكبير من حدوث أزمة على مختلف الأصعدة، وكان قرار الحكومة الجزائرية بالتنقيب عن الغاز الصخري كبديل، مصاحب بحركات احتجاجية من قبل أبناء الصحراء والجنوب الكبير الراضين لهذا القرار نظرا لمخلفاته وتداعياته على البيئة والمناخ، رافضين لمختلف أعمال التنقيب والحفر.¹

¹ عبد النور بن عنتر، الأمن المتوسطي الجزائري: الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.48.

■ التهديدات الأمنية العسكرية:

بعد استفحال الظاهرة الإرهابية في سنوات التسعينات، في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر آنذاك، بعد إلغاء الدورة الثانية للانتخابات مثالا على ذلك، حيث أضحت الظاهرة الإرهابية من الهواجس الأمنية التي تشغل الجزائريين عامةً، وصانع القرار بصفة خاصة. وهذا ما سيتم التطرق له لاحقاً.¹

■ التهديدات البيئية:

يُعدُّ تغير المناخ في السنوات الأخيرة، وشح الأمطار وندرة الموارد من بين التهديدات التي تواجه كيان الدولة الجزائرية، لا سيما ظاهرة التصحر والجفاف التي هي في انتشار متزايد في كافة مناطق الوطن خاصة وأنها تقترب من المناطق الشمالية للوطن.

■ التهديدات الاجتماعية:

تُعدُّ تركيبة المجتمع الجزائري من أعقد التركيبات نظرا لوجود طبيعة خصوصية معينة بالجزائر، والتي أساسها الأقليات الموجودة فيها والتنوع اللغوي والتمايز المذهبي بل وحتى الثقافي والتي تُعتبر من خصائص التركيبة الاجتماعية في الجزائر،² ومن بين أهم هذه الفئات: الأمازيغ، الطوارق، الميزاب، التي قد تُعدُّ عوامل مُساعدة على التجانس المُجتمعي أو مُهددة له. في ظل محاولة الدولة تهميش هاته الأقليات ودمجها مع الأغلبية وعدم احترام خصوصيتها، ما يدفع إلى انعدام الاستقرار ولعل ما شهدته ولاية غرداية من أحداث عنف دامت لعدة سنوات، يُفسر مدى خطورة ذلك على الأمن المجتمعي.³

هذا فيما يخص اعطاء لمحة عامة حول التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها الجزائر والتي كان لابد من الإشارة إليها، وفي ما يلي سنتناول التهديدات التي تواجه

¹ صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع.5 (دون سنة نشر)، ص.290.

² امحمد برفوق، "رهانات سياسية"، حوار في الإذاعة الجزائرية الأولى، 2015/04/22، الساعة:08:30.

³ زباني، مرجع سبق ذكره، ص ص.292-294.

الأمن الجزائري خاصة تلك المنبثقة عن تأزم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، وما تشهده منطقة الساحل مؤخراً من موجات العنف والاستقرار، المتمثلة أساساً في نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة.

المطلب الأول: الإرهاب في الساحل الإفريقي

يُعتبر مصطلح الإرهاب «terrorisme» من أكثر المصطلحات صُعبية، بحيث لا يوجد إجماع بين الباحثين والمفكرين ولا حتى الهيئات الدولية، حول تحديد مفهوم جامع مانع للإرهاب شأنه في ذلك شأن العديد من الظواهر التي تتسم بالتعقيد والغموض، وعموماً فالإرهاب ظاهرة قديمة ذات طابع متجدد، تعني كل الأفعال الإجرامية العنيفة التي غايتها بث الرعب والخوف وترويع وتخويف الأفراد، مُستهدفة كيان الدولة لتحقيق أغراض وغايات سياسية شخصية، غالباً ما تكون بدوافع غياب العدالة والتمهيش. ولكي لا نخوض في مفهوم الإرهاب، سنتطرق مباشرة لتعريف الإرهاب من المنظور الجزائري.

1. التعريف الجزائري للإرهاب:

قدّمت الجزائر تعريفاً للإرهاب مُعتبرو إياه: «أيّ جريمة أو الشروع في ارتكابها تنفيذاً لغرض إرهابي في أي دولة بحق ممتلكاتها ومصالحها، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها ونشر أو طبع أو إعداد محرّرات أو مطبوعات أو تسجيلات... بهدف ارتكاب تلك الجرائم».¹

وفقاً للتصور الرسمي الجزائري فإن الإرهاب يرتبط بالتخريب انطلاقاً من الأحداث التي شهدتها الجزائر في تاريخها، والأزمة الأمنية التي كادت أن تعصف بكيانها، كنتيجة ورد فعل عن توقيف مسار الانتخابات. حيث ورد في المادة 78 (مكرر)، من قانون العقوبات لسنة 1995 تعريفاً للإرهاب بأنه:

¹ جريدة الجزائر الجديدة، "تعريف جديد للإرهاب يشمل التحريض والإشادة والدعم"، ع.1082، 14/06/2009، ص.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

« يُعتبرُ فعلاً إرهابياً أو تخريبياً... كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها... عن طريق أي عمل غرضه نشر الخوف في السكان والأمن والاعتداء عليهم وتعريضهم للخطر ».¹

وفيما يخص وصف العمليات الإرهابية في الخطاب الرسمي من طرف القادة العسكريين والسياسيين، أن كل فعل تخريبي وإرهابي، إجرامي يُطلق على مرتكبه مجرم، إرهابي، دموي.²

شهدت الجزائر ظاهرة الإرهاب خلال تاريخها، وهي ما يُطلق عليه الجزائريون " العشرية السوداء" نظرا للمعاناة التي طالت الأفراد واستهدفت استقرار كيان الدولة الجزائرية، حيث استفحلت ظاهرة الإرهاب في الجزائر وامتدت عبر كامل التراب الوطني، إلا أن الجزائر حاولت بمختلف وسائلها السياسية والعسكرية والاقتصادية تطويق الظاهرة والقضاء عليها داخليا، ومع ذلك لازال التهديد الإرهابي من أهم الشواغل الأمنية التي تُهدد سلامة وأمن الجزائر، خاصة في ظل انفلات وتآزم الأوضاع الأمنية في دول الساحل وحالة الفوضى التي تشهدها المنطقة، خاصة عقب انهيار نظام الحكم في ليبيا، والنزاع الممتد في مالي وهي عوامل ساهمت في نمو ظاهرة الإرهاب العابر للحدود إذ وجد هذا الأخير الفرصة السانحة لتوغله في المنطقة، وتنظيم شبكاته في الصحراء الكبرى التي تشهد غياباً تاماً لمنظومة الأمن.³

إن الضعف والعجز الذي تعاني منه دول الساحل الصحراوي، في عدم قدرتها على فرض السيطرة التامة على إقليمها نظرا لضعف امكاناتها وشساعة الحدود، وُضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية، عوامل ساهمت في جعل المنطقة أرضية خصبة لنمو وزيادة نشاطات التنظيمات الإرهابية وتحالفها مع

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-11، مؤرخ في 25 رمضان 1415، الموافق لـ 25 فيفري، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، ع. 11، 01 مارس 1995، ص ص. 8-9.

² لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص. 339.

³ مقابلة مع السيد: عميروش، مدير مكتب تونس بالمديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 15/02/2015، 15:20.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

جماعات الجريمة المنظمة، حيث يمكن ذكر أهم الخلايا الإرهابية النشطة في المنطقة والتي تُشكل تحديًا حقيقيًا للأمن الوطني الجزائري وذلك كالتالي:

2. الحركات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي:

أ. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: (AQMI)*

يُعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي من بين التنظيمات الأساسية المتجذرة في التاريخ الجزائري، كون الانطلاقة الأولى كانت من الجزائر في سنوات الثمانينات لعدة عوامل أهمها هو إلغاء جولة الانتخابات التشريعية الثانية¹، الأمر الذي نتج عنه ظهور حركات التمرد العسكرية ضد النظام، حيث تكونت الجماعات الجهادية في الجزائر والتي منها الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). وفي هذا الصدد أعلن أحد قادتها في سنة 1998 وهو "حطاب حسان" تنظيمه المنفصل الذي أطلق عليه اسم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إذ نجح في جذب العديد من أنصار الجماعة الإسلامية المسلحة أمثال "نبيل صحراوي" و"دروكال عبد المالك" إلا أن "حسان حطاب" أُجبر على التنازل عن القيادة سنة 2003 لصالح "صحراوي نبيل" وبعد وفاة هذا الأخير في اشتباك مع قوات الجيش تولى "دروكال" القيادة، الذي بدوره أعلن ولاءه لـ"أسامة بن لادن" حيث تم الإعلان عن ميلاد "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على إثر انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال لها في 24 جانفي 2007.²

فيما يخص الهيكل التنظيمي فقد تم تصميمه وما يتماشى مع المناطق التي ينشط بها، إلا أن العمليات الأخيرة التي قامت بها فرنسا في شمال مالي سنة 2012 وتصفية العديد من قادة المنظمة البارزين، أدى إلى تغيير التنظيم³، الأمر الذي دفع بأميرها "دروكال" إلى إعادة تنظيم انتشار الجماعة

* AQMI : AL-Qaida au Maghreb Islamique.

¹ ظريف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 89-97.

² كاظم هاشم نعمة، إفريقيا بعد 11 سبتمبر، الانخراط والتعاون (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005)، ص. 23.

³ جان بيار فيليبو، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: تحد جزائري أم تهديد عالمي"، أوراق كارنيغي، ع. 104 (أكتوبر، 2009)، ص ص. 2-3.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

ليشمل الأقاليم التي تنشط فيها فقام باستحداث عدة كتائب تنشط كل واحدة في مناطق معينة، ويمكن ذكر أهم هذه الخلايا كالتالي:¹

كتيبة الفرقان: بقيادة" الموريتاني أبو طلحة" حيث تنشط في موريتانيا وتتكون من محاربين من جنسيات مالية وموريتانية.

كتيبة طارق بن زياد: بقيادة" سعيد أبو مقاتل" من أصول جزائرية.²

كتيبة الأنصار: بقيادة "عبد الكريم طالب" من أصول مالية وهي تنشط في النيجر وشمال مالي.

وحركة بوكو حرام "Boko Haram"، التي تنشط في نيجيريا تأسست سنة 2002، هدفها هو نشر تعاليم الدين الإسلامي في نيجيريا.

شباب الصومال: تأسست سنة 2006 في الصومال. وأنصار الشريعة: تأسست سنة 2011، بتونس.³

على هذا النحو يكمن التهديد الرئيسي للإرهاب في الساحل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويتضح مجال نشاطها من خلال الخريطة التالية:

¹ Les équipes de La CMAIS, **Al Qaida au Maghreb Islamique : histoire , réseaux**, (Rabat : COMPAGNIE MEDITERANEENNE D'ANALYSE ET D'INTELLIGENCE STRATRGIQUE,2013).pp.8-9.

² سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص.50.

³ سميرة باسط، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)، ص.99.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

الإرهابي المدعو بـ "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وتنشط في أقصى شمال مالي بمدينة "غاو".

ج. جماعة أنصار الدين:

تُعد هذه الجماعة من بين التنظيمات الإرهابية الأكثر نشاطاً في المنطقة، منذ سنة 2012 والداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي وتعتبر منطقة "كيدال" مركز نشاطها.¹ عموماً يمكن القول أن إدراك السلطات الجزائرية لأهمية النزاع الطوارقي واحتواء تأثيره على أمنها، كلفة سياسية وأمنية وجب دفعها، آخذة في الحسبان الخطر والتحدّي الكامن وراء تأثير النزاعات طويلة الأمد على استقرار المنطقة، خاصة بعد تصاعد نشاط الإرهاب وتعاضم نفوذ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري، إضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي شنت هجمات في الجنوب الجزائري²، إلا أن التحدّي الحقيقي لدول الإقليم هو تحالف الحركات الإرهابية في الساحل مع التنظيم الجديد والذي يسمى نفسه "دولة الخلافة الإسلامية".

إذ توجد قواسم مشتركة تجمع التنظيمات الإرهابية ببعضها البعض، ذلك على غرار وحدة أهدافها والتمثلة في بث الرعب والعنف والفوضى والاستقرار، حيث توطدت علاقاتها، لتمير وخدمة المصالح المشتركة، تحديداً تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وارتباطه مع التنظيمات الإرهابية المتعددة بمختلف فروع النشاط الجهادي.³

ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

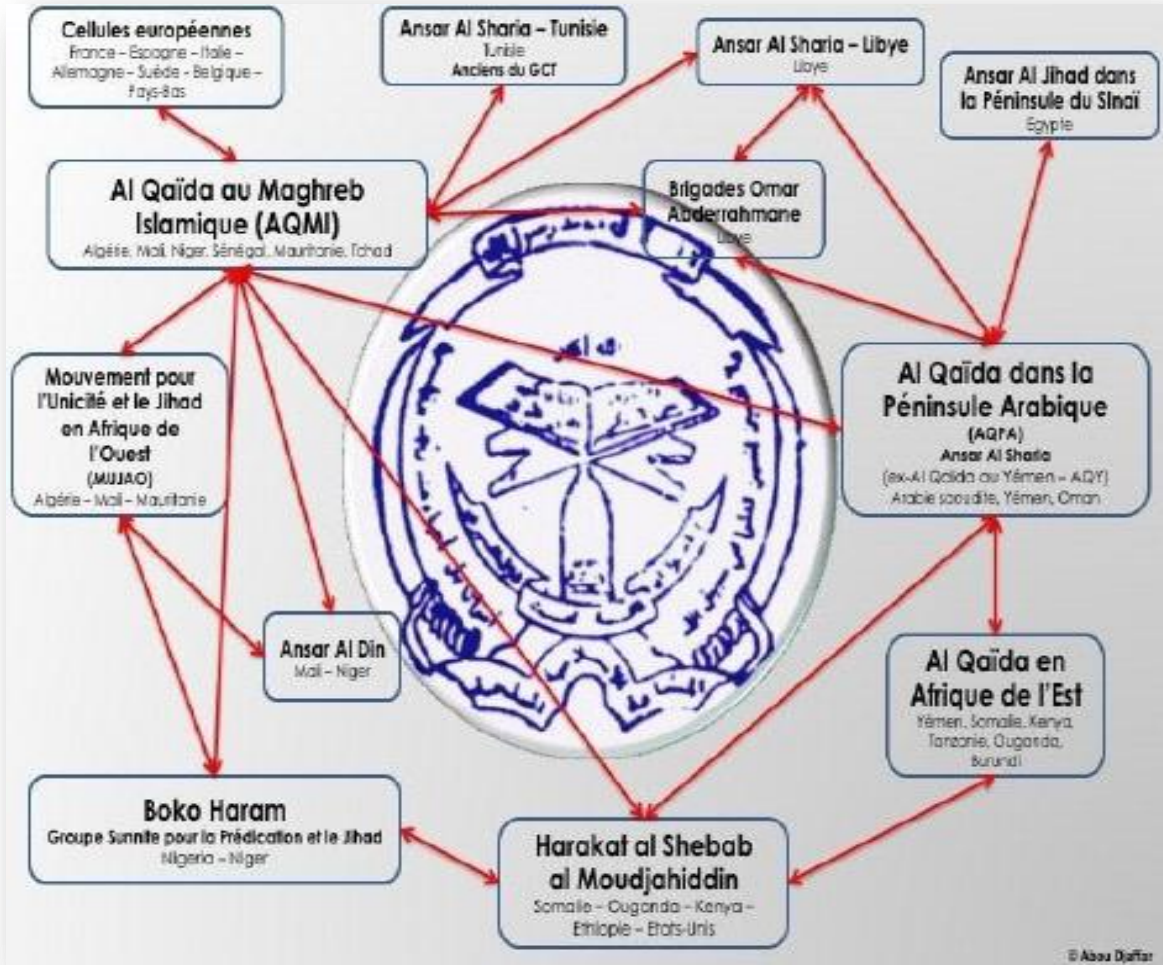
¹ Angélique Mounier, "La Lutte contre AL-Qaida au Maghreb peine a'organiser", **Journal Le Temps**, 28 juillet 2010, p.04.

² يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (28 نوفمبر 2012)، ص.2.

³ محمد كمال رزاق بارة، "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الاستراتيجية"، أشغال الملتقى الوطني: "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"، الجزائر: 15 أكتوبر 2012، ص.19.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

الشكل رقم 01: يوضح علاقة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بمختلف التنظيمات الإرهابية.



المصدر: <http://www.djazairress.com/eloumma/28596:29/04/2015>

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

لقد ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة أشكالاً جديدة من التهديدات العابرة للحدود خاصة ما تعلق منها بنشاط جماعات الإجرام المنظم والإرهاب التي قوضت السلم والأمن الدوليين، وذلك في ظلّ تطوّر غير مسبوق وظهور شبكات إجرامية غاية التعقيد، على إثر تحالفها مع الجماعات الإرهابية لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، فهي بذلك تعتبر من التحديّات عبر الوطنية متجاوزة حدود الرقعة الجغرافية مهددة لدول الجوار. حيث عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة الجريمة

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

المنظمة بكافة أشكالها من تهريب للأسلحة والسجائر والاتجار بالبشر كما تعرف تنامي تجارة المخدرات وتحولها إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين والكراك والكوكايين.

1. تعريف الجريمة المنظمة وأوجه نشاطها:

الجريمة المنظمة هي ذلك التنظيم الذي يأخذ شكل هرمي يحوي مجرمين محترفين يخططون لارتكاب أعمال غير شرعية.¹ ويمكن تقديم تعريف الأستاذ: "مصطفى طاهر" للجريمة المنظمة على أنها: «جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية... المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة، تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم، تضم آلاف المجرمين... تتسم بالاحترافية والاستمرار مستهدفة تحقيق الربح والكسب المالي».²

أما أنماط نشاط الجريمة المنظمة فيمكن القول أن أوجه نشاط الجريمة المنظمة تتضافر، وإن كان لها القدرة في الحفاظ على سمة معينة وهي "التخصّص" في نشاط معين ومحدد، ومن بين أوجهها:

- تجارة المخدرات.
- الهجرة السرية.
- الاتجار بالسلاح والبشر.
- تبييض وغسيل الأموال.³

وسنسلط الضوء على الأنشطة التي تمس الأمن الوطني الجزائري، ووفقاً لذلك إذا ما نظرنا إلى الجزائر وما تتمتع به من خصائص طبيعية وشساعة المساحة، وطول الحدود البرية جعلها في انكشاف أمني مما شكل تحدياً حقيقياً لاستقرار الجزائر. خاصة وأن جماعات الجريمة المنظمة وجدت أرضية خصبة لتوسيع وزيادة نشاطها، في الساحل الصحراوي بالمحاذاة من الحدود الجزائرية الجنوبية مختربة

¹ نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012)، ص. 55.

² محمّد محي الدين عيد، الإجرام المعاصر (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص. 88.

³ محمد سليمان الوهيد، ماهية الجريمة المنظمة (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003)، ص. 13.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

إياها حيث تقوم بكافة بعمليات التهريب، وتجارة الأسلحة والإتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين من الصحراء الكبرى عبر الجزائر كمنطقة عبور ونشاط لمختلف صور الإجرام، هذا ما فرض على الجزائر رهانا وتحديا حقيقيا على أمنها الوطني.

ومن صور وأشكال النشاطات الإجرامية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي والتي تمس أمن الجزائر بصفة مباشرة نذكر منها:

✓ تجارة وتهريب المخدرات:

تعدّ تجارة المخدرات من الأزمات التي تُهدد استقرار المجتمع الجزائري والاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر إلى الكمّيات الضخمة والهائلة المحجوزة من قبل مصالح الأمن والتي هي في ارتفاع بشكل متزايد، بحيث تعدّ الحدود الجزائرية- المغربية المصدر الأول في تهريب هذه السموم، باعتبار المغرب من المنتجين العالميين لنبات القنب الهندي.¹

كما تعدّ الحدود الجنوبية منطقة عبور لمادتي الكوكايين والهروين المهربة من قبل جماعات الجريمة المنظمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا، الذي يعدّ طريقا دوليا لتهريب المخدرات لأروبا مرورا بالجزائر، وهذا ما أدى بدوره إلى الارتفاع الهائل لنسبة تعاطي هذه السموم في المجتمع الجزائري، وما خلفه من انعكاسات على استقرار المجتمع. بعد انتشار السرقة والقتل والابتزاز...وهو الذي يمثّل بدوره تهديدا للأمن المجتمع الجزائري.²

✓ تجارة وتهريب الأسلحة:

عرفت تجارة الأسلحة انتشاراً واسعاً في الساحل بعد الصّراع في مالي، والأزمة الليبية، بفعل الهشاشة الأمنية التي تشهدها المنطقة وانتشار فوضى الميليشيات المسلحة، وسرقة مخازن السلاح

¹ لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص.134.

² عامر ناصر، الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013)، ص.62.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

وتهريبها عبر الحدود من طرف الجماعات الإجرامية، على إثر التناحر بين القبائل التي هي بحاجة للسلاح، و يعد الفشل الدولاتي السبب الرئيسي لنشاط هذه الحركات أو التنظيمات، وهو ما نتج عنه حالة غياب الأمن، وانعدام كلي للاستقرار داخل دول المنطقة عامة وعلى الأمن الوطني خاصة،¹ حيث يشكل السلاح المهرب من مخازن القذافي سببا رئيسيا في تعميق الفوضى. والتخوف من انتشاره ووقوعه في يد التنظيمات الإرهابية، فالجزائر من بين الدول الأولى التي صرحت بالخطر المحدق بالمنطقة جراء انتشار الأسلحة والتجارة غير القانونية لها.² إذ حذرت الجزائر من قضية انتشار السلاح الليبي وتخوفها من انتقاله عبر حدودها مما يشكل تهديدا مباشرا لأمنها، ذلك أن تهريب وتجارة السلاح تؤدي إلى تعميق حالة اللأمن في المنطقة في ظل غياب منظومة أمنية، وبالتالي استمرار تهديد الأمن الإقليمي.³

✓ الاتجار بالبشر:

يُعد الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم إذ تحولت هذه الظاهرة إلى جريمة عالمية عابرة للحدود والأوطان، وهي بذلك تتضمن أنشطة غير قانونية كاستخدام القوة والإكراه والغش والتحايل،⁴ لأن جريمة الاتجار بالبشر وبالجنس تؤدي أنشطتها الإجرامية غير الشرعية، كمهنة تسعى من وراءها إلى الربح السريع والوفير نظرا لما تدره من عائدات، وهناك من يطلق عليها تسمية **اقتصاد المتاجرة بالبشر**.⁵

ويعتبر أحد أشكال الجريمة المنظمة التي تتجاوز الرقعة الجغرافية. وعلى الرغم أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لظاهرة الإتجار في البشر، إلا أنه يمكن تقديم التعريف الوارد في المادة الثالثة من بروتوكول

¹ بويبيه، مرجع سبق ذكره، ص.79.

² عمر سعداوي، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص.100.

³ فريدوم سي أونوفا ، جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، ج.2، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2013)، ص ص.2-3.

⁴ محمد صالح ربيع العجيلي، مثلث الرعب العالمي، الجريمة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص.21.

⁵ نزيه نعيم شلالا، الجريمة المنظمة (دون مكان نشر، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص.21.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

اتفاقية الأمم المتحدة ضدّ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام 2000، الذي يختصّ بمعاينة كلّ من يقوم بالمتاجرة بالبشر، ويُقصدُ بمصطلح "الإتجار بالبشر":

«تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع...وتشمل الاستغلال كحدّ أدنى لاستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال...الخدمة قسرا أو الاسترقاق...»¹

من صور الاتجار بالبشر يوجد: البغاء، تجارة الأعضاء البشرية، الاتجار بالأطفال وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي هاته الظواهر نتيجة عدة أسباب كالفقر وسوء المعيشة، غياب العدالة والقانون، الاسترقاق والاستغلال القسري، ظاهرة الهجرة غير الشرعية.²

ترتبط ظاهرة الاتجار بالبشر بظاهرة الإرهاب وتهريب المخدرات، التي تزيد من تأزم الوضع الأمني في المنطقة إذ يبرز خطرهما في زعزعة الاستقرار الوطني والإقليمي بمنطقة الساحل حيث تسعى شبكات الاتجار بالبشر في الساحل إلى توظيف البشر كسلعة وكموزعين للمخدرات قسرا أو طوعا ، كما ترتبط بظاهرة هي الأخرى أشد تعقيدا وخطورة على الأمن هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي استفحلت في الساحل الإفريقي.

✓ الهجرة غير الشرعية:

إن هجرة الموت وهجرة اليأس الناتجة عن عدم توفر الأمن والاستقرار في الدولة يلجأ الأفراد إليها، غير مبالين بمصيرهم المستقبلي وما ينتظرهم، وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى نحو شمال إفريقيا بالأخص الجزائر وليبيا للاستقرار فيها أو كمناطق

¹ هاني فتحي جرجري، "جريمة الاتجار بالأشخاص والجهود المصرية لمكافحتها، أعمال الندوة الإقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، (القاهرة: دون دار نشر، 2007)، ص.83.

² علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2000)، ص.25.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

عبور للضفة الغربية،¹ والهجرة السرية من الظواهر الاجتماعية البالغة التعقيد والخطورة لما تشكله من تهديد للتماسك المجتمعي، حيث يتم تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية بموجب اتفاقات تعقد بين المنظمين والمهاجرين غير الشرعيين مع تحديد المبالغ المالية.²

في هذا الصدد تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية "الحرقة" وذلك بحكم موقعها القريب من دول الساحل الإفريقي، ما جعلها معنية بطريقة مباشرة بشبكات الجريمة المنظمة المختصة بتهرب البشر، هذا ما نجده مجدداً في تقرير السفارة الأمريكية في الجزائر لسنة 2009، الذي رصد واقع الإتجار بالبشر: « الجزائر بلد عبور لرجال ونساء تتم المتاجرة بهم من إفريقيا السوداء إلى أوروبا لاستغلالهم جنسياً لأغراض تجارية وللعمل القسري. ويدخل هؤلاء الرجال والنساء الجزائر طوعاً ولكن بشكل غير قانوني وعادةً ما يتم ذلك بمساعدة مهريين... وتسهيل الشبكات الإجرامية التي تتألف من رعايا من إفريقيا السوداء جنوب الجزائر، العبور بالتكفل بالنقل وتزوير الوثائق...»³

تشكل ظاهرة "الهجرة غير الشرعية" نوع من أنواع الإتجار بالبشر، باعتبارها التنقلات للأفراد والجماعات بطريقة غير قانونية وهي ظاهرة خطيرة من أهم الإشكالات التي تواجه الأمن الوطني، وتعد الحدود الجزائرية- الماليتية- النيجرية، من المناطق الأكثر عبوراً من قبل المهاجرين المتجهين إلى تمنازست في ظلّ اتساع الحدود وعدم القدرة في السيطرة عليها.⁴ وتتشابه الهجرة غير الشرعية مع جريمة

¹ امحمد برفوق، "منطق الأمانة في ساحل الأزمات"، محاضرة غير منشورة، لطلبة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012.

² حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية، على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص 35-56.

³ لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁴ عمورة، مرجع سبق ذكره ص 87.

الإتجار في البشر في بعض النقاط وتختلف في أخرى على النحو التالي:¹

✓ أوجه الشبه:

- كلا الجريمتين تشتركان في نقل أشخاص من مكان لآخر، عبر الحدود.
- تقومان على التخطيط والتنفيذ من قبل جماعات إجرامية.
- قد تتحول تجارة البشر إلى هجرة غير شرعية إذا توفرت أركانها.
- تهدف لتحقيق الأرباح السريعة والأموال الطائلة.

✓ أوجه الاختلاف:

- جريمة الاتجار بالبشر ترتكب ضد أشخاص، والهجرة غير المشروعة ترتكب في حق الدولة.
- في الاتجار تستمر العلاقة بين الضحية والمجرم على عكس انتهاءها بين المهاجر والمنظم إثر وصوله.

2. الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل: تكامل الأدوار

تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي العديد من المنظمات الإجرامية، التي تنشط في الاتجار بالمخدرات، تجارة البشر والسلاح، التهريب، التزوير، تهريب السجائر، غسيل وتبييض الأموال، حيث تؤدي هذه الأنشطة الإجرامية إلى تقويض السلم والأمن في الساحل الإفريقي، خصوصا وأنها بدأت في التفاعل والتنسيق فيما بينها، لخدمة مصالحها المشتركة.

وهي تقع ضمن الشواغل الأمنية للجزائر، خاصة بعد التحالفات التي أنشأتها العصابات المختلفة، وبذلك شهدت المنطقة نشوء علاقات بينية وتحالفات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، التي أضحت كتهديد ديد لاستقرار دول المنطقة، ذلك على إثر العلاقات الأخطبوطية التي نسجت بين الطرفين في ظل الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

¹ سيد الأهل، مرجع سبق ذكره، ص.67.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

صار الإرهاب وزيادة نشاطه مرتبطا بشبكات الجريمة المنظمة لعدة أغراض أهمها الحصول على تمويل وتمويل نشاطاته غير الشرعية، اعتماداً على تجار المخدرات ومهربي الأسلحة،¹ الذي بدوره مكن من نشوء علاقات متشابكة ومعقدة بين هذا الثالوث الإجرامي الخطير،² الذي يجمعه تكامل المصالح والأدوار، والتي تعتبر من الهواجس الأمنية لدول المنطقة بالأخص الجزائر، باعتباره تهديداً جديداً للأمن الوطني، والتي لطالما حذرت من الانفلات الأمني الخطير في منطقة الساحل، جراء زعزعة الاستقرار في ليبيا، وما ينتج عنه من أزمات تمس جميع الأهداف والمستويات المرجعية للأمن الجزائري.³

هذه العلاقات المعقدة والمتشابكة بين الجريمتين أدت في غالب الأحيان لعدم التمييز بينهما، إلا أنه يمكن تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الجريمتين كالتالي:

➤ أوجه الشبه:⁴

- ✓ تستند كل من الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية على تنظيم معقد ومحكم.
- ✓ خاصية عبر الوطنية لكلا الظاهرتين، مع إمكانية التخصص في نشاط محدد.
- ✓ اللجوء إلى استعمال الوسائل غير المشروعة، من عنف وابتزاز وسرقة ونهب...
- ✓ وحدة التهديدات التي تشكلها كل من الجريمة المنظمة بكل أشكالها وجرائم الإرهاب، لما تخلفه من عدم استقرار وزعزعة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

➤ أوجه الاختلاف:

- ✓ يهدف الإرهاب إلى تحقيق مطالب سياسية، على غرار جماعات الجريمة المنظمة التي تسعى لتحقيق الربح السريع.

¹ سي أونوفا، مرجع سبق ذكره، ص.2.

² حمزة، مرجع سبق ذكره، ص.95.

³ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.8.

⁴ عمورة، مرجع سبق ذكره، ص ص.62-63.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

✓ تعمل الجريمة المنظمة في السرية والخفاء وتفضل كتمان ما تقوم به من نشاطات، على غرار الإرهاب الذي يدلي بتصريحات بعد قيامه بعمليات الخطف والاختيالات أو التدمير. ما يدعوا للقلق من تنامي كافة صور الإجرام المنظم* والشبكات الإرهابية، على خلفية التحالفات المعقدة التي نسجت بينهما لتحقيق أهداف معينة، أنه لم يسبق وأن أبلغت جماعات الجريمة المنظمة عن موقع تنظيم إرهابي ولا هذا الأخير اعترض سبيل الأخرى في نشاطها¹، ما يدل على تكامل الأدوار، فجماعات الجريمة المنظمة تمون وتمول الإرهاب بينما يقوم هو بتأمين المسالك والطرق لها من خلال توفير الحماية وتأمين شحنات المخدرات وتزويدهم بالمؤن والوقود.²

كما أن أزمات التنمية وانتشار السلاح وتقنيات التكنولوجيا الحديثة، وُظفت من طرف هذه الجماعات، وما أصبح يُعرف بـ "التهديدات المعولمة" ذلك أن العولمة وفرت فرصة لتطور التقنيات المستعملة للاتصال والتواصل والتخطيط بين المنظمات الإجرامية والخلايا الإرهابية، ما ساهم في استفحالها وزيادة نشاطها وسرعة انتشارها. كما وأنه فقد تتجر عن المشاكل الاقتصادية وغياب القانون، اللجوء إلى ممارسة الأنشطة غير الشرعية والانخراط في عصابات التهريب، فضلا عن انتشار الفكر المتطرف.³ من خلال ما سبق يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تُشكل ممرا لكل الأخطار، التي أدركتها الجزائر ذلك كونها منطقة نفوذ طبيعي لها خاصة وأنها تشترك معها في حدود واسعة وسائبة والتي انتعش فيها الإرهاب والإجرام المنظم بكافة صورته.

¹ حمزة، مرجع سبق ذكره، ص.95.

² عمورة، مرجع سبق ذكره، ص.66.

³ عبد الحفيظ ديب، "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديدا دول الساحل"، أشغال الملتقى

الوطني حول: "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"، الجزائر: 15 أكتوبر 2012، ص.50.

المبحث الثالث: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن

الوطني الجزائري

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بمختلف صورها، وذلك في ظل شساعة المساحة الجغرافية وطول الحدود وعدم القدرة على السيطرة عليها، وسوء الأحوال المعيشية وتباطؤ النمو الاقتصادي، وانعدام ظروف الحياة الكريمة من فقر وتخلف وعدم توفر المرافق الحيوية، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار إلى جانب العلاقة الخفية التي تُسجّت بين جماعات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية لخدمة المصالح المشتركة، مُخلفَةً حالة من الفوضى واللااستقرار وانعدام الأمن، مما ينعكس سلباً على دول الجوار وخاصةً الجزائر، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال إيضاح مدى تأثير كل من الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل على الأمن الجزائري.

المطلب الأول: تأثير الإرهاب في الساحل على الأمن الوطني الجزائري

يمكن في هذا المطلب توضيح كيفية تأثر كل بعد من أبعاد الأمن الوطني، من خلال نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل، وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مجتمعاً ودولة وأفراداً.

1. تأثير الإرهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري:

حسب مقاربة "باري بوزان" التي تنادي بضرورة توسيع مضامين الأمن ليشمل كافة القطاعات،¹ فحسبه أن وجود التهديدات العسكرية لها أثر كبير في زعزعة استقرار الدولة، وما تشكله هذه التهديدات من جملة المشاكل المستعصية التي تواجه الدولة ودورها في زعزعة الاستقرار، حيث يعد تأثير الإرهاب في الساحل على البعد العسكري للأمن الوطني من التحديات التي تواجه الجزائر، ويتمثل هدف الأمن في

¹ Buzan, "Is international Security possible !", op. cit. p.75.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

شقّه العسكري في "حماية سيادة الدولة الوطنية من خطر التهديدات الخارجية، وحماية حدودها الإقليمية"¹. ففي حالة الجزائر تقع هذه المهمة على عاتق الجيش الوطني الشعبي الذي يُعد المسؤول الأول عن تحقيق الهدف المرجعي للبعد العسكري المتمثل في الدفاع عن مصالح الدولة الجزائرية ووحدة وسلامة إقليمها الترابي من خطر التهديدات الخارجية، وهذا ما مُجسد في دستور 1996، المادة 25، الفصل الأول المتعلق بحماية سيادة الدولة الجزائرية والذي نصّ على: « تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، وتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على استقلال الوطن، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية»².

لقد اعتبر مفهوم الأمن قضية مركزية بالنسبة لصانع القرار في الجزائر، ولذلك فقد أوكلت الدولة الجزائرية في دستورها واجب الحفاظ على أمن مواطنيها إلى الجيش الوطني الشعبي الذي اضطلع بهذه المسؤولية بكل مستوياتها وضرورتها سواء تعلق الأمر بـ:

امكانية استخدام القوة العسكرية الفعلية من أجل الدفاع عن سلامة الإقليم، وامتلاك التصميم والإصرار على استخدامه في حالة وجود أي تهديد خارجي مائل.

أو تطوير القدرة على التعامل مع التوترات والقلق في المجال الإقليمي التي تفرض على الجيش الوطني الجزائري ابتكار مقاربات جديدة لمواجهة هذه التحديات³.

وذلك على إثر انهيار منظومة الأمن في كل من مالي وليبيا أصبح على عاتق الجيش الوطني الشعبي التصدي لأية أخطار تمس باستقرار الجزائر من خلال نشر وحداته لتغطية كامل التراب الوطني

¹ Mali and the Sahara : **From Crisis Management to Sustainable Strategy**. IP

(International Peace Institue.) february 2013, p p,4-5 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بالقانون 02-03

الممضي في 10 أبريل 2002، الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، ص.6.

³ المكان نفسه.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

وتأمين الحدود المكشوفة.¹ خاصة بعد التطورات التي شهدتها ليبيا وتونس وشمال مالي، حيث شدد الجيش الوطني الشعبي أعمال المراقبة، وتسهر وحداته وحرس الحدود في مراقبة الإقليم بشساعته والتي تعادل مساحته 18 مرة مساحة دولة مثل بلجيكا.²

يتضح أن الجزائر تواجه تحديات أمنية على مستوى حدودها وهو ما أثر عليها بشكل مباشر وشكل عائقا، خاصة في ظل الإنفاق المتزايد على الدفاع والأمن، إذ يبين الجدول التالي ذلك:

الشكل رقم 02: جدول يبين تطور ميزانية الدفاع في الجزائر

جدول يبين تطور الميزانية المخصصة للدفاع بالنسبة للجزائر في الفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2013.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

المصدر: بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور لاعب فاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مرجع سبق ذكره، ص.5.

فمن خلال قراءة الجدول يتضح أن: ميزانية الدفاع ما بين سنتي 2004 و2009، أي الفئة الأولى فالمدى الذي بلغته هذه الفئة كان بحوالي 2.4% أما الفئة الثانية وهي بين سنة 2010-2013، تضاعفت الميزانية إلى الضعف فمدى هذه الفئة كان بحوالي 5.9%، وهو مبلغ مالي ضخم يشكل إرباكا لخزينة الدولة في ظل تراجع أسعار البترول، وهنا يمكن القول أن ميزانية الدولة الجزائرية تتجه نحو العسكرة،

¹ بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور لاعب فاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مرجع سبق ذكره، ص.5.

² عميور ب، "المناطق الحدودية اليقظة تفرض نفسها"، مجلة الجيش، ع.584 (مارس 2012)، ص.32.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

بالإنفاق المتزايد على ميزانيتي الدفاع والأمن، لتأمين آلاف من الكيلومترات والحدود في ظل الانكشاف الأمني الذي تعاني منه الجزائر، فرضت عليها زيادة ميزانيتها الموجهة للدفاع، في ظل المعطيات الإقليمية الجديدة.

لقد كان لتردّي الأوضاع الأمنية في كل من مالي وليبيا عدة تداعيات من أبرزها انتشار جماعات الجريمة المنظمة بمختلف صورها وتحالفها مع التنظيمات الإرهابية، وبذلك شهدت المنطقة توترات أمنية على الحزام الأمني للجزائر حيث تتجاوز حدودها مع دولة مالي 1329 كلم، مع ليبيا 982 كلم، مع النيجر 951 كلم¹، وقد استُغل الفراغ الأمني من قبل التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة لزيادة وتوسيع نشاطها وتكثيف عملياتها خاصة تلك المتعلقة بخطف السواح الأجانب، ما انجر عنه تبعات أمنية خطيرة على الجزائر أجبرتها على زيادة الإنفاق الحكومي، الموجه للدفاع لتأمين الحدود والتصدي للإرهاب، بدلا من توجيهها إلى القطاع التنموي.²

ومن بين الاستراتيجيات المُتبعة من قبل وحدات الجيش الوطني الشعبي هي إعادة نشر عناصره في الحدود الشرقية والجنوبية التي تعاني من انكشاف أمني، بعدما كانت موزعة على طول الحدود الغربية وتأمينها من الأخطار التي تطرحها هذه الدائرة، ويتضح ذلك من خلال الخريطة التالية:

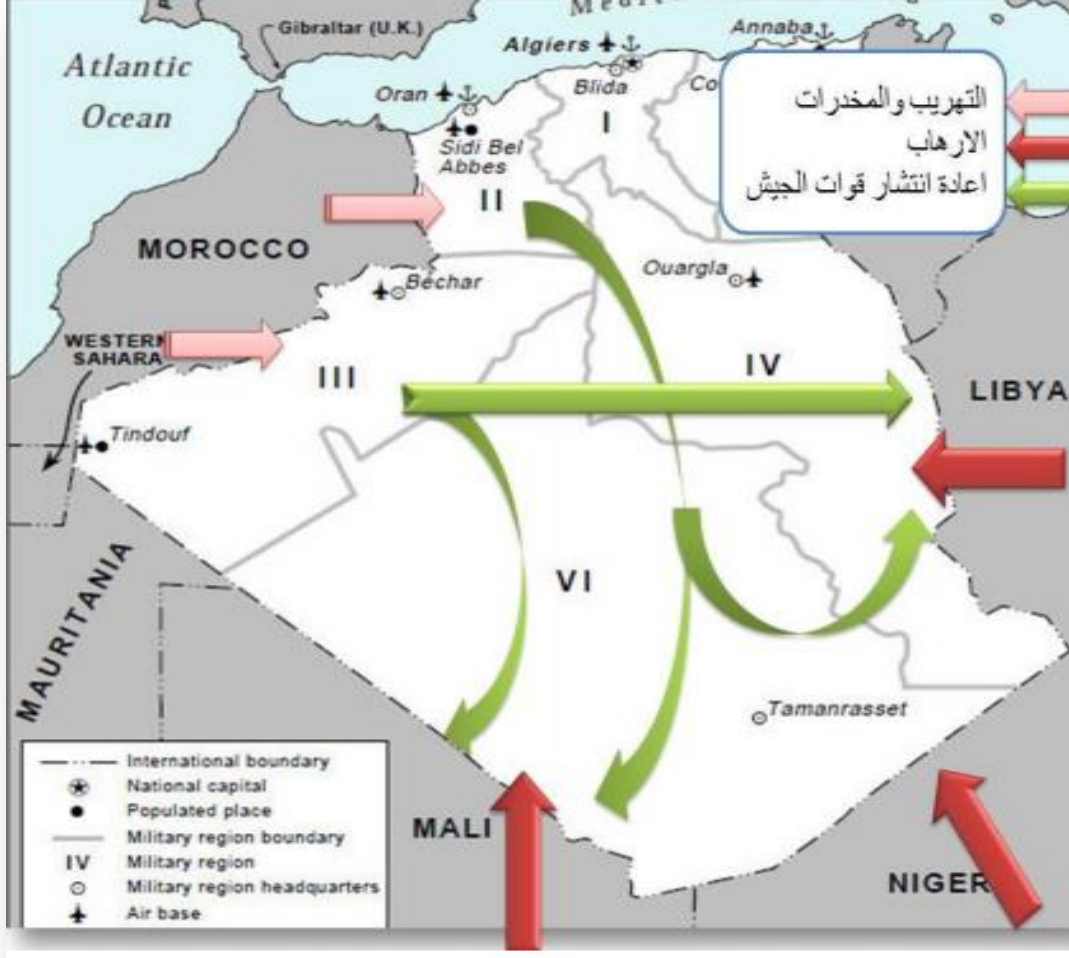
¹ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.10.

² بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

الفصل الثاني واقع التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

خريطة رقم 03: توضح اعادة انتشار قوات الجيش الوطني الشعبي تماشيا مع التهديدات الأمنية في

منطقة الساحل من الجهة الغربية.



المصدر: <http://www.Global security.Org/military/world/algeria/maps.htm>

2. تأثير الإرهاب في الساحل على البعد السياسي للأمن الوطني الجزائري:

يُقصد بالبعد السياسي حسب "باري بوزان" الشق المتعلق بدرجة الاستقرار السياسي داخل المؤسسات السياسية والذي يشمل أيضا الأمن السياسي، علاقات الدولة مع غيرها من الدول في اطار المجتمع الدولي، حيث يمكن تحديد الأهداف المرجعية لهذا البعد في: سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية¹، ففي حالة الجزائر، نلاحظ أن نشاط الجماعات الإرهابية المتواجدة على شريطها الحدودي، تهدف إلى المساس بالأمن الجزائري على المستوى الداخلي والخارجي².

فعلى المستوى الداخلي تستهدف الخلايا الإرهابية المواطنين والمدنيين الجزائريين، وذلك لإيهام الشعب بأن النظام غير قادر على توفير الحماية للمواطنين، وخلق نوع من عدم الثقة في المؤسسات السياسية، والهوة بين النظام والشعب، الأمر الذي ينعكس بدوره على زعزعة الاستقرار داخل الدولة.

أما على الصعيد الخارجي فههدف الجماعات الإرهابية هو إرباك الدولة الجزائرية وزعزعة كيانها المادي ووضعها في حالة الإحراج أمام الجماعة الدولية، ويُمكن تفسير ذلك من خلال العمليات التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية من خطف للسواح والعمال الأجانب العاملين في الشركات النفطية المتواجدة في الجنوب بالمحاذاة من دولة مالي، مما يجعل الجزائر في موضع مُربك أمام الدول الأجنبية بسبب عدم قدرتها على حماية وتوفير الأمن للرعايا الأجانب، بالإضافة إلى الضغوطات التي قد تفرض عليها من قبل المجتمع الدولي، وخاصة تلك المتعلقة بحجة مكافحة الإرهاب الدولي في المنطقة، على غرار دفع الفدية للجماعات الإرهابية التي تتعارض مع تصورات الجزائر.

¹ Barry Buzan, **People, States and Fear, An Agenda for international Security Studies in Pos-Cold War**, (Great Britain : British Library cataloguing in publications Data, 1983),p.78.

² [http:// www.Sahamedias.net](http://www.Sahamedias.net). (22/04/2015).

3. تأثير الإرهاب في الساحل على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري:

يُقصد بالبعد الاقتصادي كل ما يتعلق بالأنشطة التجارية في الداخل والخارج وحركات الإنتاج، لتلبية احتياجات المواطنين اضافة إلى المشاريع التنموية،¹ أما فيما يخص الأهداف المرجعية لهذا البعد فتتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وضمان سلامة أنابيب النفط والغاز بالنسبة للجزائر التي تعد من مصادر الدخل الأولية، إلا أنّ الأعمال الإرهابية التي تستهدف الجزائر كفيلة بالحاق الضرر بالمنشآت الغازية والحقول النفطية خاصة وأنها بالقرب من المناطق المتأزمة. فالنشاطات الإرهابية أساسا تستهدف، المنشآت الاقتصادية والمركبات الغازية²، مُعرّقة سير أعمال التنقيب والحفر من خلال تهديد العمال وخطف الأجانب، مما يؤدي لزيادة الإنفاق الحكومي على مجالات الدفاع وتأمين الحدود بدل الإنفاق على المشاريع التنموية الهادفة والموجهة لتطوير الاقتصاد الوطني.³

كما تم القضاء على السياحة كمصدر مهم للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال أنشطة الخلايا الإرهابية المستهدفة السواح الأجانب، والجدير بالذكر أن تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية المتواجد في الصحراء الجزائرية، والتي تمثل ثروة ما يزيد عن 98% من عائداتها⁴، إذ برز التهديد الحقيقي للجزائر بعد سقوط نظام الحكم في ليبيا وانتشار الإرهاب في شمال مالي، الاعتداء الإرهابي المتعدد الجنسيات على منشأة الغاز الطبيعي لسنة 2013، الحدث الأمني البارز بمنطقة "تقنتورين" بعين أمناس.

¹ Buzan, People, States and Fear, An Agenda For international Security Studies in Post-Cold War , *op.cit.* p.79.

² بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

³ موسى ذياب البدينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص.176.

⁴ صايح، مرجع سبق ذكره، ص.10.

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري:

تُعدّ الجريمة المنظمة كظاهرة غير قانونية من بين الاشكالات الأساسية التي تواجه استقرار الجزائر لما تخلفه من انعكاسات على مختلف الأصعدة، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل، إذ أصبحت المنطقة ممرا لعبور وانتاج كل أنواع المخدرات من هروين وكوكايين وأفيون ... ما انجر عنه تعميق حالة الفوضى والعنف، نتيجة غياب منظومة الأمن، والتي باتت تشكل تهديدا صلبا ولينا يُصدر للجزائر.

1. تأثير الجريمة المنظمة على المجتمع الجزائري:

أ. الآثار المترتبة عن تجارة المخدرات في الجزائر:

إن نقشي المخدرات في المجتمع الجزائري والإدمان عليها من قبل كافة الشرائح والفئات ظاهرة باتت تُورق استقرار المجتمع الجزائري، خاصة انتشارها الهائل في أوساط الشباب على إثر البطالة والتهميش والعزلة وحالات الفراغ، ومالها من تأثير على الصحة النفسية والعقلية والجسدية لمتعاطيها، حيث يُعد الإدمان على المخدرات من بين المشاكل المستعصية على الحل التي تواجه المجتمع الجزائري، في ظل الانتشار الرهيب لتجارها وتهريبها عبر الحدود الجزائرية، ودخولها الجزائر كسلعة تباع وتشتري. كما تكلف الدولة ميزانية ضخمة في علاج ضحاياها.

ومن بين مخلفاتها الآثار السلبية المدمرة للحياة جراء فقدان التوازن النفسي وقد تصل بدمنها لدرجة ارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والابتزاز للحصول عليها¹، الأمر الذي ينجر عنه تهديد التماسك الاجتماعي وفقدان الصحة العامة للمجتمع وتفكيك الروابط الإنسانية وقطع الوشائج والصلوات الاجتماعية مُخلفة حالات التفكك الأسري وانحراف المراهقين والشباب، وزيادة معدلات الجريمة في المجتمع.²

¹ أحمد عبد العزيز الأصفر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص.114.

² عامر، مرجع سبق ذكره، ص.120.

تشكل الجريمة المنظمة خاصة المتعلقة بتجارة المخدرات، تهديداً جديداً للأمن الوطني الجزائري التي تمس بتأثيراتها السلبية كافة الوحدات المرجعية للأمن الجزائري، دولة، مجتمعاً، وأفراداً، التي ساعدت عدة عوامل في انتشارها داخل المجتمع الجزائري، لعل أبرزها: التقارب الجغرافي بين مناطق الانتاج والعبور، وعليه فإن تجارة المخدرات وترويجها داخل الجزائر من قبل نشاط الخلايا الإرهابية والجريمة المنظمة، من التحديات المفروضة على الجزائر، كونها تلحق الضرر بالسلامة الصحّية والعقلية للمجتمع، وتماسك الدولة، "فالمخدرات إذا هاجمت الفرد البشري، تُضعف الشعوب، وكمحصلة تُضعف الدولة".¹

ب. تداعيات الهجرة غير الشرعية على سلامة واستقرار المجتمع الجزائري:

انتشار الأمراض والأوبئة التي يحملها هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين على إثر احتكاكهم بالمواطن، ويكمن التحدي الآخر المفروض على الجزائر من الظاهرة هو العلاقات التي تنسج بين جماعات تهريب المخدرات والمهاجرين السريين، وذلك باستغلال شبكات تهريب المخدرات لشبكات الاتجار بالبشر لتهريب المخدرات ونقلها وبيعها داخل الجزائر، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأمن الوطني الجزائري، حيث يؤدي تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر التي أصبحت دولة عبور واستقرار للأفارقة في هجراتهم، إلى تعاظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الانفاق الحكومي على تأمين الحدود. كما تتجم عنها آثار اجتماعية خطيرة جراء تعامل المواطن مع أشخاص لا يعرف عنهم شيء، بالإضافة إلى انتشار الدعارة والسرقة.²

¹ حمزة، مرجع سبق ذكره، ص.95.

² المرجع نفسه، ص.96.

2. تأثير الجريمة المنظمة على الاقتصاد الوطني:

إن عدم الاستقرار الذي تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد انهيار نظام القذافي أدى إلى زعزعة منظومة الأمن وتعميق حالة الفوضى واللاأمن في المنطقة، خاصة بعد سرقة وتهريب الأسلحة من المخازن الليبية والمتاجرة بها من قبل جماعات تهريب الأسلحة، ما انجر عنه تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي وبالأخص الأمن الوطني، وبذلك تعد جريمة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة من الإشكالات التي تؤرق صانع القرار الجزائري في طلب القبائل المتناحرة المتزايد للأسلحة، حيث يمكن إرجاع تجارة وتهريب الأسلحة عبر المناطق التالية من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر نحو ليبيا والجزائر ومن غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون، أيضا ما يمكن ملاحظته من خلال تجارة الأسلحة هو امتلاك الجماعات الإرهابية للأسلحة التي بدورها تروغ أمن الدولة وتزعزع استقرار كيانها وذلك باستهداف أفراد الجيش والمواطنين واغتيال القادة السياسيين البارزين.¹

كل هذه المشاكل تتعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي على ميزانية الدفاع للتصدي لحركات السلاح التي تهرب على مستوى الحدود الأمر الذي ينجر عنه ارهاق كاهل الخزينة العمومية خاصة في الآونة الأخيرة أين شهدت أسعار البترول انخفاضا حادا، وبدل صرف هذه الأموال في المشاريع التنموية فإنها تُوجه للدفاع وتأمين الحدود المكشوفة.

هذا فقد تسبب اتساع نشاط المتاجرة بالأسلحة في الساحل بإنتاج ضغوطات على موازنات الدولة الجزائرية، إذ ارتفعت الميزانية الموجهة لكل من الدفاع والأمن إلى ما قيمته عشرون مليار دولار (20 مليار دولار)، خلال سنوات 2009-2010.²

¹ مقابلة مع السيد: سيد علي برانسي، مدير فرعي لمراقبة ونزع السلاح، وزارة الشؤون الخارجية، 2015/02/09، 09:30.

² بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الداخلي"، مرجع سبق ذكره،

ومن الآثار الناتجة عن الجريمة المنظمة على الاقتصاد الوطني أيضا :

✓ تراجع وتدهور قطاع السياحة:

تعتبر الصحراء الجزائرية وجهة للعديد من السواح الأجانب، خاصة تمناست التي بها آثار تاريخية ومناظر طبيعية خلابة وما تمثله الطاسيلي والأهقار من خبايا الطبيعة هذا القطاع الذي يُعد مصدراً مهماً في جلب العملة الصعبة لإنعاش الاقتصاد الوطني الذي يعاني من حالة التأزم، إلا أن عمليات اختطاف السواح الأجانب والرهائن مقابل الفدية لتمويل النشاطات الارهابية، أدى إلى تراجع وتدهور القطاع السياحي. هذا فضلا على زيادة الانفاق المتزايد على الدفاع لتأمين آلاف الكيلومترات من الحدود المكشوفة وما تتطلب من تكاليف مادية وبشرية ضخمة تثقل وتربك كاهل الحكومة.

✓ الإخلال بآليات السوق وعدم التوازن بين العرض والطلب:

يظهر ذلك من خلال الأعمال والنشاطات غير الشرعية التي تقودها عصابات المافيا وشبكات الجريمة المنظمة، والموازية للاقتصاد خاصة المتعلقة بجريمة غسل وتبييض الأموال، التي تؤدي إلى قيام اقتصاد مواز للاقتصاد الوطني¹.

✓ هذا وتكبد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أعباء مادية في ملاحقة وتسفير المهاجرين لبلدانهم.

وعموما يمكن القول أن الجريمة المنظمة بكافة أشكالها تؤثر على التنمية في ثلاثة محاور رئيسية

هي: تراجع الاستثمار الأجنبي لخطورة الوضع، الفساد الإداري بشراء الذمم، وإرباك قطاع السياحة.²

¹ درياس زيدومة، "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية،

ع.1 (مارس 2011)، ص.322.

² العجمي، مرجع سبق ذكره، ص.125.

خلاصة

من خلال دراستنا للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، اتضح أن منطقة الساحل أصبحت تشكل تهديدا فعليا للأمن والاستقرار وعائقا لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما جعلها ساحة ملائمة لتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة، فالشريط الساحلي المحصور بين موريتانيا، مالي، النيجر، وجنوب الجزائر أصبح يتميز بنشاط إرهابي مكثف وخطير في نفس الوقت، نظرا لعدة اعتبارات أهمها هشاشة دول المنطقة وشساعة أراضيها الصحراوية التي وفرت البيئة المناسبة للانتشار وتغلغل الإرهاب وكذا سهولة حيازة الأسلحة سهلت للإرهابيين المتطرفين التأقلم أكثر في الساحل الصحراوي. زيادة على ذلك فإن ظواهر التهريب وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية انتعشت وتفاقت تأثيراتها لتطال دول الجوار تحديدا الجزائر. إذ تعد بؤرة من بؤر التوتر وممرا لكل الأخطار التي باتت تؤرق الجزائر، نظرا لما لها من انعكاسات وتداعيات خطيرة على الأمن الوطني بصفة خاصة وعلى الأمن الإقليمي عامة.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات
الأمنية في الساحل الإفريقي

تمهيد

في ظل تنامي حركية ونشاط كل من الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الساحل بسبب ما تشهده المنطقة من هشاشة وانفلات أمني، على غرار تأزم الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاسات ذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي وتحديد الأمن الوطني الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر لتعبئة مختلف وسائلها السياسية والعسكرية والاقتصادية من أجل مواجهة واحتواء التهديدات الأمنية خاصة ذات الطابع المتجدد للتصدي لها والقضاء عليها.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف عند أهم الآليات والمبادرات التي انتهجتها الجزائر على المستوى الداخلي والخارجي لحماية أمنها الوطني مما يهدده، فسيعالج المبحث الأول المقاربة الأمنية الجزائرية، أما المبحث الثاني فسيتناول الآليات الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية

سنتناول المقاربة الأمنية الجزائرية في مطلبين الأول متعلق بالعقيدة الأمنية الجزائرية، الذي يعد كمدخل ولمحة عامة لا بد من الإشارة إليها لفهم السلوك والتصور الجزائري تجاه القضايا المتعلقة بسلامة الوحدة الترابية، وكيف ينظر لها صانع القرار الجزائري في خضم التحولات الدولية الراهنة. أما في المطلب الثاني فسنعالج مكونات المقاربة الأمنية الجزائرية وأبعادها.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.

1. تعريف العقيدة الأمنية:

يقصد بكلمة "عقيدة" عملية تعليم، نظرية، أو منهجاً، وهي من أصل لاتيني (Doctrina)، حيث تعني: « مجموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة، والتي بواسطتها تفسر الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة ». ¹ و تعرف أيضاً على أنها:

« جملة من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد التي تهدف إلى توجيه السلوكيات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمي ». ²

وتستمد العقيدة الأمنية أهميتها من كونها مرجعاً ودليلاً يوجه صناع القرار والقادة السياسيين لسياسة الدولة الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي، وتتم عملية صناعة العقيدة الأمنية من قبل قائد سياسي ممثل في شخصية رئيس الدولة.

¹ حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² المكان نفسه.

فالعقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار، يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني.¹

ومن خلال ما سبق تعد العقيدة الأمنية مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ المتعلقة بأمن الدولة، التي تقوم الدولة من خلالها بتبني مجموعة من التصورات التي تحددها وتفرضها عليها طبيعة التهديدات والتحديات التي تمس سلامتها واستقرارها والتي تؤثر سلبا على مضامين الأمن.²

وغالبا ما تكون العقيدة الأمنية للدولة الأداة التي تلجأ إليها في مواجهة مختلف التحديات والتهديدات التي تعترض أمنها، لذلك يُوجد اختلاف كبير بين العقائد الأمنية للدول مرده لاختلاف مصادر التهديدات التي تواجه كل دولة، فالعقيدة الأمنية تزود الدولة بالإطار العام لتصورها الأمني، والتي تهدف من خلالها لتحقيق جملة من الأهداف والتصورات على الصعيدين، الداخلي والخارجي.³

تعد الجزائر من بين الدول التي تمتلك تصورا وعقيدة أمنية مستمدة من الشرعية الثورية، والتاريخية المتمثلة أساسا في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تسعى الجزائر على غرار دول العالم إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وحماية سلامة وحدتها الترابية من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها أمنها.⁴

وتتحرك الجزائر في فضاءها الجيوسياسي الإفريقي، مُدركة أنها تعيش في ساحل الأزمات الممتد على حدود تتجاوز 6343 كلم، لذلك تسعى من خلال تحركها وتوجهها العام في سياستها الخارجية، لفرض منطقتها وتصورها الأمني⁵ كقوة فاعلة في المنطقة، وذلك لحماية أمنها واستقرارها، حيث خطّت

¹ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.2.

² ساحل، مرجع سبق ذكره، ص. 109.

³ بوحنية، نفس المرجع، ص.3.

⁴ زياني، مرجع سبق ذكره، ص ص 290-298.

⁵ ساحل، مرجع سبق ذكره، ص.108.

لنفسها عقيدة أمنية وسياسة خارجية تتماشى والتحديات التي تواجهها مع الالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء على المستوى السياسي أو العسكري.¹

2. مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

أ. الأساس التاريخي:

تعد ثورة التحرير الوطنية المجيدة بكل أبعادها ومبادئها وخلفياتها، أحد أهم مصادر العقيدة الأمنية الجزائرية غداة الاستقلال، حيث كان للثورة التحريرية بشكل خاص دور كبير في رسم وتوجيه معالم الدولة الجزائرية على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك يعد الأساس التاريخي عامل مهم في تكوين معالم العقيدة الجزائرية.² « فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة، لكن هاجس التاريخ يظل حاضرا ولا يزال يطبع عقيدتها الأمنية... ».³

ب. الأساس الجغرافي:

تعد الجغرافيا عاملا مهما في تحديد معالم العقيدة الأمنية لأي دولة، فالموقع الاستراتيجي للدولة بدوره قد يؤثر إيجابا أو سلبا على أمنها وتوجهاتها. إن موقع الجزائر الاستراتيجي الذي يتوسط عدة دول مغاربية⁴، وتوسطها الجنوبي المتمثل في العمق الإفريقي جعلها في انكشاف أمني على مستوى شريطها الحدودي مدركة حجم عدم الاستقرار، والمعضلات الأمنية التي تشهدها المنطقة، لعل أهمها:

- ضعف الهوية و تنامي الصراعات الإثنية.

- هشاشة البنى الاقتصادية.

¹ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-6.

² السعيد عبادو، صاحب تقديم لكتاب: الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962 (الجزائر، منشورات المركز الوطني

لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دون سنة نشر)، ص.5.

³ زياني، مرجع سبق ذكره، ص.290.

⁴ المكان نفسه.

- ضعف الأداء السياسي (الانقلابات العسكرية).

- تنامي جميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أشدها الإرهاب.

وعليه فغالبا ما تتم عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية، وفق هذه التحدّيات كعامل أساسي في بناء تصوراتها الأمنية متخذة في الحسبان الانكشاف الأمني لشريطها الحدودي، وحجم عدم الاستقرار الناتج عن تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة.¹

ج. الأساس الأيديولوجي:

البعد الأيديولوجي من أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال، وذلك انطلاقا من اعتبار أن المبادئ الاشتراكية هي مبادئ معادية للاستعمار والهيمنة، الأمر الذي عانت منه الجزائر لسنوات طوال، حيث تعد هذه المبادئ مصدرا آخر من مصادر صياغة التصور الأمني الجزائري، وهذا ما نصت عليه المواثيق الوطنية لسنوات 1964-1976-1986، حيث تعتبر الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا كفيلة بالقضاء على كل أشكال الاستغلال لتحقيق الاستقلال.²

إلا أن عملية الانتقال التي عرفتها الجزائر من الأيديولوجيا الاشتراكية إلى الليبرالية، كان له الدور البارز في إعادة صياغة أهداف ومبادئ العقيدة الأمنية، فعلى إثر التحول القيمي لما بعد الحرب الباردة مع نهاية الثمانينات وسقوط الكتلة الشرقية، وأحداث العنف التي شهدتها الجزائر صبيحة 5 أكتوبر 1988،³ انعكس بشكل واضح على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر.

والخلاصة أن العوامل التي كان لها الدور البارز في تحديد معالم العقيدة الأمنية الجزائرية منذ سنوات الاستقلال إلى الآن متعددة ومتنوعة، ذلك في ظل التحولات التي يشهدها العالم أجمع والجزائر

¹ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

² زياني، مرجع سبق ذكره، ص 291.

³ صالح بن القبي، "الدبلوماسية بين الأمس واليوم"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 (الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دون سنة نشر)، ص 51.

بالأخص، حيث يبقى الهدف الأساسي والمرجعي في تصورات القادة السياسيين الجزائريين، هو ضمان أمن وسلامة الوحدة الترابية للجزائر، وعدم التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني.¹ بالإضافة على ذلك فقد أثرت المقومات الجغرافية على العقيدة الأمنية الجزائرية، فمن جهة أثر هذا الثقل وقوعها في نقطة تقاطع محورية ما جعلها منكشفة على كل الجبهات، وما زاد من تأجج هذه الوضعية هو شساعة الإقليم وطول الحدود، مما جعل الجزائر معنية مباشرة بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المجاورة من تفاعلات وتطورات.

المطلب الثاني: مكونات وأبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية

منطقة الساحل الإفريقي هي فضاء إقليمي للجزائر التي تعد البطن الرخو للأمن الوطني جراء الانفلات الأمني الخطير التي تعيشه المنطقة، والتي أصبح يطلق عليها الباحثون تسمية "ساحل الأزمات" التي تشهد بؤر توتر بالغة الحساسية، ما دفع دول الجوار وعلى رأسها الجزائر لانتهاج مقاربات أمنية لمواجهة تحديات الأمن الوطني.

1. مكونات المقاربة الجزائرية: متلازمة الأمن والتنمية

تواكب المجتمعات التطورات العالمية فكل بلد استطاع مواكبة التطور تقدم وازدهر، وكل من تعذر تقهقر وتراجع، ووفقا لهذا يصنف العالم إلى صنفين صنف متقدم و آخر متخلف، وهذا الأخير الذي لم يستطع التكيف مع المستجدات والتغيرات الدولية، اتسم بالتخلف والفقر²، وهذا ما هي عليه دول الساحل الإفريقي التي تشهد حالة من التخلف والعجز التنموي، في ظل الفشل الذريع لأنظمتها في تحقيق تنمية

¹ الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل ب القانون رقم 02-03 المؤرخ في

10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر

2008، (المادة 13).

² العجمي، مرجع سبق ذكره، ص.155.

شاملة متوازنة الأبعاد مما انجر عنه آفات خطيرة كالفقر المدقع والتخلف، وانتشار الفكر المتطرف وتنامي نشاط الجريمة المنظمة بكل أنواعها وصورها، وهي بذلك أضحت تراوح مكانها عاجزة عن تحقيق التنمية الإنسانية، حيث أصبح يعرف عنها بالدول الهشة، نتيجة انعدام التنمية والأمن.¹

وتأكيدا لذلك يمكن القول أن: « الفقر هو التهديد الأساسي الشامل الذي تواجهه البشرية إذ تحمل الفجوات المتوسعة بين الأمم الغنية والفقيرة إمكانية انفجار اجتماعي، وإذا ما ترك الفقراء بدون أمل فإن الفقر سيقوض المجتمعات للمواجهة والعنف والفوضى الدولية ».²

وفي هذا الصدد يثار موضوع آخر وهو الحرمان النسبي ذلك أن نسبة النزاع والتمرد في المجتمع تعود إلى وجود جماعة أو إثنية تعاني الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ما يقودها إلى التمرد والعصيان ويتطلب تحقيق التنمية تطوير قدرات الأفراد الذي يشمل التوزيع العادل للثروات والتعاون لتحقيق حياة كريمة لكل فرد بمنأى عن التهديدات التي تعيق تطور المجتمعات والأفراد.³

استنادا لما سبق يعد مطلب تحقيق التنمية، من المطالب الأساسية التي تفتقر إليها دول الساحل الإفريقي جراء الصراعات والنزاعات الداخلية، والحروب الأهلية المتتالية، التي عرقلت سير المشاريع التنموية مؤدية لإرباك مؤسسات الدولة السياسية، الاقتصادية والعسكرية جراء الإنفاق المتزايد على محاربة كل أشكال التمرد والعصيان ومحاربة التطرف والإرهاب، الذي يعد بدوره من بين أخطر وأعقد التحديات التي تواجه الاستقرار والأمن في دول الساحل الإفريقي.⁴

¹ بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مرجع سبق ذكره، ص.4.

² كارولين توماس، "الحوكمة العالمية، التنمية والأمن الإنساني استكشاف الروابط"، تر: محمد الصديق بوخريص، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.3 (جويلية 2012)، ص.191.

³ ظريف، مرجع سبق ذكره، ص.53.

⁴ أمال ش، الأمن والتنمية: تحديات القارة الإفريقية، مجلة الجيش، ع.533 (أوت 2009)، ص ص. 14-16.

يعد فشل التنمية في دول الساحل الإفريقي من بين الانشغالات التي تطرح نفسها وبقوة¹، لدى دول الجوار من خلال ظهور موجات الهجرات الجماعية غير الشرعية، كأبرز تحدي خاصة الجزائر باعتبارها الوجهة المستقطبة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، إما للاستقرار أو كمنطقة عبور، لذلك سارعت الجزائر في دفع عجلة التنمية في منطقة الساحل الإفريقي وجعل البعد التنموي عاملا أساسيا في مقاربتها الأمنية تجاه دول المنطقة من خلال تقديم المساعدات المالية، ودعمها للبرامج والمشاريع التنموية الإفريقية²، كدعم مسيرة الاتحاد الإفريقي، البرامج الإفريقية للتنمية الاقتصادية، ولعل أهم دور للجزائر في تكريس مشاريع التنمية هو دعمها لمبادرة الشراكة الجديدة لأجل تنمية إفريقيا "النيباد"³، وذلك للقضاء على كل أشكال التخلف والجهل وتطويق الإرهاب.³

وتعود الأوضاع التي تعيشها المنطقة إلى عدة أسباب من بينها:⁴

- تدهور الأوضاع المعيشية (انعدام المستشفيات)
- ضعف البنية التحتية (انعدام المرافق العمومية).
- الديون التي أثقلت كاهل دول الساحل.
- الحروب والنزاعات المسلحة طويلة الأمد التي أثرت على استقرار المنطقة.

¹ بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مرجع سبق ذكره، ص.4.

² مقابلة مع السيد: حسان شريف، مدير مكتب بلدان الساحل المجاورة، المديرية العامة لإفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015/02/15، 14:00.

* تعني: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. باللغة الانجليزية: The New Partner For African Development
³ آمال، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

⁴ أمحمد برفوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"، جريدة الشعب، ع.14466، (6جانفي2008)، ص.7.

ولمحاولة القضاء على كافة مظاهر ضعف وعجز الدولة وفشلها في المنطقة،¹ انطلقت جملة من المبادرات والجهود المحلية والإقليمية لبعث المشاريع التنموية الهادفة للقضاء على الفقر والجهل والبطالة، والدفع بعجلة النمو والتطور.²

وفي هذا الصدد سنحاول ايضاح مدى الارتباط بين متغيري الأمن والتنمية وما يسميه الباحثون متلازمة الأمن والتنمية.

وتعرف التنمية على أنها: "التحرر من العوز وتوفير كافة الظروف الموضوعية لضمان حياة كريمة للبشر، لضمان احتياجاتهم ومطالبهم الأساسية" وبذلك يعد الربط بين الأمن والتنمية مطلباً ضرورياً للاستقرار.³

ربط الباحث "روبرت مكنمارا" بين المتغيرين بقوله: «... إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة ».⁴ كما ذهب إلى ذلك المفكر "أمارتيا سان" والذي جمع بين التنمية والأمن وحرية الإنسان وأمنه، فالأمن يعني "التحرر من الخوف" والتنمية هي "التحرر من الحاجة" حيث تظهر العلاقة بين التنمية والأمن، ودرجة الاستقرار في المجتمع، كحتمية لا بد منها.⁵

¹ Meat Foundation For Peace and Development, Human Rights As- Sociation, 2010.

Valable at : www.Maatpeace.org.(27-24-2015).

² محمد السنوسي العمرابي، "الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (27-28 فيفري 2013)، ص.15.

³ Ahmed Mohamed Abozaid , **Security and Development : Atheoretical Correlations**, (Dubai, ARAB CENTER for Rescach and policy Studies,2012) ,p10

⁴ الحربي، مرجع سبق ذكره، ص.17.

⁵ Amarty Sen, **Development As Freedom** (Newyork, Alfred Knoph,1999).p29.

وفي هذا الصدد أشار الاتحاد الإفريقي إلى العلاقة الوثيقة بين "الاستقرار والتنمية" حيث أن وجود

أحدهما يعزز الآخر، وأن غيابه يسبب هشاشة للآخر.¹

فالتنمية تعني توفير كافة الاحتياجات الأساسية لبناء الدولة وتطويرها، وهي "التحرر من الحاجة" حيث يوجد ارتباط شديد بين قدرة الدولة على إشباع الحاجيات والمتطلبات الأساسية للأفراد، والأمن الذي تتمتع به الدولة²، وهو ما يجعل التنمية والأمن مسألة جوهرية لتحقيق الاستقرار، وأن سوء الأوضاع المعيشية وانعدام التنمية مهدد لأمن وبقاء الدولة، الأمر الذي نراه في دول الساحل الإفريقي التي تشهد كثرة التوترات والنزاعات العنيفة (المسلحة)، ما جعلها تهمل التنمية والأمن الإنساني، فأدى إلى عرقلة وإهمال المسار التنموي في ظل الاهتمام المتزايد بتأمين كيان الدولة ووجودها المادي.³

وعلى هذا الأساس أخذت الجزائر في إطار سعيها المتواصل الاهتمام بشؤون القارة الإفريقية، تحديدا دول بلدان الساحل المجاورة، زمام المبادرة بمساعدة دول الساحل اقتصاديا وذلك بدعمها لمشاريع التنمية، في دعوتها لمقاربة شاملة للأمن كتنمية⁴، وفي إطار تنسيق وتكريس جهود دول منطقة الساحل للقضاء على مختلف التهديدات عبر الوطنية، التي تهدد سلامة وأمن دول المنطقة ودول الجوار تحديدا الجزائر، سعت إلى طرح مقاربتها لتحقيق التنمية.⁵

ولا أدل على ذلك حجم المساعدات -المالية- الجزائرية الموجهة لدول الساحل الإفريقي، حيث قامت الجزائر بشحن كل جهودها في سبيل تحقيق التنمية والدفع بها إلى التقدم والازدهار على الصعيدين

¹ "استراتيجية الاتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل تبرز العلاقة الوثيقة بين الاستقرار والتنمية"، متوفر على: وكالة الأنباء الجزائرية (2014)، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/27 .

² عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، " ادماج المقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن والمجتمع المدني في صياغة المشروع التنموي"، المؤتمر الدولي المغربي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الراهات-التحديات"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (27-28 فيفري 2013)، ص148.

³ Abozaid , op.cit ,p11.

⁴ أحمد دبيلي، "التنمية لن تكون في غياب الأمن"، جريدة الشعب، ع1509، أكتوبر 2010، ص6.

⁵ باسط، مرجع سبق ذكره، ص126.

الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تتوان عن تقديم العون والمساندة،¹ في اطار سعيها المتواصل للقضاء على الفواعل المهددة لأمنها الوطني، وذلك بتعزيز وتنسيق الجهود والمبادرات المحلية والإقليمية، التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم التعاون بين دول منطقة الساحل الإفريقي.²

بذلك يعتبر بعد تحقيق التنمية من الأبعاد الرئيسية التي تقوم عليها المقاربة الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي، إن لم يكن الوجه الأساسي في تكوين وصياغة المقاربة بحد ذاتها بعد ما تم إدراك أهمية هذا البعد في صناعة وبناء الأمن والاستقرار.³

وعلى هذا الأساس أخذت الجزائر على عاتقها مهمة مساعدة بلدان الساحل الإفريقي المجاورة، ككلفة اقتصادية وسياسية وجب دفعها⁴، وذلك من خلال الدعوة لمقاربة أمنية شاملة للتنمية كأساس لتحقيق الاستقرار من خلال دعم وتبني مختلف مشاريع التنمية في المنطقة، وبذلك يعد دور الجزائر في تفعيل مشاريع التنمية، دوراً محورياً، للقضاء على منابع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والأوطان.

وتتمثل هذه الإجراءات في إقامة المشاريع التنموية الهادفة لتنمية الجنوب الجزائري المحاذي لمناطق الصراع التي تشهد نزوح العديد من اللاجئين الذين أصبحوا يشكلون خطراً على سكان الجنوب الجزائري، وتفادياً لذلك وجب على الجزائر دفع عجلة التنمية أولاً بولايات الجنوب، وذلك بـ إقامة المشاريع الكبرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجب عليها توجيه أعينها إلى دول الجوار ومحاولة تقديم المشاريع التنموية لتحقيق الاستقرار فيها ذلك أن استقرارها هو استقرار الجزائر.

¹ مقابلة مع السيد: عميروش، مدير مكتب تونس بالمديرية العامة للدول العربية، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 15:30، 2015/02/18.

² الأمم المتحدة، بيان مجلس الأمن في ما يتعلق بـ "السلام والأمن في إفريقيا"، (12 ديسمبر 2013).

³ مساعد ض، "السلام والأمن: أولوية في مجال الشراكة"، مجلة الجيش، ع.533 (أوت 2009)، ص ص 16-18.

⁴ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

2. أبعاد المقاربة الجزائرية:

على ضوء التحولات الجارية في المنطقة تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الإفريقي وهي تدرك أنها تتعامل مع منطقة تشهد توترات أمنية بدرجة خاصة شمال مالي التي تشترك معها حدودياً في حدود سائبة، إذ تشهد المنطقة تنامي الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة التي تعتبر أكبر تحدي يواجه الأمن الجزائري، مما فرض على الجزائر ضرورة تبني مقاربة أمنية شاملة لاستتباب الأمن في المنطقة. وكتعريف للمقاربة: هي ذلك التصور والرؤية التي تنتهجها الدولة تجاه قضية معينة، وتحكم تصور الدولة وسلوكها الخارجي وتفاعلها مع الوحدات الدولية الأخرى، حيث تحكم تصورات الدولة مجموعة أبعاد معينة أثناء صياغتها للمقاربة. وتتمثل أبعاد المقاربة الجزائرية في:¹

أولاً: البعد الخارجي للمقاربة الجزائرية:

يتضح من خلال تفاعل المقاربة الجزائرية ضمن المحيط الخارجي والذي يمثل بدوره المحور الأساسي في صياغة المقاربة، باعتبار الدبلوماسية الجزائرية تتحرك في فضاءها الجيوسياسي المتمثل في البعد الإفريقي، وما يشكله هذا البعد من تحديات فعلية على أمنها الوطني، خاصة تلك التهديدات التي تنبعث رائجتها من نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب والتي تعد منطقة الساحل مصدرها الأساسي، لهذا كان لزاماً على الجزائر أثناء صياغة مقاربتها الأخذ في الحسبان انتمائها للدائرة الإفريقية.²

ثانياً: البعد التأثيري للمقاربة الجزائرية:

كون الجزائر من أكبر الدول الإفريقية والفاعلة في القارة، ومحورية الدور الذي تقوم به لتنمية القارة والجهود المبذولة في إطار العمل التعاوني والتنسيق بين دولها، للقضاء على الإرهاب وهندسة الأمن

¹ قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 180-181.

² صالح سعود، سالم برفوق، "أي موقع للجزائر في الترتيبات الأمنية بالساحل الإفريقي"، جريدة الشعب، ع. 15050، الجزائر، (ديسمبر 2009)، ص. 2.

الإفريقي، مما أعطى الجزائر قوة تأثيرية على منظمات التعاون القاري، والتي من أهمها الاتحاد الإفريقي، والتي تُعد طرفا فاعلا فيه.¹

ثالثا: أهداف المقاربة الجزائرية: (البعد الهدي)

تهدف الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية إلى تحقيق الاستقرار والهدوء في المنطقة، بعد تعميق حالة الفوضى وانعدام الاستقرار والأزمة الأمنية التي تعيشها المنطقة على مختلف الأصعدة، ذلك أن قوة الأهداف تستمد من قوة المبادئ التي ترتكز عليها أسس السياسة الخارجية الجزائرية المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وتعزيز التعاون الأمني المشترك لمواجهة التحديات المشتركة، في إطارها الإقليمي بعيدا عن التدخل الخارجي وتغليب الحل السلمي على العسكري، الأمر الذي جعل دولة مالي تطالب بالتوسط الجزائري لحل الأزمة والتوفيق بين الفرقاء الماليين، حيث تسعى المقاربة الجزائرية لتحقيق جملة من الأهداف والتصورات لعل أبرزها تتمثل في:²

- حماية السيادة والتراب الوطني.
- دعم السلام والتعاون.
- تحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية وهندسة الأمن الإفريقي.

¹ قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص 182.

² ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 107.

المبحث الثاني: الآليات الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

يعود اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي، كونها أضحت مجالاً لاستقطاب القوى الدولية نظراً لما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية وموقع استراتيجي جعلها محل أطماع وتكالب القوى الأجنبية عليها.

لذا كان لزاماً على الجزائر أن تعمل على استتباب الأمن في المنطقة لدرء التدخل الخارجي، إيماناً منها بأن شؤون القارة الإفريقية يجب أن تدار من قبل أصحابها، لذلك عملت على تكريس مبادئ الاتحاد الإفريقي.

ووفقاً لذلك سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على المساعي الجزائرية لحل الأزمات التي تعاني منها المنطقة تحديداً دولة مالي، وذلك من خلال مطلبين تناولنا في المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية. أما المطلب الثاني بعنوان: الآليات السياسية.

المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية:

إن طرق تسوية النزاعات وإدارتها تختلف ويمكن تصنيفها إلى آليات دبلوماسية وأخرى قضائية، فالطرق الدبلوماسية تتمثل في: المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، التحقيق والتوفيق، أما الطرق السياسية القضائية تتمثل في: القضاء الدولي والتحكيم، والتي تعد نتائجها الزامية على غرار الوسائل الدبلوماسية.¹

إن اهتمام الجزائر بشؤون القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، نابع من عدة أسباب يمكن حصرها في سعيها المتواصل إلى تكريس العمل الجماعي وذلك من خلال الالتزام

¹ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991)، ص.117.

بمبادئ الاتحاد الإفريقي والتحرك وفقا لمبادئ سياستها الخارجية، خاصة ما تعلق منها بعدم التدخل في شؤون الآخرين، ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية التي ذكرناها سابقاً. بالإضافة إلى ذلك تتحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق المصلحة الوطنية بانتهاج دبلوماسية وقائية أمنية، ذلك أن ما يجري في المنطقة يعرض أمنها الوطني للتهديد.¹

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ديباجة ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي صادقت عليه الجزائر، والتي ورد فيها:

«وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية وأن هناك حاجة إلى تقرير السلام والأمن والاستقرار والتكامل».²

وعليه إذ تعلق الأمر بأزمة إقليمية تعمل الجزائر عن طريق خبرائها الدبلوماسيين للتوسط لحل تلك الأزمة، والعمل على تقديم مساعيها الحميدة والتقريب بين وجهات النظر المتباينة، خاصة ما تعلق بدول الجوار سعياً منها لاستتباب السلم والأمن في المنطقة خاصة وأن ما يحدث يعنيها بشكل مباشر.³

والأمر الذي يميز اهتمام الجزائر بمحيطها هو محاولة إرساء فلسفتها التي تقوم على أساس الحوار والتفاهم والتعاون الأمني الجماعي أو الثنائي، ومن المهم التذكير بأن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق أمام التدخل الخارجي في المنطقة، ولا أدل على هذا رفضها قطعاً استضافة قاعدة

¹ إدريس عطية، مقارنة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.211.

² الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، فقرة:7، من الديباجة، متوفر على:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3904#.VUhrZVW>
(30/04/2015).

³ عطية، مرجع سبق ذكره، ص.213.

أفريكوم (AFRICOM)*، على أراضيها بل قامت بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأمين الحدود من النشاطات غير الشرعية كتجارة السلاح والمخدرات والهجرة السرية.

في هذا السياق تعد الجزائر من الدول التي تؤمن وتتمسك بحل النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية، وهذا الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية نابع من العقيدة والتصور الجزائري الراسخ على مدى التاريخ، ومن أهم الإنجازات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية على سبيل التذكير فقط:

المساعي الجزائرية الحميدة التي سمحت بتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا سنة 1969، والتي حالت دون تفجير الوضع في ليبيا وتونس بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين سنة 1974، وصدت الرئيس المصري "السادات" عن غزو الجماهيرية الليبية 1975.¹

بالإضافة إلى ذلك أن أهم ما قامت به الجزائر ولازالت، هو الجهود والمساعي الجزائرية في التوسط لحل الأزمة المالية منذ تفجرها (1991-2006-2014)، هادفة إلى حل الأزمة التي تقوض الاستقرار والأمن في المنطقة آخذة على عاتقها مهمة تسوية وحل النزاع التارقي بين الحكومة المالية والطوارق لما يفرزه هذا المشكل من توترات أمنية خطيرة، أدت بالمنطقة إلى الدخول في حالة من الفوضى واللااستقرار، خاصة عقب الانقلاب العسكري الأخير في مارس 2012،² الأمر الذي نتج عنه فراغ أمني وغياب تام لمنظومة الأمن والدفاع، ما شكل بدوره أرضية خصبة لنمو كافة أشكال الجريمة المنظمة، التي تهدد سلامة واستقرار المجتمع الجزائري باعتبار أن النزاع الطوارقي من النزاعات المجمدة التي استعصى

* AFRICOM : United States Africa Command. مشروع قيادة أمريكية عسكرية لتأهيل الجيوش

الإفريقية لمواجهة الإرهاب الدولي، أعلنه الرئيس بوش الابن بتاريخ: 2007/02/07.

¹ بن القبي، مرجع سبق ذكره، ص. 49.

² بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

حلها نهائياً وما تليث لظهور مجددا والتي تشكل هاجساً أمنياً للجزائر باعتبارها: ¹

- أزمة أمنية مستعصية على الحل، وما تفرزه من مخلفات سلبية على استقرار المنطقة.
- التخوف من انتقال عدوى الانفصال إلى الطوارق الجزائريين.
- التخوف الجزائري من تحالف الطوارق بالتنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- انفلات الأوضاع الأمنية بالمنطقة ممهد لتنامي نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود، مشكلة أكبر تحدي للأمن الوطني الجزائري.

ولعل المحرك الأساسي للدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة والقضاء عليها، هو دافع المصلحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار على طول الحدود الجزائرية الممتدة عبر الصحراء الكبرى والمجاورة لمناطق الصراع.²

وعلى إثر ذلك سنحاول بسط أهم الجهود التي قدمتها الجزائر لحل الأزمة المالية دون التفصيل وتوضيحاً لجهودها ومساعدتها الدبلوماسية، التي تعتبر من ضمن أساسيات مقاربتها الأمنية لاحتواء النزاعات في الساحل الإفريقي.

1. الوساطات والجهود الدبلوماسية الجزائرية:

تعتبر الجزائر من الدول ذات المساحة الشاسعة الحدود وارتباطها مع دول غير مستقرة أمنياً وخاصة أن هذه الدول ومن بينها ليبيا قد أصبحت دولا هشة*، ودخلت في مصاف الدول الفاشلة أو المنهارة، ما فرض على الجزائر ضرورة إعادة ترتيب أولوياتها لاستشراق مهددات أمنها الوطني.

¹ آمال أيت عميرات "التعاون العابر للحدود"، مجلة الجيش، ع.561 (أفريل 2001)، ص ص.41-43.

² عطية، مرجع سبق ذكره، ص.281.

* تعد الدول هشة عندما تفنقر هيكلها القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية.

وقد تبنت الجزائر مبادرة الحوار السياسي من خلال الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة النزاع في المنطقة، فدعت إلى آليات الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية واحترام حقوق الانسان، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتمسك بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وإشراك جميع الفواعل الوطنية في الحوار. وهي كلها مبادئ وثابت السياسة الخارجية الجزائرية التي نصت عليها المواثيق والدساتير الجزائرية كما هو مجسد في دستور 1996:

المادة 26 «تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرمتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية».¹

المادة 28 «تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».²

وفي ذات السياق تسعى الجزائر لبذل جهودها في حل الأزمة المالية في إطارها الإفريقي- الإفريقي،³ وبذلك نجد أن تصور الجزائر لحل الأزمة يقوم على مجموعة من المبادئ والتي منها:

- الشعب المالي هو الحلقة المحورية لحل الأزمة.
- الحوار المدني والسياسي بإشراك جميع الأطراف والفرقاء الماليين.
- إشراف الاتحاد الإفريقي على سير وتنفيذ اتفاقات التسوية.
- التفاوض والحوار هو المنتج للحل السلمي.⁴

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 2002، معدل ب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002. القانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، رقم 63، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، (المواد: 28/27/26).

² المكان نفسه.

³ "المقاربة الجزائرية الحل الأنجح لمالي"، جريدة الشعب، 18 ديسمبر 2008، متوفر على:

<http://www.echch3b.net/ar/widgetkit>. (27/04/2015).

⁴ عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 214.

وكأهم المحطات التي قامت بها الجهود الجزائرية لحل الأزمة وجمع الفرقاء الماليين نذكر أهمها

على سبيل التوضيح:¹

- لقاء الجزائر الأول: من 29 إلى 30 سبتمبر 1991.
- لقاء الجزائر الثاني: من 22 إلى 30 جانفي 1992.
- لقاء الجزائر الثالث: من 15 إلى 25 مارس 1994.
- لقاء تمناست: من 10 إلى 15 ماي 1994.

إلا أن عدم التزام الطرفين ببنود الاتفاقيات السابقة، أدى كل مرة إلى تجدد النزاع بين الطرفين ما

استدعى توسط الجزائر لحله كل مرة.²

• جهود الدبلوماسية الجزائرية في اتفاقية السلام سنة 2006:

بعد الهدوء النسبي للأوضاع في مالي، وذلك على إثر اتفاقية تمناست لسنة 1991، عاد التوتر والخلاف للظهور من جديد بين حركات التمرد والحكومة المركزية³، جراء عدم التزام هذه الأخيرة بوعودها، الأمر الذي استدعى طلب الحكومة المالية رسميا من الجزائر التوسط لحل النزاع، حيث توجهت الجهود الجزائرية بإقناع الفرقاء الماليين الجلوس إلى طاولة المفاوضات انتهت باتفاقية السلام الموقعة في جويلية 2006 تضمنت مجموعة من النقاط الأساسية تتمثل في:⁴

- منح أقاليم الشمال حيث الغالبية التارقية، نظاما غير مركزي لتسيير شؤونهم المحلية.
- اعتراف الطوارق بوحدة دولة مالي الترابية.

¹ بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.6.

² برفوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.7.

³ محمد الأمين ولد الكتاب، "تداعيات حرب شمال مالي على الأوضاع في موريتانيا"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الراهات-التحديات"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (27-28 فيفري 2013)، ص.48.

⁴ أسماء عبد الفتاح، "الاتفاق المبدئي بين الحركات المسلحة ومالي يمهد الطريق"، متوفر علي:

- إقامة المشاريع التنموية والاقتصادية لتطوير البنية التحتية.

- منح الطوارق صلاحيات جهوية تهتم بالتبادل والنشاط التجاري.

لقي هذا الاتفاق القبول لدى الطرفين في البداية، إلا أن عدم التزام الطرفين بببونه شكل مرة أخرى

بداية لتجدد الصراع، ما أدى مرة أخرى لضرورة عقد وتوقيع اتفاقات جديدة منها:

- توقيع بروتوكول 20 فيفري 2007، بالجزائر.

- اجتماع 21 جويلية 2008، بالجزائر العاصمة لخلق أجواء الثقة من جديد بين

الطرفين، للجلوس على طاولة المفاوضات.¹

- اجتماع الجزائر جوان 2009 وبداية وساطة جديدة برعاية جزائرية، الذي نص على

ضرورة الالتزام بمبادئ اتفاقية السلام لسنة 2006، باعتبارها المرجعية الأساسية.

- اجتماع الجزائر 12 جانفي 2010.²

• الأزمة المالية 2012: من اتفاق واغادوغو 2013 إلى توافق الجزائر 2014:

خلقت مشاكل التهميش والعزلة ونكث الحكومة لوعودها جملة من المشاكل مما أدى إلى تمرد

جانفي 2012 والذي اتسم بـ:³

✓ التحالف بين حركات التوارق والحركات الإسلامية الموجودة في المنطقة (حركة أنصار

الدين، جماعة التوحيد والجهاد).

✓ عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا الذين كانوا يقاتلون في صفوف القذافي، مدربين جيدا

مدججين بأسلحة جد متطورة.

¹ عطية، مرجع سبق ذكره، ص.282.

² صبرينة محمديوة، "بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين" متوفر على:

[www.djazairress.col/elmassa/9603.\(29/04/2015\)](http://www.djazairress.col/elmassa/9603.(29/04/2015)).

³ عطية، مرجع سبق ذكره، ص.286.

إن تسارع الأحداث وتفاقم وتيرتها، أدت إلى ضرورة التعجيل لانطلاق الحوار مع جميع الفرقاء،

باستثناء الحركات الإرهابية وذلك من خلال:¹

- الحوار المباشر مع أطراف النزاع، باستثناء الحركات الإرهابية.
- تغليب الخيار السياسي على العسكري.
- بعث مشاريع التنمية والمساعدات الاقتصادية.

إلا أن عدم التزام الأطراف بنتائج الاتفاقيات السابقة وانعدام الثقة، نسف مجهودات الجزائر ومبادراتها لحل الأزمة، مما زاد من تأزم الوضع واحتدام الصراع بين الطرفين، إلى حين طلب الحكومة المالية من القوى العسكرية الخارجية التدخل لحسم الأمور بتاريخ 11 جانفي 2013، وفق عملية القط المتوحش(سيرفال)*، ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2085، الصادر في 2012.²

والواقع أنه تم تغييب رؤية الجزائر في تغليب لغة الحوار وفضل الخيار العسكري لحل الأزمة. وبعد مرور سنتين من الأزمة، طلبت الحكومة المالية مرة أخرى من الجزائر التوسط لحل النزاع ففي جانفي 2014، باشرت الجزائر عملية الوساطة حيث تم تأسيس "اللجنة الاستراتيجية الثنائية الجزائرية-المالية حول شمال مالي" في 2014/01/19،³ وانطلقت المفاوضات بصفة رسمية بين الفرقاء الماليين (الحكومة المركزية وممثلي حركات الأزوادية)،⁴ في الفترة الممتدة من 16-24 جويلية 2014، وكان نتيجاً لهذه الجهود المصادقة على "إعلان مسار الجزائر" بتاريخ 09 جوان 2014، من أجل حوار مالي

¹ Hamza Hamouchine , "L'Etat algérien est-il anti-impérialiste ?" :

<http://www.socialgerie.net/img/pdf/etat>. (30/04/2015).

* القط/الهر المتوحش: حيوان إفريقي صغير وله رائحة كريهة.

² كمال محمد جاه الله خضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، مجلة قراءات إفريقية، ع.16 (أفريل 2013)، ص.22.

³ عطية، مرجع سبق ذكره، ص.290.

⁴ الحركات الستة هي: 1/الحركة العربية لتحرير الأزواد، 2/التنسيقية من أجل شعب أزواد، 3/تنسيقية الحركات القومية للمقاومة، 4/الحركة الوطنية لتحرير أزواد، 5/المجلس الأعلى لتحرير أزواد، 6/الحركة العربية لتحرير أزواد.

شامل، والعمل وفق خارطة الطريق التي تتضمن مبادئ المفاوضات السياسية السلمية وآليات إدارة النزاع، والاتفاق على وقف إطلاق النار وكافة أشكال الاقتتال لحل الأزمة واستتباب السلم والأمن في المنطقة، وبذلك تمكنت الجزائر من جمع شمل الفرقاء الماليين بجهود عظيمة.¹

توازيا مع النشاط الدبلوماسي الرسمي، تم إدراج نشاط الدبلوماسية الاقتصادية للمزوجة بين الآليتين لإنجاح الجهود الجزائرية لهندسة الأمن في المنطقة.

2. المساعدات الاقتصادية:

تهدف الجزائر من خلال مقاربتها في المنطقة إلى بعث التنمية الشاملة والمستدامة، لدفع عجلة النمو والتطور ورفع مستوى التعليم والقضاء على الفقر والأمية والجهل ومحاربة أسباب التطرف، من خلال التعاون المنسق بين الجزائر ودول المنطقة للقضاء على أشكال الجريمة المنظمة، التي أصبح يلجأ إليها البعض من سكان المنطقة جراء الفقر، والتي تدر أموالاً وأرباحاً سريعة، وما تسببه هاته الأنشطة غير القانونية كتهريب السلع الغذائية والبنزين والسجائر والمخدرات من انعكاسات على أمن الوطني. وكما هو معروف فإن الفقر هو سبب الانحراف وجميع المشاكل الاجتماعية، فوظفت الجزائر التنمية الاقتصادية كمحور بارز في مقاربتها الأمنية جاهدة لبناء الأمن والاستقرار في المنطقة، فقامت بعدة إجراءات على المستوى الداخلي والخارجي.²

¹ أنور بوخراس، "الجزائر والصراع في مالي"، أوراق كارنيغي، متوفر على:

[www.carnegieendowment.org/2012/10/23. \(19/04/2015\)](http://www.carnegieendowment.org/2012/10/23. (19/04/2015))

² فريدوم سي أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (13 أبريل 2013)، ص ص 3-4.

أولاً: الإجراءات التي قامت بها الجزائر على الصعيد الداخلي:

قامت سياسة الجزائر تجاه مناطق الجنوب المحاذية لمناطق النزاع والتوتر في مالي، بالتركيز على عامل الاقتصاد الذي يعد العامل الأساسي لمعالجة مشاكل المنطقة، مدركة أسباب النزاع الكامنة وراء سوء الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر وكذا العزلة والتهميش وانعدام التنمية.¹ وبذلك كانت مناطق الجنوب الجزائري من أهم انشغالات صانع القرار، حيث تم طرح مجموعة من المشاريع التنموية الهادفة لتنمية الجنوب الكبير والتي جسدت في برنامج "تنمية الجنوب الكبير" حيث تضمن هذا البرنامج:²

✓ معالجة قضية اللاجئين الأفارقة التي أصبحت تؤرق سكان المنطقة، جراء انتشارهم الواسع واحتمال نقلهم للأمراض المعدية والخطيرة وممارستهم للأنشطة غير القانونية، فقامت الجزائر بتقديم المساعدات المالية لدولهم، وضمان معاملتهم الحسنة بعد عودتهم وهذا ما أشرف عليه الهلال الأحمر الجزائري، وفي هذا الصدد تم توقيع اتفاق المتعلق ببرنامج المساعدة للعودة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي سنة 1989، بتمنراست بين الجزائر ومالي والنيجر.

✓ تعزيز وتكثيف المراقبة الحدودية للقضاء على الهجرة السرية، التي بدورها أصبحت تؤرق المجتمع الجزائري، إذ صار الجنوب الجزائري مرتعا لكل المهاجرين السريين وتحديداً تمنراست واليزي.

✓ إدراج العنصر الترقّي ضمن تركيبة المجتمع الجزائري، والحفاظ على خصوصيته.

✓ تمويل المشاريع التنموية لبناء الهياكل القاعدية.

✓ بناء غرف الصناعة التقليدية، حفاظاً على الموروث الحضاري والثقافي.

¹ عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 293.

² حسين بوقارة، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العالم الاستراتيجي، ع.7 (نوفمبر 2008)، ص.7.

وقد دشنت الحكومة الجزائرية عدة مشاريع حيث كانت الانطلاقة من ولاية تمنراست، باعتبارها

الأكثر استيعاباً للعنصر الترقّي ومن بينها:¹

✓ المشروع الضخم لتحويل مياه عين صالح إلى تمنراست ويبلغ طوله حوالي 750 كلم.

✓ مشروع قطاع القطب الحضري أديان، وتم انجازه في إطار المخطط الخماسي التنموي.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الجزائرية بمشاريع تنموية استعجالية على خلفية الأحداث التي

عاشتها ولايات الجنوب بالتحديد، مظاهرات واحتجاجات 2005 بتمنراست، احتجاجات ولاية ورقلة

للمطالبة بالشغل والتنمية والتي على إثرها أصبحنا نتحدث عن تنمية الجنوب الجزائري كحتمية لحفظ

الأمن الجزائري والأحداث الدامية والعنيفة التي شهدتها ولا زالت تشهدها ولاية غرداية.

وعلى إثر ذلك تم تخصيص أكبر ميزانية لتنمية الجنوب الجزائري، إدراكاً من الحكومة أن سياسة

العزلة والتهميش وانعدام التنمية تنجر عنها أزمات لا تحمد عقبها الجزائر في غنى عنها، لذلك عززت

مشاريعها التنموية لولاياتها الجنوبية كغاية ووسيلة لتحقيق الأمن الوطني، وعدم استغلال ذلك من قبل

الأطراف المعادية لخلق حركات أزموية، والاستثمار في الهشاشات التي تعاني منها الجزائر على مستوى

الجنوب الكبير.

ثانياً: الإجراءات التي قامت بها الجزائر بالتنسيق مع حكومة مالي:

قامت الجزائر بانتهاج نفس الأسلوب مع دول الجنوب المحاذي للحدود الجزائرية والتي تعاني من

الفقر المدقع وانعدام التنمية، ويعيش غالبية سكانها حالات مزرية وظروف غير لائقة بالإنسان، لهذا نجد

معظم سكانها خاصة الشباب يتجهون لمزاولة أنشطة غير شرعية كتجارة المخدرات وتهريب الوقود

¹ عطية، مرجع سبق ذكره، ص. 295.

والسجائر، ولعل أشدها خطورة انتشار الأفكار الطائفية المؤسسة للتنظيمات الإرهابية الساخطة على النظام، فيعد بالتالي أكبر تحدٍّ يواجهه دولة مالي، والذي ينعكس سلباً على الأمن الجزائري.¹

لهذا وإدراكاً من خطورة هذا الوضع الكارثي سارعت الجزائر إلى انتهاج سياسات تنموية وتقديم مساعدات اقتصادية لدولة مالي ومسح ديونها، بهدف تنميتها والدفع بعجلة التطور ومحاربة كل أشكال الفقر والجهل والتخلف.

وكأهم مشروع قدمته الجزائر بالتنسيق مع مالي هو: مشروع الطريق السيار العابر للصحراء والذي يربط بين ستة دول مرورا بمالي وهي الجزائر، تونس، النيجر والتشاد ونيجيريا.²

وجراء الأزمة المالية سنوات 2012-2013-2014، ومعاناة الشعب المالي من مخلفات الأزمة وتدهور الأوضاع الأمنية، لم تتقاعس الحكومة الجزائرية عن مساعداتها الإنسانية-المالية-الاقتصادية، بهدف دعم جهود التسوية الدبلوماسية التي تقوم بها لحل الأزمة المالية، وذلك في إطار التنسيق بين الآليات الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية لإنجاح المقاربة الجزائرية، وإيجاد حل نهائي لأزمة مالي.

حيث قدمت خلال شهر جوان 2014، 240 طنا من المواد الغذائية إلى مدينة "كيدال"، ومساعدات أخرى لشمال مالي والنيجر، حيث تم تقديم المعونات الغذائية والأدوية بإشراف الهلال الأحمر الجزائري.³

ومما سبق يمكن القول أن نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عرف حركية أكثر من ذي قبل، وذلك على إثر التوترات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، إذ يصب هذا التحرك وفق المصلحة الوطنية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري.

¹ المرجع نفسه، ص. 297.

² "الشمال المالي بين نداءات العقل ومصالح الغرب"، متوفر على:

<http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component/k2/item/>. (29/04/2015).

³ المكان نفسه.

المطلب الثاني: الآليات السياسية:

1. سياسة الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة:

شهدت الجزائر في تاريخها عشية سوداء، تمثلت في المحنة العصبية التي عاشها الجزائريون، مست بمختلف مستويات الدولة من نظام ومجتمع وأفراد، وجميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مُخلفة حالة من الرعب والخوف وعدم الاستقرار، إذ شهدت الجزائر أزمة سياسية خانقة على إثر توقف المسار الانتخابي ورفض نتائج الانتخابات، حيث تجلت مظاهر هذه الأزمة في العنف المنظم من تخريب وسرقة وقتل ونهب وتخريب المؤسسات العمومية مستهدفة بقاء الدولة وكيانها، إلا أن الجزائر استطاعت التصدي لهذه المحنة، فواجهتها وطوقتها وأكسبت نفسها تجربة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي والخارجي.

فمن خلال تجربتها محليا حاولت تنفيذها خارج حدودها وتحديدا تجاه منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بحكم انتمائها للقارة الإفريقية، وإيمانها منها بضرورة محاربة كل أشكال التطرف والعنف واجتثاث الظاهرة من أصلها، فعمدت بذلك إلى طرح تصورهما حول مكافحة الإرهاب وتجريم منابع تمويل هذا الأخير، وكافة أشكال الإجرام المنظم العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي.

أولاً: مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي:

تعد الجزائر دولة رائدة في مواجهة التطرف والإرهاب، وذلك من خلال تبنيها لمجموعة من الآليات كخطوة دبلوماسية لتطويق الظاهرة والقضاء عليها واستئصالها من المجتمع الجزائري، متبنيه أسلوب الحل السلمي والحوار السياسي، لنبذ العنف والتطرف والمغالاة في الدين، فكان "قانون الرحمة" و"الوثام المدني"، و"ميثاق المصالحة الوطني"¹ و يعد هذا الأخير من بين السياسات الدولية المعمول بها

¹ امحمد برفوق، "اعتراف أمريكي ريادي بالدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي"، جريدة الشعب، ع.15050 (ديسمبر 2009)، ص.2.

لكونه يقوم على مفهوم موسع لسياسة العفو الشامل على مرتكبي الجرائم وعدم متابعتهم وفقا لحدود معينة، وذلك تماشيا مع المصلحة الوطنية، من بين الآليات السلمية التي لجأت الجزائر إليها بعد نفاذ الحل العسكري.¹

وقد طورت الجزائر من فكرة العفو الشامل عندما تبنت قانون الوثام المدني سنة 1999، والذي يدعم فكرة العودة والاندماج داخل المجتمع على أساس العفو وعدم المتابعة، وبهذا برهنت الجزائر على فعالية سياستها في مجال تطويق ومحاربة ظاهرة الإرهاب، التي أرقت المجتمع الجزائري لسنوات طويلة، وكادت أن تقضي على مؤسسات الدولة.

وقد رأّت الجزائر في نشاط الأحزاب السياسية ذات الغطاء الديني، عاملا من عوامل نشوء الخلايا الإرهابية، ساعية إلى تقليص العمل الحزبي الذي يهدف إلى زعزعة استقرار كيان الدولة، فقامت بمجموعة اجراءات منها:²

✓ منع استخدام أي نشاط سياسي كغطاء لنشاط إرهابي.

✓ منع التلاعب بمقومات الهوية الوطنية للدولة.

ثانيا: مكافحة الإرهاب عبر الوطني:

لاتزال جهود الجزائر متواصلة للقضاء على الإرهاب المتواجد خارج حدودها والمهدد للسلم والأمن الإقليمي والأمن الوطني على وجه الخصوص، وهذا بالتنسيق مع دول منطقة الساحل الإفريقي، وتعزيز صيغ التعاون الثنائي والجماعي لمحاربة الإرهاب.

وتعد الخبرة الجزائرية في التصدي للإرهاب من الاستراتيجيات الدولية الناجعة، مما أكسبها ثقة المجتمع الدولي وجلب الاهتمام بأساليب الجزائر في مواجهة الإرهاب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر

¹ برفوق، "اعتراف أمريكي ريادي بالدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.3.

² برفوق، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، محاضرة غير منشورة، لطلبة العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص.21.

من سبتمبر سنة 2001، والتي بموجبها تم الإقرار بأن الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للأوطان والحدود ذات طابع متجدد، تعاني منها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

سعت الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، بالاعتماد على صيغ تعاونية تشاركية مع دول المنطقة للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، التي استقطقت ووجدت الأرضية الخصبة لنشاطاتها، فشاركت الجزائر في مجموعة من الآليات سيتم ذكر أهمها كالتالي:

❖ **اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب** بتاريخ 22 أبريل 1998، دخلت حيز التنفيذ في ماي

1999، ومن أهم مبادئها:¹

✓ نيل العنف بكل صورته.

✓ تعزيز التعاون العربي-العربي، في مجال الأمن.

أما على المستوى الجهوي والإقليمي:

❖ **الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب والوقاية منه** سنة 1999، ورد في نصها في المادة 04:²

- تعهد الدول الأطراف بالامتناع عن دعم الجماعات الإرهابية بأي طريقة.
- قيام الدول الأطراف بكل الاجراءات اللازمة لمنع ومكافحة النشاطات الإرهابية.
- منع استخدام أراضيها لأي عمل إرهابي.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع انشاء شبكات دعم الإرهاب.
- تحقيق وتشجيع التعاون لمحاربة الإرهاب.

¹ باسط، مرجع سبق ذكره، ص.122.

² "اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة الإرهاب"، المادة 04 من الديباجة، متوفر على:

❖ الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بتاريخ 16 مارس 2010، وعقد في الجزائر أعمال الندوة الوزارية لدول منطقة الساحل الإفريقي، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين من الجزائر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، ليبيا، النيجر، تشاد¹، وذلك لبحث الوضع الأمني في الساحل وتنسيق الجهود للتصدي للإرهاب والإجرام المنظم العابرة للحدود، حيث يتمثل عمل الجبهة في:²

- تقييم شامل للوضع الأمني لمنطقة الساحل.
- تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن وتعزيز التنمية.
- تنفيذ برامج تنموية شاملة لتحسين ظروف السكان والمعيشة الاقتصادية.
- سعي الدول للتذكير أن الوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتها تكون ضمن محاور أساسية منسقة كالتالي:³

✚ على المستوى الوطني: تتحدد مسؤولية الدول في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل حزم وفعالية.

✚ على المستوى الثنائي: تعزيز وتدعيم التعاون بين دول المنطقة، ووضع آليات ثنائية للتصدي للتهديدات اللاتماثلية، (الإرهاب، تجارة المخدرات، الهجرة السرية، الاتجار بالبشر والسلاح).

✚ على المستوى الإقليمي: ترقية وتطوير التعاون من أجل بناء خارطة أمنية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، والتصدي لنشاط الجريمة المنظمة.

✚ على المستوى الدولي: حث المجتمع الدولي للتصدي، ومواجهة وتطوير جرائم الإرهاب.

¹ عمورة، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

² عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات، "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، ع. 561 (أفريل 2010)، ص. 26.

³ عمورة، المرجع نفسه، ص. 103.

أما عن العوامل التي تعزز من مكافحة الإرهاب فهي:

- الإرادة الحازمة للقضاء على الإرهاب.
 - تحديد تعريف توافقي للإرهاب، وتمييزه عن المقاومة الشرعية لنزح الاحتلال والاستعمار.¹
 - وضع استراتيجية محكمة وفعالة للحد من الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إلى جانب هذه الآليات التي شاركت الجزائر وكانت طرفا فاعلا فيها فتم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية، الخاصة ببحث مسألة الإرهاب ومن بينها:²
- ✓ تنظيم قمة الجزائر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بتاريخ 14 سبتمبر 2004.
 - ✓ لقاء الجزائر الذي تمخض عنه إنشاء: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، وتم تدشينه في 13 أكتوبر 2004 من قبل رئيس الجمهورية ومقره بالجزائر.³
- ويقوم هذا المركز بالبحث عن مناطق نشاط وتواجد الجماعات الإرهابية الساحل الصحراوي، ويهدف لدعم التعاون والاعتماد الأمني المتبادل بين الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ويسعى هذا المركز إلى إنشاء "وحدات الدمج والارتباط"، وتعزيز عمل الاستخبارات حول الإرهاب التي ترتدي أهمية محورية بالنسبة للجزائر.⁴
- هذا فيما يخص الآليات والمبادرات التعاونية التي كان للجزائر دورا كبيرا فيها إيماننا منها بحتمية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الميدان لمحاربة الإرهاب.

¹ هاني الدحلة، "التمييز بين الإرهاب والمقاومة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.11 (صيف 2006)، ص.125.

² قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص.169.

³ Salim Tlemçani, "Lutte contre EL Qaida dans la région du sahil Aide militaire de L'Algérie au Mali", **Le quotidienne EL Waten**. N°5626, 5/06/2009, p.5.

⁴ "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، متوفر على:

<http://carnegieendowment.org/sada/2014/04/03/> (30/04/2015).

وفيما يخص البعد العسكري والعملياتي في الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب لاستكمال العمل الدبلوماسي والسياسي بالعمل العسكري للقضاء على الظواهر المرضية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي، على إثر توسع نشاط التنظيمات الإرهابية تحت غطاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مما أدى إلى ضرورة خلق آليات عسكرية منها: **وحدة التنسيق والاتصال**، تنفيذًا لتوصيات وزراء خارجية كل من: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، التشاد.¹

ضمن مساعي الجزائر في مجال التنسيق العسكري لمحاربة الإرهاب، تم عقد اجتماع ضم دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر)، في الفترة الممتدة من 12-13 أوت 2009، بولاية "تمنراست" بالجنوب الجزائري لتفعيل التعاون العسكري، حيث تم **إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOK)²**، التي نصبت رسميًا خلال اجتماع "تمنراست" في 21 أبريل 2010، بولاية تمنراست ومن بين المهام المسندة لها:³

- القيام بعمليات البحث عن الجماعات الإرهابية وتصنيفها.
 - ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة، وتنفيذ عمليات محاربة الجماعات الإرهابية
 - ضرورة التنسيق الأمني-الاستخباراتي، بين دول الميدان.
- ❖ ندوة الجزائر الدولية حول "الشراكة والأمن والتنمية" سبتمبر 2011 تم الاتفاق دوليًا على ضرورة محاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ❖ المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي: الذي تضمن مخطط العمل لسنتي 2012/2013، تم التأكيد على ضرورة تجفيف منابع التمويل التي يعتمد عليها الإرهاب.⁴

¹ باسط، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

² "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، جهود مشتركة"، مجلة الجيش، ع. 579 (أكتوبر 2011)، ص. 18.

³ المرجع نفسه، ص. 19.

⁴ قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص. 170-171.

لم يقتصر التعاون الجزائري لمحاربة الإرهاب على المستوى الإقليمي، بل تعداه إلى المستوى الدولي، في إطار التنسيق العسكري الأمني واللوجستيكي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، واستفادة هذه الأخيرة من خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب العابر للحدود.¹

وعلى إثر ذلك جاءت مبادرة **مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI)** سنة 2005،² وهي بمثابة امتداد لمبادرة "بان ساحل PSI"^{**} حيث تم توسيع هذه الأخيرة لتشمل كل من الجزائر، وتونس، المغرب، نيجيريا، ومن بين أهم أهدافها:³

- مساعدة الدول الأعضاء لبناء القدرات المحلية، وتدعيم التعاون بين دول المنطقة لمواجهة التطرف والعنف المنظم.

- تعزيز القدرات الإقليمية، والتعاون بين قوات الأمن لمواجهة الإرهاب.

أما على الصعيد المغربي فإن الجزائر تدرك حجم التحديات الأمنية المعقدة، وما تطرحه المنطقة المغربية من مشاكل، كونها من الامتدادات الجيوسياسية للجزائر، لذلك سعت لبناء تصور مشترك واعتماد أمني متبادل بين دول المغرب العربي، وتجسد ذلك من خلال اجتماع المملكة المغربية في 21 أبريل 2013 حيث تم التطرق للتهديدات الجديدة التي تواجه المنطقة،

¹ برفوق، "اعتراف أمريكي ريادي بالدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص.4.

* **TSCTI** : The Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative.

² "الولايات المتحدة الأمريكية توسع شبكاتهما في إفريقيا"، متوفر على:

<http://www.mauriweb.info/ar/index.php/focus/-45.html>. (30/04/2015).

³ "أمريكا والقاعدة بالساحل"، متوفر على:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/7/7>. (30/04/2015)

** **PSI** : Pan Sahel Initiative.

والتي من شأنها زعزعة الاستقرار والأمن وبذلك تم الاتفاق على النقاط التالية:¹

- تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب وتنسيق العمل الجماعي بين دول الجوار لمجابهة

التهديدات المشتركة، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية.

- دعم وإرساء أسس شراكة بين دول المغرب العربي، ودول الصحراء الكبرى.

- قطع تمويل الجماعات الإرهابية.

حرصا من الجزائر على العمل وفق دوائر انتمائها الطبيعي، وسعيها منها لتنسيق الجهود الثنائية

والجماعية الدولية والإقليمية، قامت بالتنسيق مع الدول الأوروبية للتصدي لكافة التهديدات العابرة للحدود.

فعلى الصعيد المتوسطي سعت الجزائر للعب دور بارز في علاقاتها مع دول الضفة الغربية،

وتنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تم توقيع اتفاق شراكة في مجال مجابهة

الإرهاب وضمانا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، التي باتت هي الأخرى تؤرق الدول

الأوروبية التي عملت على تقديم المساعدات المالية وتنمية دول جنوب المتوسط للحد من ظاهرة الهجرة

السرية التي تقوض السلم والاستقرار نظرا لما تخلفه من تداعيات على المجتمع.²

هذه المبادرات والآليات التي انتهجتها الجزائر، على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، جعلها

رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، في إطار تعزيز التنسيق الأمني- الاستخباراتي واللوجستيكي، لتطويق

والحد من نشاط الجريمة الإرهابية، المتعلقة بجرائم أخرى أشد خطورة هي الاتجار بالبشر والجنس وتهريب

السلاح والمخدرات، الهجرة السرية، لذلك فعملت على طرح تصورها الأمني مع دول المنطقة للقضاء على

مختلف التهديدات اللاتمائية التي ترعرعت ونمت ووجدت البيئة المناسبة لتوسيع نشاطها في الصحراء

الكبرى لتطال دول الجوار تحديداً الجزائر، إثر انفلات الأوضاع الأمنية في مالي وليبيا، وتعميق حالة

اللامن، والتي فرضت على الأمن الجزائري رهانات جديدة.

¹ باسط، مرجع سبق ذكره، ص ص، 129-130.

² بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2. السياسة الجزائرية لتجريم دفع الفدية:

سعت الجزائر من خلال خبرتها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب إلى اقناع المجتمع الدولي باتخاذ كل أشكال وصيغ التعاون الإقليمي والدولي، لضرورة التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، بكل الوسائل والآليات السياسية، الأمنية والعسكرية ولعل أهم اسهام للجزائر كان في طرح تصورها ومقترحها حول تجفيف منابع تمويل الإرهاب، ورفض كل أشكال الابتزاز من طرف التنظيمات الإرهابية، مستعملة التهديد أو الاختطاف والحجز لطلب الفدية لتمويل جرائمها ونشاطاتها.¹

وبذلك دعت الجزائر من خلال مبادرتها إلى توحيد التشريعات الوطنية والدولية، للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة ومصادر التمويل.

وأمام تنوع وتعدد مصادر التمويل والتمويل للخلايا والتنظيمات الإرهابية، كان لزاما على الجماعة الدولية اتخاذ إجراءات للتصدي للإرهاب، وقطع الطريق أمامه باعتباره جريمة عبر وطنية، تعاني منها مختلف الدول فكان سعي الدول حتمية تقودها المصلحة الوطنية، للقضاء على مهددات أمنها واستقرار مجتمعاتها، وعلى رأسها الجزائر التي عانت ولازالت من أبشع جرائم الإرهاب، في طرح تصورها حول تجريم وتجفيف منابع ومصادر التمويل.

حاولت الجزائر طرح وجهة نظرها حول تجريم دفع الفدية لتجفيف منابع الإرهاب، ودافعت عن هذا المقترح في المحافل الدولية والإقليمية، معتبرة أن الفدية من الوسائل التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية في تمويلاتها. هادفة لقطع الطريق أمام نشاط الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل، فطرحت على مجلس الأمن الدولي مقترح تجريم دفع الفدية الذي يعتبر أحد أهم الطرق لتمويل نشاطه، سعيا منها لمحاربة وتطويق ظاهرة الإرهاب عبر الوطني، وتكثيف وتنسيق الجهود الدولية لتجريم دفع

¹ باسط، مرجع سبق ذكره، ص ص. 129-130.

الفصل الثالث الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

الفدية، وأن توجه تلك الأموال للتنمية بدل دفع الفدية، للمساهمة في القضاء على الفكر المتطرف الإرهابي بمنطقة الساحل الصحراوي.¹

توجت الجهود الجزائرية بمصادقة مجلس الأمن في دورته 6247، على اللائحة رقم 1904 سنة 2009 المتضمنة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، بعد محاولات مريرة ومساعد جادة وجهود دبلوماسية جبارة من طرف الجزائر، ومثلت ذلك تكملة للائحة 1373 واللائحة 1267 كما صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2012 على قرارا دعت فيه الأطراف الأعضاء لعدم تمويل النشاطات الإرهابية.²

¹ محمد مومن، "جريمة تمويل الإرهاب في القانون المغربي"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات"، جامعة قاصدي مباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (27-28 فيفري 2013)، ص.64.

² التعاون الدولي ضد الإرهاب، تثمين الجهود، "مجلة الجيش"، ع.543 (أكتوبر 2008)، ص.28.

خلاصة:

مما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تتجه نحو التعاطي أكثر مع الفضاء الإفريقي الهش والمتأزم، ذلك أن سلوك الجزائر حاليا يتجه نحو الشراكة الإفريقية-الجزائرية مع دول المنطقة لاستتباب الأمن والهدوء بعد حالة الفوضى التي أضحت سمة المنطقة الساحلية، وبذلك قامت المقاربة الأمنية الجزائرية على المنظور الاقتصادي لتحقيق التنمية، إذ يعد الدور الجزائري في المنطقة دورا محوريا، خاصة بعد إسقاط نظام القذافي وسقوط شمال مالي في قبضة الجماعات المسلحة. ومن خلال التطرق لمختلف الآليات والمبادرات التي انتهجتها الجزائر للحد من ظاهرة الجريمة المنظمة بكل صورها والقضاء على الإرهاب، وأنه لتخطي التحديّات والتهديدات المشتركة. أولوية التنسيق والاعتماد الأمني المتبادل القائم على احترام السيادة الوطنية ورفض التدخل الخارجي، وضرورة الربط بين الأمن والتنمية كبديل لنشاط الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، فقامت الاستراتيجية الجزائرية على أسلوب العمل الدبلوماسي بالتوازي مع العمل الميداني العسكري.

المخاتمة

يعد موضوع الأمن الوطني من أعقد المواضيع التي تواجه الدول اليوم بفعل التحولات التي شهدتها البيئة الدولية، والتوسع في مضامين الأمن وتنوع مصادر وطبيعة التهديدات، وتراجع مفاهيم السيادة الوطنية في عصر العولمة، التي حتمت إعادة النظر في واقع التهديدات الجديدة التي ظهرت كتحدٍ في مواجهة الدول.

تعاني الجزائر بموقعها الاستراتيجي المجاور لدول غير مستقرة، مخلفات وتبعات أشكال العجز والفشل الدولتي، إذ أصبحت مطالبة بمراجعة علاقاتها مع دول حزامها الأمني أكثر من السابق، حيث شكل الإقليم الجزائري رهانا حقيقيا للفواعل المهددة للأمن الوطني، ويتضح ذلك من خلال تأثير الجزائر بمجريات الأمور في دول الجوار وحجم التهديدات التي تطرحها الدائرة الإفريقية، إذ تمثل منطقة الساحل ذات الطابع الهش والمتأزم منطقة خطيرة تحدث فيها النزاعات الدائمة أو المؤقتة.

لتخطي الأزمة الأمنية والسياسية التي تعاني منها المنطقة سعت الجزائر لتفعيل المقاربة التنموية كمفتاح أساسي للقضاء على الفقر، ومجابهة الأنشطة غير الشرعية التي أصبح يلجأ لها البعض من سكان المنطقة، ولمواجهة التهديدات العابرة للأوطان كالفقر والأمراض والأوبئة (الإيدز، الملاريا مؤخرا الإيبولا) والجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي، والتلوث والمجاعة، التي اتضح أنه لتجاوزها يستوجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- ✓ تنمية وتطوير المبادلات الاقتصادية والتجارية بين دول الإقليم، والرفع من الاستثمار.
- ✓ تعزيز وتفعيل المبادرات التنموية لدفع عجلة النمو والتطور في سبيل القضاء على الفقر والتهميش والعزلة، لتحقيق تنمية مستدامة شاملة تضمن حقوق الأجيال القادمة.
- ✓ ضمان الحد الأدنى من مقومات حقوق الإنسان وحقوق الكينونة والتمكين، والتوزيع العادل للثروات وتحقيق الديمقراطية وآليات الحكم الراشد.

✓ قطع الطريق أمام التدخل الخارجي، والاهتمام بمشاكل القارة الإفريقية من طرف أصحابها وحلها في إطارها الإفريقي.

✓ الاهتمام بالبعد الثقافي وترسيخ آليات الدبلوماسية الشعبية بين بلدان الإقليم بإشراك فواعل المجتمع المدني وتقريب الشعوب من بعضها البعض، مع ابراز أهمية العمل المشترك للرأي العام توازيا مع النشاط الدبلوماسي الرسمي لاستتباب السلم وإعادة بناء الأمن.

✓ انتهاج آليات ومبادرات التعاون الإقليمي للقضاء على للتنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم، وذلك بتطوير وتعزيز صيغ الاعتماد الأمني المتبادل الاستخباراتي- اللوجستيكي بانتهاج استراتيجيات وقائية.

من الواضح أن المقاربة الأمنية الجزائرية قامت على متلازمة الأمن والتنمية كرهان لتخطي الأزمات، إذ يعدُّ الأمن في المنطقة غير قابل للتجزئة، ومتعدد الأبعاد وينبغي لتحقيقه الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية. فوفقاً للتصور الجزائري يعد الفقر والحرمان وانعدام التنمية، والتهميش والاقصاء أهم العوامل المسببة للأزمات، والقضاء عليها مرتبط بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

إذ يعدُّ أسلوب العمل الجماعي المنسق لمجابهة التحدّيات المشتركة في الإقليم السبيل الوحيد لمعالجة مختلف التهديدات التي تتخر جسم المنطقة وتفتك بكيان دولها، فغالبا ما يكون مردها العامل الاقتصادي وعدم قدرة السلطات المركزية على ضمان وتوفير الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية لأفرادها، مما نتج عنه ردود فعل عنيفة جراء الحقد والسخط لدى أفرادها الأمر الذي دفعهم في غالب الأحيان إلى التمرد والعصيان وممارسة مختلف الأنشطة غير القانونية.

ويتبع ذلك من إدراك الجزائر لأهمية وألوية التنسيق والتعاون الإقليمي المتعدد الأبعاد مع دول المنطقة للتصدّي للتهديدات الجديدة، وضرورة تبني استراتيجية أمنية لمواجهة النشاطات غير الشرعية

التي تعصف بالإقليم بهدف استئصالها من أساسها أو تطويقها للحد من انعكاساتها السلبية على الأمن الجزائري، وهذا ما يدفع الجزائر لتوطيد وتمتين علاقاتها مع دول المنطقة تأكيداً لانتمائها الإفريقي، واستناداً لخبرتها الرائدة في محاربة الإرهاب واعطاء بعد دولي لمكافحة وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

ترى الجزائر في الإرهاب التهديد المشترك لدول المنطقة، من خلال تضاعف نشاطاته الجهادية بعد تعدد تنظيماته كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد، حركة أنصار الدين، بوكو حرام، إذ يعد أكبر تهديد على خلفية حجم الأضرار التي يلحقها بالأمن الوطني والإقليمي.

ومن خلال قراءتنا لواقع التهديدات الأمنية في الساحل اتضح أن الأمن الوطني يتأثر بعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة، ذلك أن تحقيق الأمن الجزائري يعتمد بدرجة أولى على استقرار منطقة الساحل الإفريقي، فالتخوف الجزائري من تداعيات التهديدات الأمنية الآتية من جوارها الجغرافي، والتي أصبحت سمة الفوضى واللااستقرار صفاتها الأساسية، من بين أولويات تحقيق استراتيجية الأمن الوطني. ومن بين التهديدات المؤثرة على الأمن الوطني النزاعات طويلة الأمد؛ وتحديداً قضية الطوارق إذ تعد هي الأخرى من بين الشواغل الأمنية التي تحوز الأولوية في صياغة المقاربة الأمنية، بالنظر لما تشكله من تحدٍ حقيقي لأمن الجزائر، فسارعت هذه الأخيرة إلى انتهاج سياسات وحلول وقائية تحول دون انفجار الأزمة واحتواءها خوفاً من انتقال عدوى المطالبة بالانفصال إلى طوارق الجزائر، فقامت بتنمية مناطق قطنهم ودمجهم في المجتمع، ودفع عجلة النمو في الجنوب الجزائري الكبير بطرح مشاريع اقتصادية، لتدارك واحتواء الخطر القادم من الجنوب.

بادرت الجزائر بمساعيها الحميدة وجهود دبلوماسية لئلا يمتد النزاع الطوارقي منذ بداية تفجره، مشرفة على عمليات الوساطة بين الحكومة المركزية في باماكو وبين الحركات المطالبة بتحرير إقليم أزواد من 1991 ثم 2006 و2014، بالإضافة إلى ذلك حاولت مساعدة دول المنطقة من خلال مسح ديونها وتقديم

المعونات المالية والإنسانية لها لتخطي مشاكل العجز التنموي وكبديل عن النشاطات غير الشرعية، لاحتواء تأثيراتها على استقرار الجزائر مستقبلاً.

يتعارض الانشغال الدولي بمنطقة الساحل والصحراء وما تفرزه من تهديدات صلبة ولينة، بحجة مكافحة الإرهاب الدولي والإجرام المنظم العابر للحدود، مع تصورات الجزائر بأن مشاكل القارة الإفريقية يجب أن تحل من طرف أصحابها وعلى دول المنطقة حماية أمنها بنفسها، مما يوضح سعي الجزائر المتواصل لهندسة الأمن الإفريقي والدفاع عن مبادرات التنمية والشراكة الإفريقية والعمل وفق مبادئ الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن الوطني، واهتمامها بدعم المبادرات والآليات الإقليمية للتنسيق في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك بإنشاء لجنة الأركان العملياتية والمركز الإفريقي حول الإرهاب، إيماناً منها بضرورة العمل الجماعي بين دول الإقليم لضمان الأمن والاستقرار وفق مقاربة "المجمع الأمني الإقليمي"، ذلك أن أمن أي طرف لا يتم بمعزل عن باقي الأطراف المنتمية لنفس الإقليم.

إن الأمن الوطني يتأثر بكافة الانعكاسات السلبية لانعدام الاستقرار السياسي، التي مصدرها الرئيس الانتماء إلى دوائر إفريقية مثقلة بالمشاكل والعجز والهشاشة البنوية وضعف المؤسسات السياسية، وهذا ما برهنا عليه من خلال تحليل تأثير الأمن الجزائري بمجريات الأمور في الساحل الإفريقي، خاصة النابعة من نشاط الجريمة المنظمة والعمليات الإرهابية التي تستهدف كيان الدولة، التي تمس بمشتملاتها مختلف الوحدات المرجعية للأمن الوطني الجزائري.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المصادر

أ. القرآن الكريم.

ب. الوثائق الرسمية

1. الدستور الجزائري، الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بالقانون 02-03 الممضي في 10 أبريل 2002، الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.
2. الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل ب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-11، مؤرخ في 25 رمضان 1415، الموافق لـ 25 فيفري، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، ع.11، 01 مارس 1995.
4. الأمم المتحدة، بيان مجلس الأمن في ما يتعلق بـ "السلام والأمن في إفريقيا"، 12 ديسمبر 2013.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

5. الأصفر، أحمد عبد العزيز. عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
6. الإقداحي، هشام محمود. تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي، سياسي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
7. البداينة، موسى نياي. الأمن الوطني في عصر العولمة. عمان: الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2014.
8. البداينة، موسى نياي. التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

9. بن القبي، صالح. "الدبلوماسية بين الأمس واليوم"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962. الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دون سنة نشر.
10. بن حارب، عبد الرحمن يوسف. العولمة وأثرها على الأمن القومي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. دون مكان نشر: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
11. بن شريط، عبد الرحمن. الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة. الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.
12. بن عنتر، عبد النور. الأمن المتوسطي الجزائري: الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
13. الخزرجي، ثامر كامل. العلاقات السياسية الدولية. عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2005.
14. خيرى، سمير. الأمن القومي العربي. بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983.
15. الدويري، فايز محمد. الأمن الوطني. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
16. الدين عيد، محمد محي. الإجرام المعاصر. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
17. ربيع، حامد. نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.
18. سعد، حقي توفيق. مبادئ العلاقات الدولية الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.5، 1999.
19. سيد الأهل، حسن حسن الإمام. مكافحة الهجرة غير الشرعية، على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.
20. السيد حسين، عدنان. نظرية العلاقات الدولية. بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
21. شحاتة، علاء الدين. التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2000.
22. الشقحاء، فهد بن محمد. الأمن الوطني: تصور شامل. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
23. شلالا، نزيه نعيم. الجريمة المنظمة. دون مكان نشر، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

24. صبري مقلد، إسماعيل. العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط5، 1991.
25. الصديقي، سعيد. الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
26. صقر، نبيل وقمراوي، عز الدين. الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري. الجزائر: دار الهدى للنشر، 2008.
27. طشطوش، هائل عبد المولى. الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.
28. عبد الله، محمد مسعود وعلي عباس، مراد. الأمن والأمن القومي. بنغازي: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006.
29. العجمي، بن عيسى محسن. الأمن والتنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
30. العجيلي، محمد صالح ربيع. مثلث الرعب العالمي، الإرهاب. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.
31. العجيلي، محمد صالح ربيع. مثلث الرعب العالمي، الجريمة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.
32. فاروق، عبد الخالق. اختراق الأمن الوطني المصري، رؤية سيولوجية. مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1992.
33. قطيش، نواف. الأمن الوطني وإدارة الأزمات. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2011.
34. كاظم، هاشم نعمة. إفريقيا بعد 11 سبتمبر، الانخراط والتعاون. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
35. كامل ممدوح، شوقي مصطفى. الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.
36. الكيلاني، هيثم. مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996.

قائمة المصادر والمراجع

37. محمود خليل، أحمد. الجريمة المنظمة، الإرهاب وغسيل الأموال. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.
38. مصباح، زايد عبيد الله. الدبلوماسية. لبنان: دار الجيل، ط.2، 2001.
39. مصباح، عامر. نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011.
40. مصباح، عامر. نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009.
41. مكنامارا، روبرت. جوهر الأمن. تر: يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
42. نبيه، نسرین عبد الحميد. الجريمة المنظمة عبر الوطنية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.
43. هاشم، نعمة كاظم. إفريقيا بعد 11 سبتمبر، الانخراط والتعاون. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
44. هويدي، أمين، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط. القاهرة: دار الشروق، 1991.
45. الوهيد، محمد سليمان. ماهية الجريمة المنظمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.
- 2.المجلات:**
46. "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، جهود مشتركة"، مجلة الجيش، ع.579، أكتوبر 2011.
47. أدام، شهرزاد. "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع.2، 2013.
48. أمال، ش، الأمن والتنمية: تحديات القارة الإفريقية، مجلة الجيش، ع.533، أوت 2009.
49. أيت عميرات، أمال "التعاون العابر للحدود"، مجلة الجيش، ع.561، أبريل 2001.
50. برقوق، امحمد. "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، ع.7، نوفمبر 2008.

51. بوزيد، عمار وآيت عميرات، مليكة، "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، ع.561، أبريل 2010.
52. بوقارة، حسين، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العالم الاستراتيجي، ع.7، نوفمبر 2008.
53. التعاون الدولي ضد الإرهاب، تثمين الجهود"، مجلة الجيش، ع.543، أكتوبر 2008.
54. الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته، دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19، صيف 2008.
55. الخضر، كمال محمد جاه الله. "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية" مجلة قراءات إفريقية، ع.16، جوان 2013.
56. الدحلة، هاني. "التمييز بين الإرهاب والمقاومة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.11، صيف 2006.
57. دبالو، سيدي المختار محمد الصالح. "الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي"، مجلة قراءات إفريقية، ع.16، جوان 2013.
58. زياني، صالح. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع.5، دون سنة نشر.
59. زيدومة، درياس. "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع.1، مارس 2011.
60. صايح، مصطفى. "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.2، ديسمبر 2014.
61. عباس، مراد علي. "مشكلات الأمن القومي، نموذج تحليلي مقترح"، مجلة دراسات استراتيجية، ع.105، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
62. عبد الدايم، أحمد ومحمد حسين. "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها" مجلة قراءات إفريقية، ع.16، جوان 2013.
63. عميور ب، "المناطق الحدودية اليقظة تفرض نفسها"، مجلة الجيش، ع.584، مارس 2012.
64. فيليو، جان بيار. "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: تحد جزائري أم تهديد عالمي"، أوراق كارنيغي، ع.104، أكتوبر، 2009.

65. كارولين، توماس، تر: محمد الصديق بوخريص. "الحوكمة العالمية، التنمية والأمن الإنساني استكشاف الروابط"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع.3، جويلية 2012.
66. مساعد ض، "السلم والأمن: أولوية في مجال الشراكة"، *مجلة الجيش*، ع.533، أوت 2009.
- 3. الرسائل الجامعية:**
- أ. الأطروحات:
67. عطية، إدريس. *مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي*، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
68. لخضاري، منصور. *استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011*، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.
- ب. الرسائل:
69. باسط، سميرة. *الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
70. بويبية، نبيل. *المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011.
71. حسام، حمزة. *الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري*، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
72. سعداوي، عمر. *الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، التحديات والبدائل*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013.
73. عمورة، اعمر. *التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة جيو أمنية*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011.
74. قلاع الضروس، سمير. *المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013.

75. ناصر، عامر. الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012.

4. التقارير:

76. بن عنتر، عبد النور. "الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

77. بوحنية، قوي. "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 4 جوان 2012.

78. بوحنية، قوي. "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2014.

79. جارش، عادل. "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي، دون سنة نشر، 2015/04/23.

80. سي أونوفا، فريدوم وإي إزريم الحناشي، جيرالد. "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، ج.2، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2013.

81. سي أونوفا، فريدوم. "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 13 أبريل 2013.

82. شافعي، بدر. "اشكالية التدخل الدولي في ليبيا"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 11 مارس 2015.

83. كمال الدين، شيخ محمد عرب. "التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري 2014.

84. يحيى، زبير. "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

5. الجرائد:

85. برقوق، امحمد. "اعتراف أمريكي ريادي بالدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي"، *جريدة الشعب*، ع.15050، ديسمبر 2009.
86. برقوق، امحمد. "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي"، *جريدة الشعب*، ع.14466، 6جانفي 2008.
87. *جريدة الجزائر الجديدة*، "تعريف جديد للإرهاب يشمل التحريض والإشادة والدعم"، ع.1082، 2009./06/14
88. دبيلي، أحمد. "التنمية لن تكون في غياب الأمن"، *جريدة الشعب*، ع.1509، أكتوبر 2010.
89. سعود، صالح وبرقوق، سالم. "أي موقع للجزائر في الترتيبات الأمنية بالساحل الإفريقي"، *جريدة الشعب*، ع.15050، الجزائر.
90. المقاربة الجزائرية الحل الأنجح لمالي"، *جريدة الشعب* ، 18 ديسمبر 2008.

6. الندوات والملتقيات العلمية:

91. بارة، محمد كمال رزاق. "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الاستراتيجية"، أشغال الملتقى الوطني: "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق". الجزائر: 15 أكتوبر 2012.
92. بن الشيخ، عصام وسويقات، الأمين. " ادماج المقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن والمجتمع المدني في صياغة المشروع التنموي"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات". (27-28 فيفري 2013)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
93. بوشنافة، شمسة. "استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات-التحديات". (27-28 فيفري 2013)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قائمة المصادر والمراجع

94. جرجري، هاني فتحي. "جريمة الاتجار بالأشخاص والجهود المصرية لمكافحتها"، أعمال الندوة الإقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، القاهرة، 2007.

95. ديب، عبد الحفيظ. "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديداً دول الساحل". أشغال الملتقى الوطني حول: "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق". الجزائر: 15 أكتوبر 2012.

96. العمراوي، محمد السنوسي. "الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء و أثرها في تحقيق الأمن المغاربي"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات". (27-28 فيفري 2013)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

97. مخلوف ساحل، "اشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي"، المؤتمر المغاربي الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات- التحديات". (27-28 فيفري 2013)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

98. مومن، محمد. "جريمة تمويل الإرهاب في القانون المغربي"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات". (27-28 فيفري 2013)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

99. ولد الكتاب، محمد الأمين. "تداعيات حرب شمال مالي على الأوضاع في موريتانيا"، المؤتمر الدولي المغاربي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات". (27-28 فيفري 2013)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

8. المحاضرات:

100. برقوق، امحمد. "منطق الأمننة في ساحل الأزمات" محاضرة غير منشورة، لطلبة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012.

101. برقوق، امحمد. "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، محاضرة غير منشورة، لطلبة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012.

102. برقوق، امحمد. "رهانات سياسية"، حوار في الإذاعة الجزائرية الأولى، 2015/04/22.

9. المقابلات:

103. مقابلة مع السيد: بوشريط، كريم. مدير مكتب بلدان الساحل المجاورة، وزارة الشؤون الخارجية، 2015/02/12.
104. مقابلة مع السيد: عميروش. مدير مكتب تونس بالمديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015/02/15.
105. مقابلة مع السيد: برانسي، سيد علي. مدير فرعي لمراقبة ونزع التسليح، وزارة الشؤون الخارجية، 2015/02/09.
106. مقابلة مع السيد: شريف، حسان. مدير مكتب بلدان الساحل المجاورة، المديرية العامة لإفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015/02/15.

8. المواقع الإلكترونية:

107. الواعر، محمد الأمين. "إقليم أزواد"، في:
<http://essirage.net/news-andrepor25-28-19-25-05.2012 ts/836>
108. الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، فقرة:7، من الديباجة، متوفر على:
<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?Artl>
109. عبد الفتاح، أسماء. "الاتفاق المبدئي بين الحركات المسلحة ومالي يمهد الطريق"، في:
<http://elbadil.com/2015/03/20>
110. محمديوة، صبرينة. "بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين"، في:
www.djazairiss.com/elmassa/9603
111. بوخراس، أنور. "الجزائر والصراع في مالي"، أوراق كارنيغي، في:
www.carnegieendowment.org/2012/10/23
112. "الشمال المالي بين نداءات العقل ومصالح الغرب"، في:
<http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component/k2/item/>
113. اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة الإرهاب"، المادة 04 من الديباجة، في:
<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3906#>

قائمة المصادر والمراجع

114. "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، في:
<http://carnegieendowment.org/sada/2014/04/03>
115. "الولايات المتحدة الأمريكية توسع شبكاتهما في إفريقيا"، في:
<http://www.mauriweb.info/ar/index.php/focus/-45.html>
116. "أمريكا والقاعدة بالساحل"، في:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/7/7.30/04/2015>
117. استراتيجية الاتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل تبرر العلاقة الوثيقة بين الاستقرار والتنمية: وكالة الأنباء الجزائرية.
<http://www.djazairress.com/eloumma/28596>

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. المراجع بالفرنسية

1. الكتب:

118. Les équipes de La CMAIS, **Al Qaida au Maghreb Islamique : histoire , réseaux**,(Rabat : COMPAGNIE MEDITERANEENNE D'ANALYSE ET D'INTELLIGENCE STRATRGIQUE,2013).
119. Mali and the Sahara : **From Crisis Management to Sustainable Strategy**. IP(International Peace Institue.) february 2013

2. الجرائد:

120. Angélique Mounier, "La Lutte contre AL-Qaida au Maghreb peine a'sorganiser", **Journal Le Temps**, 28 juillet 2010.

121. Salim Tlemçani, "Lutte contre EL Qaida dans la région du sahil Aide militaire de L'Algérie au Mali", **Le quotidienne EL Waten**. N°5626,05/06/2009.

3.المواقع:

122. <http://Studies.Aljazeera>.
123. Net/reports/2014/01/201412972843923537 :htm.
124. <http://www.Saharamedias.net>.
125. <http://www.echch3b.net/ar/widgetkit>.
126. Hamza Hamouchine , "L'Etat algérien est-il anti-impérialiste ? ": <http://www.socialgerie.net/img/pdf/etat>.

2. المراجع باللغة الإنجليزية

1.الكتب:

127. Abozaid , Ahmed Mohamed. **Securrity and Development : Atheoretical Correlations**. (Dubai, ARAB CENTER for Rescach and policy Studies,2012.
128. Amarty, Sen. **Development As Freedom**. Newyork, Alfred Knoph,1999.
129. Buzan, Barry. **People, States and Fear, an agenda for international Security Studies in pos-cold war**. Great Britain : British Library cataloguing in publications Data, 1983.
130. Collins, Alan. Comtempoary security studies . Great Britain : Oxford UniversityPress, 2007.

2.المجلات:

131. Buzan, Barry. « Is International Security Possible ?» paper presented at : New thinking about strategy International Security . conference, edited by Ken Both London : Harper Collins Academic. 1991.
132. Helga Haftndorn, “ The security puzzle : theory building and discipline bulding in international security , ‘**International Studies Quarterly**.March 1991.

3.المواقع:

133. Meat Foundation For Peace and Devlopment, Human Rights As-Sociation, 2010: www.Maatpeace.org.
134. Thierry Balzacq , La Sécurité :Définition, Secteurs et Niveaux d’analyse, Available: [//http.ulg.ac.be/federalisme/document.php ?=216](http://http.ulg.ac.be/federalisme/document.php ?=216).